الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنوان:

تقييم سياسة الإنفاق العام الاستثماري في الجزائر باستخدام المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة خلال الفترة (1999م-2014م)

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه (ل م د) في العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية وبنوك

إعداد الطالبة:

لبوخ نخلة

إشراف الأستاذ الدكتور:

للوشي محمد

السنة الجامعية: 2019/2018

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنوان:

تقييم سياسة الإنفاق العام الاستثماري في الجزائر باستخدام المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة خلال الفترة (1999م-2014م)

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه (ل م د) في العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية وبنوك

إعداد الطالبة:

لبوخ نخلة

أمام اللجنة المشكلة من:

اللقب والاسم	الرتبة	الجامعة الأصلية	
خضراوي ساسية	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 2	رئيسا
للوشي محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 2	مشرفا ومقررا
غردي محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 2	عضوا مناقشا
يدو محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 2	عضوا مناقشا
لباز الأمين	أستاذ محاضر(أ)	جامعة الجلفة	عضوا مناقشا
بوجطو حكيم	أستاذ محاضر(أ)	جامعة المدية	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

" إن كنت تظن حقا أن الطبيعة أقل
أهمية من الاقتصاد جرب أن لا تتنفس
وأنت تعد أموالك "

جاي مسفيرسون

الإهـــــــــــداء

أهدي عملي هذا إلى والدي الكريمين –حفظهما الله– ؛

وإلى كل إخوتي وأخواتي وكافة أقـــــاربي؛

والى كل الصديقات و الأصدقـاء كل باسمه ؛

وإلى كل الأساتذة الذين رافقوني طيلة مشواري الدراسي من الابتدائي إلى الجامعي ؛

والى كل طلبة العلم .

لبوخ نخلة

الشكـــر والتقديـــــر

أتقدم بأرقى عبارات الشكر و أصدق مشاعر الامتنان لكل من مد يد العون لإتمام هذا العمل من قريب أو من بعيد؛

على رأسهم أستاذي المشرف الذي بذل كل ما بوسعه لتقييم وتقويم هذا العمل ليخرج إلى حيز الوجود بهذه الصورة؛

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذا البحث وتقييمه.

الملخص باللغة العربية

تهدف هاته الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها البحث في مسار الإنفاق العام الاستثماري في الجزائر، وذلك من خلال تبيان حجم الاستثمارات وكيفية توزيعها في خضم الفترة الممتدة مابين (1999م-2014م)، هاته الأخيرة التي تميزت بإطلاق سلسلة من البرامج الاستثمارية للدولة استهلت ببرنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001م-2004م)، تلاه البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة (2005م-2009م)، واختتمت ببرنامج التنمية الخماسي للفترة (2010م-2014م)، بالإضافة إلى البحث في مدى تأثير الإنفاق الاستثماري للدولة على أبرز ثلاث مؤشرات لقياس التنمية المستدامة تتمثل في كل من (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل البطالة، انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون)، ومن ثم التعرف على أوجه القصور في سياسة الإنفاق العام الاستثماري في الجزائر بشأن تحقيق التنمية المستدامة.

وقد توصلت هاته الدراسة إلى أن سياسة الإنفاق العام الاستثماري للجزائر لم تتمكن من التوفيق بين الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة، وهذا ما يوضحه هيكل هذا الإنفاق في خضم سلسلة البرامج الاستثمارية المعتمدة للفترة المعنية بالدراسة، إذ كان تركيز هاته السياسة منصبا إلى حد كبير وواضح بالبعدين الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما جعلها تهمل البعد البيئي وهذا ما يعكسه عدم تمكن هاته السياسة من تقليل حجم انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، بالإضافة إلى أن التحسن الذي سجل على مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل البطالة يعود أساسا إلى تحسن مداخيل الدولة المتأتية من قطاع المحروقات، وهو ما يثبت أن الدولة لم تتمكن من تنويع الاقتصاد، كما وأنها لم تستطع التخلص من التبعية لهذا القطاع الذي لا يزال يمثل العصب الرئيسي للاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام الاستثماري، التنمية المستدامة، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، معدل البطالة، انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، نموذج قياسي بسيط.

قائمة المحتويات:

الموضوع	الصفحة
الإهداء	2
الشكر و التقدير	3
الملخص باللغة العربية	4
قائمة المحتويات	5
قائمة الجداول	8
قائمة الأشكال	10
قائمة الملاحق	12
مقدمة عامة	13
الفصل الأول: الإطـــار النظري لسياســـة الإنفاق العـــام	23
تمهيد	24
المبحث الأول: ماهية الإنفاق العام	25
المطلب الأول: مفهوم الإنفاق العام	25
المطلب الثاني: ضوابط الإنفاق العام	37
المطلب الثالث: حدود الإنفاق العام	43
المبحث الثاني: تصنيفات الإنفاق العام	50
المطلب الأول: التصنيفات النظرية للإنفاق العام	50
المطلب الثاني: التصنيفات الوضعية للإنفاق العام (حالة الجزائر)	66
المبحث الثالث: تطور الإنفاق العام	80
المطلب الأول : تفسيرات ظاهرة تطور الإنفاق العام	80
المطلب الثاني: أسباب تطور الإنفاق العام	84
الخلاصة	96
الفصل الثاني: الإطار النظري لأثر سياسة الإنفاق العام الاستثماري على بعض المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة	97
تمهيد	98
المبحث الأول: مفهوم التنمية المستدامة	99
المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة	99
المطلب الثاني: التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة	104

المبحث الثاني: مرتكزات التنمية المستدامة	117
المطلب الأول: مبادئ التنمية المستدامة	117
المطلب الثاني: أهداف التنمية المستدامة	122
المطلب الثالث: أبعاد التنمية المستدامة	129
المبحث الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة	136
المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول مؤشرات التنمية المستدامة	136
المطلب الثاني: أنواع مؤشرات التنمية المستدامة	141
المبحث الرابع: أثر سياسة الإنفاق العام الاستثماري على بعض المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة	154
المطلب الأول: أثر سياسة الإنفاق العام الاستثماري على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	154
المطلب الثاني: أثر سياسة الإنفاق العام الاستثماري على معدل البطالة	160
المطلب الثالث: أثر سياسة الإنفاق العام الاستثماري على انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون	164
الخلاصة	170
الفصل الثالث: تحليل مسار الإنفاق العام الاستثماري في الجزائر للفترة (1999-2014)	171
تمهيد	172
المبحث الأول: تطور الإنفاق العام الاستثماري ضمن سياسة الإنفاق العام الإجمالي في الجزائر	173
المطلب الأول: لمحة عن تطور الإنفاق العام الاستثماري للفترة(1963م-1998م)	173
المطلب الثاني: تحليل تطور مؤشرات الإنفاق العام للفترة(1999م-2014م)	176
المطلب الثالث: تطور هيكل الإنفاق العام في الجزائر للفترة (1999م-2014م)	181
المبحث الثاني: هيكل الإنفاق العام الاستثماري في خضم برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001م-2004م)	183
المطلب الأول: مفهوم برنامج الإنعاش الاقتصادي	183
المطلب الثاني: مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي	188
المبحث الثالث: هيكل الإنفاق العام الاستثماري في خضم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005م-2009م)	199

المطلب الأول: مفهوم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي	199
المطلب الثاني : مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي	202
المبحث الرابع: هيكل الإنفاق العام الاستثماري في خضم برنامج التنمية الخماسي(2010م-2014م)	219
المطلب الأول: مفهوم برنامج التنمية الخماسي	219
المطلب الثاني: محتوى برنامج التنمية الخماسي	222
الخلاصة	230
الفصل الرابع: دراسة تحليلية قياسية لأثر سياسة الإنفاق العام الاستثماري في الجزائر على بعض المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة	231
تمهيد	232
المبحث الأول: تحليل أثر سياسة الإنفاق العام الاستثماري على بعض المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة	233
المطلب الأول: تحليل أثر سياسة الإنفاق العام الاستثماري على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	233
المطلب الثاني: تحليل أثر سياسة الإنفاق العام الاستثماري على معدل البطالة	234
المطلب الثالث: تحليل أثر سياسة الإنفاق العام الاستثماري على انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون	252
المبحث الثاني: نموذج قياسي بسيط لتقدير أثر سياسة الإنفاق العام الاستثماري على بعض المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة	262
المطلب الأول: تقدير الأثر على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	262
المطلب الثاني: تقدير الأثر على معدل البطالة	269
المطلب الثالث: تقدير الأثر على انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون	275
الخلاصة	283
الخاتمة العامة	284
قائمة المراجع	293
الملاحق	319
الملخص باللغة الانجليزية	323

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
(01)	نموذج توزيع الإعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2014 حسب كل دائرة وزارية	72
(02)	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2014 حسب القطاعات	78
(03)	مضمون الأهداف الإنمائية للألفية (2000م-2015م)	125
(04)	تطور مؤشرات الإنفاق العام في الجزائر للفترة (1963م-1998م)	175
(05)	تطور مؤشرات الإنفاق العام في الجزائر للفترة الممتدة (1999م-2014م)	177
(06)	تطور أسعار النفط، الجباية البترولية ونسبتها للإيرادات العامة في الجزائر للفترة (1999م- 2014م)	179
(07)	مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي	188
(08)	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي	202
(09)	مضمون البرامج التكميلية لتنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا	215
(10)	مضمون برنامج التنمية الخماسي	222
(11)	تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل نموه للفترة(1999م- 2014م)	233
(12)	تطور مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي للفترة(1999م-2014م)	235
(13)	تطور نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للفترة(1999م-2014م)	237
(14)	تطور معدل البطالة للفترة(1999-2014م)	244
(15)	توزيع السكان النشطون للفترة (2000م-2014م)	246
(16)	تطور نسبة السكان المشتغلون حسب القطاعات الرئيسية للفترة (2000م-2014م)	247
(17)	تطور حجم انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في الجزائر للفترة (1999م-2014م)	253
(18)	مصادر انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون(co2) في الجزائر (1999م-2014م)	255

(19)	تطور نسبة مساهمة مختلف القطاعات في انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (1999م-2014م)	257
(20)	مصادر إنتاج الكهرباء في الجزائر للفترة (1999م-2014م)	259
(21)	نتائج تقدير أثر(LDIP) على (LPIBH) للفترة (1999م-2014م)	263
(22)	نتائج اختبار عدم تجانس تباين البواقي	267
(23)	نتائج تقدير النموذج بطريقة كوكران أوركات	268
(24)	نتائج تقدير أثر(LDIP) على (LTCH) للفترة (1999م-2014م)	270
(25)	نتائج اختبار عدم تجانس تباين البواقي	274
(26)	نتائج اختبار بروش غودفري	275
(27)	نتائج تقدير أثر(LDIP) على (LCO2) للفترة (1999م-2014م)	276
(28)	نتائج اختبار عدم تجانس تباين البواقي	280
(29)	نتائج تقدير النموذج بطريقة كوكران أوركات	281

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
(01)	وسائل تحقيق ضوابط الإنفاق العام	42
(02)	العوامل المؤثرة في حجم الإنفاق العام	45
(03)	التصنيفات النظرية للنفقات العامة	51
(04)	معايير التصنيف الوضعي للإنفاق العام	67
(05)	مدونة ميزانية التسيير	74
(06)	تقسيم ميزانية التجهيز حسب القطاعات الفرية والفصول والمواد	79
(07)	أسباب تزايد الإنفاق العام	85
(08)	مراحل تطور الفكر التنموي	106
(09)	بعض المحطات التاريخية المهمة لتطور مفهوم التنمية المستدامة	110
(10)	الأهداف الشاملة للتنمية المستدامة	125
(11)	مضمون أهداف التنمية المستدامة للفترة (2015م-2030م)	128
(12)	أبعاد التنمية المستدامة	130
(13)	مراحل إعداد مؤشرات التنمية المستدامة	139
(14)	تطور إجمالي الإنفاق العام ومعدل نموه للفترة(1999م-2014م)	178
(15)	علاقة حجم الإنفاق العام بأسعار النفط في الجزائر(1999م-2014م)	180
(16)	تطور معدل نمو الإنفاق العام الجاري والإنفاق العام الاستثماري وتطور (نسبتهما إلى إجمالي الإنفاق العام في الجزائر للفترة(1999-2014)	181
(17)	التوزيع السنوي للغلاف المالي المخصص لبرامج الإنعاش الاقتصادي (2001م-2004م)	191
(18)	التوزيع القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي	192
(19)	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي	205
(20)	التوزيع القطاعي لبرنامج التنمية الخماسي	224
(21)	تطور معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	234
(22)	تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي	236
(23)	نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	238

(24)	نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الفترة (1999م-2014م)	239
(25)	تطور نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفترة(1999م-2014م)	240
(26)	تطور نسبة مساهمة قطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفترة(1999م-2014م)	241
(27)	تطور نسبة مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفترة(1999م-2014م)	242
(28)	تطور نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفترة(1999م-2014م)	243
(29)	تطور معدل البطالة للفترة(1999م-2014م)	245
(30)	متوسط نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الحد من البطالة للفترة (2000م-2014م)	248
(31)	تطور نسبة السكان المشتغلون في قطاع الخدمات للفترة(2000م-2014م)	249
(32)	تطور نسبة السكان المشتغلون في القطاعات الرئيسية للفترة (2000م-2014م)	249
(33)	تطور نسبة السكان المشتغلون في قطاع البناء والأشغال العمومية للفترة(2000م-2014م)	250
(34)	تطور نسبة السكان المشتغلون في قطاع الفلاحة للفترة(2000م-2014م)	251
(35)	تطور نسبة السكان المشتغلون في قطاع الصناعة للفترة(2000م-2014م)	252
(36)	تطور حجم انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في الجزائر (199م-2014م)	253
(37)	متوسط نسبة انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون حسب المصدر	256
(38)	متوسط نسبة مساهمة مختلف القطاعات في انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون للفترة(1999م-2014م)	258
(39)	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج المقدر	266
(40)	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج المقدر	273
(41)	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج المقدر	279

قائمة الملاحق:

الرقم	العنوان	الصفحة
(01)	نتائج اختبار ARCH للنموذج المصحح	320
(02)	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي للنموذج المصحح	321
(03)	نتائج اختبار ARCH للنموذج المصحح	322

مقدمـــــــــــة عامـــة

مقدمة عامـــــــــة

احتلت سياسة الإنفاق العام وخاصة الاستثماري منه أهمية بالغة في مختلف الدراسات الاقتصادية، ذلك لأنها تعتبر بمثابة الأداة التي تركن إليها الحكومة لتحقيق ما تتطلع إليه من تقدم وتطور في أوجه وميادين الحياة المختلفة، لذا تعتبر هاته السياسة مرآة تعكس بشكل كبير الأهداف المرسومة من قبل الدولة.

ولعل دراسة التطور في الفكر المالي تشير إلى المناداة بأهمية توسع سلطات الدولة وضرورة تدخلها في النشاط الاقتصادي، مما يعني المناداة بأهمية وضع الدولة لسياسة استثمارية قادرة على تحقيق مختلف الأهداف التنموية بما فيها الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وحتى البيئية.

وعلى سبيل ذكر تنوع الأهداف –بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية– التي تطمح الحكومة لتحقيقها والتوفيق فيما بينها، أصبحت قضية التنمية المستدامة إحدى رهاناتها الكبرى، ما يعني أن هاته القضية قد أصبحت مطلبا أساسيا وهدفا استراتيجيا متكامل الأبعاد وجب على الدولة السعي لتحقيقه والوصول إليه بشتى الوسائل و الطرق.

وعليه فقد سعت الجزائر كغيرها من الدول إلى تحقيق تنمية مستدامة، مجسدة سعيها هذا بالأساس في التوسع في الإنفاق الاستثماري، خاصة في ظل الفترة الممتدة ما بين سنة 1999م وسنة 2014م، هاته الفترة التي شهد فيها الاقتصاد الجزائري تدفقا كبيرا للإيرادات النفطية ما جعل الدولة تعيش بحبوحة مالية مكنتها من إطلاق العديد من المشاريع الاستثمارية في خضم سلسلة من البرامج الاستثمارية، تمثلت هاته الأخيرة في ثلاثة برامج، برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي بوشر في تنفيذه ابتداءا من سنة 2001م إلى غاية سنة 2004م، تلاه البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة (2005م–2009م)، لتختتم هاته السلسلة ببرنامج التنمية الخماسي للفترة (2010م–2014).

إشكالية الدراسة:

على ضوء ما تقدم تتبلور معالم الإشكالية التالية:

هل استطاعت سياسة الإنفاق العام الاستثماري التي تبنتها الجزائر في خضم الفترة (1999م-2014م) تحقيق تنمية مستدامة؟

أسئلة الدراسة:

بغية الإلمام بموضوع الدراسة، يمكن الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ هل يمكن أن تؤثر سياسة الإنفاق العام الاستثماري على مختلف المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة؟
- ✓ هل تمكنت الجزائر من خلال سياسة الإنفاق العام الاستثماري المتبعة للفترة (1999م-2014م) من التوفيق بين كافة أبعاد التنمية المستدامة؟
- ✓ ما مدى تأثير سياسة الإنفاق العام الاستثماري في الجزائر على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي؟
- ✓ ما مدى تأثير سياسة الإنفاق العام الاستثماري في الجزائر على معدلات البطالة؟
- ✓ ما مدى تأثير سياسة الإنفاق العام الاستثماري في الجزائر على انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون؟

فرضيات الدراسة:

كمنطلق للدراسة والبحث، نضع جملة من الفرضيات كأجوبة أولية للأسئلة أعلاه كما يلي:

- ✓ يمكن لسياسة الإنفاق العام الاستثماري التأثير على مختلف المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة؛

- ✓ وازنت الجزائر بين مختلف أبعاد التنمية المستدامة في خضم سياستها الاستثمارية التي اتبعتها للفترة (1999م-2014م)؛
- ✓ ساهمت سياسة الإنفاق العام الاستثماري في الجزائر في الرفع من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي؛
- ✓ ساهمت سياسة الإنفاق العام الاستثماري في الجزائر في تخفيض معدل البطالة؛
- ✓ ساهمت سياسة الإنفاق العام الاستثماري في التقليل من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هاته الدراسة في بيان نقاط قوة وضعف سياسة الإنفاق العام الاستثماري في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، وذلك من خلال بيان أثر هاته السياسة على مختلف المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة، كما وتكتسب أهميتها من أنها تحدثت عن مرحلة حديثة ومهمة من مراحل تطور الاقتصاد الجزائري التي تخللتها أكبر البرامج الاستثمارية التي سطرتها الدولة والتي تزامنت مع الإعلان الخاص بالأهداف الإنمائية للألفية.

أهداف الدراسة:

تهدف هاته الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أبرزها:

- ✓ التعرف على مسار الإنفاق العام الاستثماري وهيكلته في الجزائر، من خلال تبيان حجم الاستثمارات وكيفية توزيعها؛
- ✓ التعرف على مدى تأثير الإنفاق العام الاستثماري في الجزائر على أبرز وأهم ثلاث مؤشرات لقياس التنمية المستدامة؛

- ✓ التعرف على المشاكل التي أعاقت سياسة الإنفاق العام الاستثماري في الجزائر بشأن تحقيق التنمية المستدامة؛

دوافع اختيار موضوع الدراسة:

لعل أبرز الأسباب التي أدت بالباحثة لاختيار هذا الموضوع ما يلي:

- ✓ الأهمية التي تكتسيها سياسة الإنفاق العام خاصة في شقه الاستثماري، والتي تعود بالأساس إلى الدور المنوط بها في تحقيق مختلف الأهداف التنموية للدولة؛
- ✓ تنامى الاهتمام بالموضوع في الآونة الأخيرة، خاصة مع التوجه الحالي لمعظم دول العالم نحو تحقيق التنمية المستدامة.

منهج الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة واختبار صحة الفرضيات، تم استخدام عدة مناهج، تمثلت في كل من المنهج الوصفي، المنهج التحليلي، المنهج القياسي.

حيث تم استخدام المنهج الوصفي من أجل استعراض مختلف المفاهيم المتعلقة بمتغيرات الدراسة المتمثلة أساسا في كل من سياسة الإنفاق العام و التنمية المستدامة، في حين أستخدم المنهج التحليلي بغية تحليل مسار الإنفاق العام الاستثماري في الجزائر من جهة ومن جهة أخرى من أجل تحليل أثره على مختلف المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة المعنية بالدراسة، بالإضافة إلى المنهج القياسي الذي تم استخدامه من أجل بناء نموذج قياسي بسيط لهذا الأثر.

حدود الدراسة:

من ناحية **الحدود المكانية** فالدراسة تعنى بحالة الجزائر فقط، أما من ناحية **الحدود الزمانية** فقد اقتصرت الدراسة على الفترة الممتدة ما بين (1999م و2014م) أي فترة تبني أضخم البرامج الاستثمارية في التاريخ الاقتصادي للجزائر بدءا من برنامج الإنعاش الاقتصادي ومرورا بالبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي وصولا إلى برنامج التنمية الخماسي والتي تزامنت مع الإعلان عن الأهداف الإنمائية للألفية، أما بخصوص **الحدود الموضوعية** فقد اقتصرت الدراسة على الشق الاستثماري من الإنفاق العام و ثلاث مؤشرات –كل مؤشر يعكس بعد معين من الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة – هي: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل البطالة و انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، هاته المؤشرات تم اختيارها بما يتلاءم مع أولويات الدولة وأهداف السياسة المراد تقييمها لنفس الفترة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فهاته المؤشرات تعتبر المؤشرات الأكثر شيوعا واستخداما وهذا ما التمسناه من العديد من التقارير والدراسات في هذا المجال، بالإضافة إلى ذلك فالتنمية المستدامة تنمية متكاملة الأبعاد أي أن تحقيق نمو في الناتج لابد من أن يتبعه تحقيق رفاهية اجتماعية وحماية للبيئة.

الدراسات السابقة:

بعد عملية المسح لمختلف المراجع المتعلقة بكل من الإنفاق العام والتنمية المستدامة، لاحظنا أن الدراسات التي تناولت كل واحد منها على حدة كثيرة ومتعددة، في حين أن الدراسات التي ربطت بينهما قليلة نسبيا، وفيما يلي نشير إلى أبرز الدراسات –ذات الصلة المباشرة بموضوع دراستنا– التي تمكنا من الاطلاع عليها:

- ✓ دراسة "خالد فتوح" بعنوان "تطور الإنفاق العمومي وأثره على التنمية المستدامة"، قدمت هاته الدراسة كأطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في المالية العامة بجامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان سنة 2015م، هدفت هاته الدراسة إلى إبراز دور إجمالي الإنفاق العام في التنمية المستدامة، حيث تناول الباحث أثر إجمالي الإنفاق العام على الكثير من المؤشرات ممثلة في كل من (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة، رصيد الميزان التجاري، رصيد الدين الخارجي، إجمالي استهلاك الطاقة، معدل التضخم، معدل البطالة، العمر المتوقع عند الولادة، معدل المواليد لكل ألف من السكان، معدل الوفيات لكل ألف من السكان، معدل الخصوبة الكلي، نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب صحية، نسبة السكان الذين يحصلون على صرف صحي ملائم، نسبة الالتحاق بالابتدائي، نسبة الالتحاق بالثانوي، نسبة الالتحاق بالتعليم العالي، معدل الأمية، نسبة الأراضي الصالحة للزراعة، نسبة التصحر، أنواع الثدييات والنباتات المهددة بالانقراض، عدد الباحثين في مجال البحث العلمي، مستخدمو الانترنت لكل مئة شخص، مستخدمو الهاتف النقال لكل مئة شخص)، قام الباحث في خضم هذه الدراسة بتحليل تطور إجمالي الإنفاق العام من جهة وتحليل تطور مختلف المؤشرات المعنية بالدراسة، وتوصل إلى نتيجة مفادها أن هناك تحسن ملحوظ في مختلف المؤشرات حيث تزامن هذا التحسن مع تزايد حجم الإنفاق العام .

- ✓ دراسة "هاجر سلاطني" بعنوان "سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة –دراسة مقارنة :الجزائر–الإمارات العربية المتحدة، قدمت هذه الدراسة كرسالة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير بجامعة فرحات عباس بسطيف لسنة 2014م، هدفت هاته الدراسة إلى إبراز دور الإنفاق الحكومي الاستثماري في تحقيق التنمية المستدامة في كل من الجزائر والإمارات المتحدة، حيث تعددت المتغيرات التي تناولتها هاته الدراسة والتي تمثلت في كل من (الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، معدل الفقر، معدل التشغيل، عدد المستشفيات، عدد العيادات المتخصصة، عدد المدارس الابتدائية، عدد الثانويات، عدد المتوسطات، معدل الاستثمار في الطاقة المتجددة)، توصلت الدراسة إلى أن تأثير الاستثمارات الحكومية على مختلف المتغيرات المختارة لهاته الدراسة هو تأثير محدود في الجزائر مقارنة مع نظيرتها الإمارات العربية المتحدة.
- ✓ دراسة "محمد ذنون الشرابي" بعنوان "أثر الإنفاق الحكومي في متغيرات التنمية المستدامة بالتطبيق على دولة الجزائر للمدة(1995م–2009م)،قدمت هاته الدراسة كمقال لمجلة تنمية الرافدين في عددها ال113 بجامعة الموصل العراقية لسنة 2013م، هدفت هاته الدراسة إلى توضيح أثر الإنفاق الحكومي على العديد من متغيرات التنمية المستدامة ممثلة في كل من (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نموه، صافي ميزان المدفوعات ومعدل نموه، معدل نمو صادرات التكنولوجيا المتقدمة، معدل نمو نسبة الالتحاق بالمدارس التأهيلية قبل الابتدائية، معدل نمو إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، السكان الذين يستخدمون مصادر محسنة لمياه الشرب، السكان الذين يستخدمون موافق صحية محسنة، معدل نمو نسبة استهلاك الطاقة المتجددة، مساحة الأراضي المثمرة والغير مثمرة)، قام الباحث بتحليل تطور كافة المتغيرات ليتوصل إلى أن إجمالي الإنفاق الحكومي كان له تأثير ايجابي ضعيف على كل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وصافي ميزان المدفوعات ومعدل نموهما، كما لم يكن له أي تأثير يذكر على معدل السكان الحاصلين على مصادر مياه

محسنة وكذا معدل صادرات التكنولوجيا المتقدمة، في حين كان له تأثير سلبي على مصادر استهلاك الطاقة المتجددة ومساحة الأراضي المثمرة وغير المثمرة.

- ✓ دراسة "منعم أحمد خضير و نعمان منذر يونس" بعنوان "قياس أثر الإنفاق العام على التنمية المستدامة في العراق للمدة (2000م–2016م)، قدمت هاته الدراسة كمقال لمجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية في عددها ال43 لجامعة تكريت العراقية لسنة 2018م، هدفت هاته الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة الإنفاق العام في إحداث تأثير على التنمية المستدامة، وذلك من خلال دراسة أثر إجمالي الإنفاق العام على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق، أكدت الدراسة على فاعليه الإنفاق العام في التأثير على التنمية المستدامة عبر مؤشرها الممثل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

مما سبق يتضح جليا أن هاته الدراسات تباينت من حيث حدودها ومنهجية تحليلها وكذا النتائج التي تم التوصل إليها، وعليه يمكن القول بأن هاته الدراسة تختلف عن مجمل الدراسات السابق ذكرها في كونها تركز على الشق الاستثماري من الإنفاق العام، وتهدف إلى إبراز أثره على بعض أهم المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة المتمثلة في كل من (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل البطالة، انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون)، فهاته الدراسة تقوم بتحليل مفصل لمسار الإنفاق العام الاستثماري في الجزائر من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وكذا كيفية تأثير هذا الإنفاق على مختلف المؤشرات المختارة للدراسة إذ لم تكتفي بدراسة تطورها فقط، كما وتضيف مؤشر انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الذي لم يحظ بالاهتمام الكافي في مختلف الدراسات السابقة لهذا الموضوع، بالإضافة إلى أنها تجسد هذا الأثر في نموذج قياسي بسيط.

هيكل الدراسة:

قصد الإحاطة بكافة جوانب الدراسة، وكذا الإجابة على إشكاليتها ومعرفة مدى صحة الفرضيات التي انطلقت منها، بالإضافة لتحقيق مختلف أهدافها، تم تقسيم هاته الدراسة إلى أربعة فصول.

خصص الفصل الأول للإطار النظري لسياسة الإنفاق العام، حيث تم التطرق فيه لمختلف المفاهيم المتعلقة بالإنفاق العام وتطوه التاريخي، بالإضافة إلى مختلف تقسيماته مع التركيز على تقسيماته في الجزائر، وصولا إلى ظاهرة تطوره ومختلف أسبابها.

أما الفصل الثاني فخصص للإطار النظري لأثر سياسة الإنفاق العام الاستثماري على بعض المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة التي تم اختيارها لهاته الدراسة، حيث تم في البداية تناول مختلف المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة من تعاريف و أهداف ومبادئ وأبعاد وصولا إلى قياس هاته الأخيرة من خلال مختلف مؤشراتها، ثم استعراض آلية تأثير سياسة الإنفاق العام الاستثماري على المؤشرات المعنية بالدراسة بالإضافة إلى بعض الدراسات التي تناولت هذا الأثر.

فيما خصص الفصل الثالث لتحليل مسار الإنفاق العام الاستثماري في الجزائر للفترة (1999م-2014م)، حيث تم التطرق أساسا لتطور هيكل الإنفاق العام الاستثماري في خضم مختلف البرامج الاستثمارية التي تبنتها الدولة لنفس الفترة من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

لتختم الدراسة بالفصل الرابع، هذا الأخير الذي تم تخصيصه من أجل تحليل وقياس أثر سياسة الإنفاق العام الاستثماري في الجزائر على بعض المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة.

الفصل الأول: الإطـــار النظري لسياســـة الإنفاق العـــام

الفصل الأول: الإطـــار النظري لسياســـة الإنفاق العـــام

تمهيد

ازدادت أهمية دراسة سياسة الإنفاق العام في الآونة الأخيرة مع تعاظم دور الدولة وتوسع سلطاتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، و ترجع أهمية دراسة الإنفاق العام إلى كونه الأداة التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها المالية الكلية في تحقيق أهدافها النهائية التي تسعى إليها، وفي سبيل إثراء هذا الموضوع سيتم التطرق في خضم هذا الفصل إلى ما يلي:

المبحث الأول: ماهية الإنفاق العام؛

المبحث الثاني: تصنيفات الإنفاق العام؛

المبحث الثالث: تطور الإنفاق العام.

المبحث الأول: ماهية الإنفاق العام

في خضم هذا المبحث سيتم التطرق إلى عدة مفاهيم متعلقة بالإنفاق العام بدءا بتعريفه وأركانه وتطوره ووصولا إلى ضوابطه وحدوده.

المطلب الأول: مفهوم الإنفاق العام

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى تعريف الإنفاق العام، وأركان الإنفاق العام، وكذا مراحل تطور مفهوم الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي.

الفرع الأول: تعريف الإنفاق العام

تعددت تعاريف الإنفاق العام، وفيما يلي سيتم التطرق إلى بعض منها:

- يعرّف الإنفاق العام على أنه « مبلغ من المال ينفق من خزانة الدولة بواسطة إداراتها ومؤسساتها وهيئاتها ووزاراتها المختلفة لإشباع حاجات عامة »[1].
- ويعرف أيضا بأنه « مجموع المبالغ الكلية التي يقوم القطاع الحكومي(العام) بإنفاقها على السلع والخدمات المختلفة من أجل تحقيق المنفعة أو المصلحة العامة»[2].
- ويعرف كذلك بأنه « كل ما تقوم الدولة بإنفاقه من متطلبات لتقديم الخدمة للمجتمع من السلع والخدمات المختلفة، وقيامها بوظائفها لتحقيق مختلف أهدافها»[3].

---

[1] طارق الحاج، **المالية العامة**، الطبعة الأولى، **دار** صفاء للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2009م، ص 122.

[2] سامر عبد الهادي وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2013م، ص141.

[3] صالح تومي، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، الطبعة الثانية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص30.

- ويعرف بأنه « مبلغ نقدي تنفقه جهة حكومية في إطار ممارستها لنشاطها من أجل إشباع حاجة عامة »[1].
- كما يعرف أيضا بأنه« أحد مكونات الطلب الكلي، ومن خلال التغيير فيه يتم التأثير في مستوى الطلب الكلي، وبالتالي التأثير في مستوى الناتج والتوظيف والمستوى العام للأسعار»[2].
- ويعرف كذلك بأنه « أحد أوجه السياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل الدولة، التي تعتمد التأثير المباشر على الواقع الاقتصادي والاجتماعي »[3].

ومما سبق يتضح أن الإنفاق العام هو كل المبالغ التي تنفقها الدولة أو إحدى هيئاتها من أجل تحقيق المنفعة العامة .

الفرع الثاني: أركان الإنفاق العام

للإنفاق العام ثلاثة أركان تتمثل في: [4]

- ✓ الركن الأول: الإنفاق العام مبلغ نقدي؛
- ✓ الركن الثاني: صدور الإنفاق العام عن الدولة أو احد الأشخاص العامة؛
- ✓ الركن الثالث: الإنفاق العام بهدف تحقيق النفع العام.

---

[1] حسين العمر، **مبادئ المالية العامة**، الطبعة الأولى، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، 2002م، ص96.

[2] السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب النجا، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2013م، ص28.

[3] عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية– دراسة تحليلية تقييمية**–، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006م، ص179.

[4] محمد كمال حسين رجب، **أثر السياسة الانفاقية في التضخم في فلسطين**، رسالة ماجستير ،تخصص علوم اقتصادية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة،2011 م، ص21.

أولا : النفقة العامة مبلغ من النقود

ويعني هذا أن الشكل النقدي للنفقة العامة أصبح هو الشكل المقبول[1]، للحصول على كل تحتاجه الدولة من سلع وخدمات لتسيير مرافقها العامة، ولشراء الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولاها، وكذلك لما تدفعه من مساعدات أو إعانات اجتماعية أو اقتصادية[2]، فإنفاق مبالغ نقدية يجب أن يكون الوسيلة التي تلجئ إليها الدولة لتلبية مختلف احتياجاتها،و هذا ما يميز النفقات العامة في الدول الحديثة عن غيرها من الوسائل التي استعملتها الدول فيما مضى[3]، فقد كانت الدولة تحصل على كل أو بعض السلع التي تحتاجها بطرق مختلفة كأن تلجا إلى الاستيلاء الإجباري على ما تحتاج إليه من أموال وسلع دون دفع التعويض العادل، أو أن تلزم الأفراد القيام ببعض الأعمال دون أن تدفع لهم الأجر وهو ما يطلق عليه السخرة، أو أن يقوم بعض الأفراد بأعمال أو أن يؤدوا بعض الخدمات مقابل مزايا عينية(كالسكن المجاني)، أو مزايا شرفية(كالأوسمة والألقاب)، وفي مرحلة لاحقة من التطور لم يعد ممكنا تسخير الأفراد أو الاستيلاء على خدماتهم دون تعويض، أو تقديم بعض الامتيازات الشرفية، بل لجأت الدولة إلى التعويض الكلي أو الجزئي بصورة عينية، فكانت تعطي حق استغلال بعض الأموال العامة للأشخاص المستولى على خدماتهم، أو أن تقدم لهم أموالا عينية ، أو تقرر التعليم المجاني أو الخدمات الصحية والاجتماعية المجانية لمن يقدم لها خدماته، ومع التطور لم يعد مقبولا كما كان سائدا في العصور القديمة أن تدفع الدولة للأفراد مقابلا عينيا، مقابل حصولها على السلع والخدمات، بل قاد هذا إلى انتقال النظام

---

[1] عبد المجيد دراز، المرسي السيد حجازي، **المالية العامة** ، بدون دار نشر، 2004م، ص246.

[2] عادل فليح العلي، **مالية الدولة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2008م، ص89.

[3] زينب حسين عوض الله، **أساسيات المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2006م، ص17.

الاقتصادي من اقتصاد المقايضة أو الاقتصاد العيني إلى الاقتصاد النقدي، حيث شاع استخدام النقود كوسيلة للتبادل، اعتمدها المجتمع للحصول على السلع والخدمات[1] .

وأصبح بذلك الإنفاق العام يتم في الغالب بشكل نقدي، وذلك للأسباب التالية:[2]

1- أدى الانتقال من الاقتصاد العيني إلى الاقتصاد النقدي إلى استخدام النقود كوسيلة للتبادل وذاع استخدامها في مجمل الاقتصاد القومي، للحصول على السلع والخدمات، فليس من المعقول أن يتعامل أفراد المجتمع بالنقود في الوقت الذي تتعامل الدولة معهم بالمقايضة؛

2- قد يتضمن تقديم المزايا العينية إخلالا بمبدأ المساواة بين الأفراد في الاستفادة من نفقات الدولة وفي توزيع الأعباء والتكاليف العامة، كمحاباة بعض الأفراد بمنحهم مزايا عينية على حساب الأفراد المتبقين؛

3- تحتاج النفقة العامة إلى أنواع مختلفة من الرقابة الإدارية والتشريعية لضمان تنفيذها وتوجيهها إلى الأهداف التي خصصت لها، فيصعب إجراء هذه الرقابة إذا كانت النفقة عينية، ويسهل إجراء الرقابة عليها إذا كانت في شكلها النقدي؛

4- يثير تقدير النفقة العامة مشكلات إدارية متعددة منها، عدم الدقة في تقديرها، أو التهاون في ذلك التقدير، وهو ما يفسح المجال أمام السلطة العامة لمحاباة بعض الأفراد بإعطائهم مزايا عينية تزيد قيمتها عن ثمن السلع والخدمات التي قدموها مقابل ذلك؛

5- أدى انتشار المبادئ والأفكار الديمقراطية إلى عدم لجوء الدول إلى التزام الأفراد وإكراههم على تأدية أعمالهم عن طريق السخرة لتعارض ذلك مع حرية الإنسان وكرامته.

---

[1] خالد شحادة الخطيب، احمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع ،2007 م، ص54.

[2] عبد الله خبابة،**أساسيات في اقتصاد المالية العامة**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية،2009م، ص ص(59،60).

وعلى الرغم من أن القاعدة العامة في الإنفاق العام أن يكون نقديا إلا أن الدولة قد تستخدم أسلوب النفقات العينية ولكن كاستثناء، ومن أمثلة ذلك السلع التموينية التي توزعها على الفقراء، وخدمات المجندين في ظل التجنيد الإجباري، كما قد تحصل الدولة على بعض ما يلزمها عن طريق الاستيلاء الجبري أو المصادرة خاصة أوقات الحروب، كما قد تقدم الإسكان المجاني لبعض فئات المجتمع، وعلى الرغم من أن هذا الإنفاق يتم عينيا إلا أنه من اليسير تقويمه نقدا و إضافة قيمته إلى مجموع النفقات النقدية، ولذا فالنفقات الحكومية في النهاية هي نفقات نقدية [1].

ثانيا :النفقة العامة يقوم بها شخص عام

لا يكفي أن تكون النفقة نقدية حتى تكون نفقة عامة بل أن الشرط الرئيسي الذي يضفي على النفقة صفة العامة هو الركن الثاني المتمثل في صدورها من شخص عام[2]، ويقصد بالأشخاص العامة: الدولة وأقسامها السياسية وجماعاتها المحلية بما في ذلك الهيئات والمؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية، والولايات المتحدة في الدول الاتحادية، أو قد تكون أشخاص عامة محلية كمجالس المحافظات والمدن والقرى في الدول الموحدة[3]، وعلى هذا الأساس فإن النفقات التي ينفقها أشخاص طبيعيين أو اعتباريين(معنويين) لا تعتبر نفقة عامة حتى ولو كانت تهدف إلى تحقيق نفع عام، مثال ذلك إذا قام شخص ببناء مستشفى ثم تبرع به للدولة، فإن هذا الإنفاق لا يعد عاما، ذلك أن الأموال التي قام بإنفاقها تعد أموالا خاصة وليست عامة

[1] عبد المجيد دراز، المرسي السيد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص 247.

[2] سعيد عبد العزيز عثمان، **المالية العامة– مدخل تحليلي معاصر**–، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2008م، ص464.

[3] محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة–النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، بن عكنون(الجزائر)، 2003م، ص68.

بالرغم من عمومية الهدف، ومن ثم يعد من قبيل الإنفاق الخاص، ولكن هل يعني ذلك أن كافة المبالغ التي تنفقها الدولة أو الهيئات العامة تعد من قبيل النفقات العامة؟

من المتفق عليه أن كافة المبالغ التي تنفقها الدولة بصدد ممارستها لنشاطها العام، وبموجب سيادتها وسلطتها الآمرة تعد نفقات عامة، أما النفقات التي تنفقها الدولة بصدد ممارستها لنشاط اقتصادي مماثل للنشاط الذي يباشره الأفراد مثل المشروعات الإنتاجية[1] .

فهذه النقطة أثارت موضوعا للنقاش في الفكر المالي، الذي اعتمد على معيارين للتمييز بين النفقة العامة والنفقة الخاصة، يرتكز المعيار الأول على الجهة التي يصدر عنها الإنفاق وهو ما يطلق عليه **المعيار القانوني**، ويعتمد المعيار الثاني على الوظيفة التي تؤديها النفقة العامة وهو ما يسمى **المعيار الوظيفي**[2].

1- **المعيار القانوني:** وهو المعيار الكلاسيكي ويركز على الطبيعة القانونية للشخص المنفق بمعنى آخر النقطة الأساسية هي شخص القائم بالإنفاق العام أيا كانت طبيعة هذا الإنفاق، فإذا كان من أشخاص القانون العام، فإن النفقة تعد عامة أيا كان الغرض منها،فإذا كان من أشخاص القانون الخاص فإن النفقة تعتبر خاصة بغض النظر عما تهدف إليه من أغراض، وعليه فيعتبر الإنفاق عاما إذا قام به شخص خاضع لقواعد القانون العام كالدولة وفروعها السياسية وجماعاتها المحلية بما يتوفر لديه من سيادة وسلطة آمرة.

[1] سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة- النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت(لبنان)،2009م، ص27.

[2] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص56.

وبذلك لا تعتبر نفقات عامة تلك النفقات التي يقوم بها شخص من أشخاص القانون الخاص،المعنوية أوالطبيعية، حتى إذا كان الغرض منها تحقيق منفعة عامة، فبالرغم من كون الهدف هو تحقيق منفعة عامة إلا أن الإنفاق قد صدر من شخص خاص والأموال خرجت من ذمة شخص خاص وليس عام، وبالتالي لا يعد الإنفاق هنا إنفاقا عاما.

ويستند أنصار هذا المعيار إلى اختلاف طبيعة النشاط الذي يقوم به أشخاص القانون العام عن ذلك الذي يباشره أشخاص القانون الخاص، إذ أن نشاط أشخاص القانون العام يهدف أساسا إلى تحقيق المنفعة العامة والمصلحة العامة، ويعتمد في ذلك على سلطته وسيادته التي خولها له القانون والمتمثلة في إصدار القوانين أو القرارات الإدارية، بينما يهدف أشخاص القانون الخاص إلى تحقيق مصلحة خاصة والربح أساسا في المرتبة الأولى، ويعتمد في سبيل تحقيق ذلك على التعاقد والتبادل.[1]

ويعود الاختلاف بين نشاط الأشخاص العامة ونشاط الأشخاص الخاصة إلى طبيعة الدولة الحارسة التي كان يقتصر نشاطها على القيام بالخدمات الأساسية مثل الأمن والدفاع والعدالة وتسيير بعض المرافق العامة، وبطبيعة الحال فإن هذه الخدمات تحقق نفعا عاما تهدف له الدولة، ظل المعيار القانوني لتحديد طبيعة النفقة بين عامة وخاصة ثابت لمدة طويلة، إذ أنه يتجسد ويعكس الوضع السائد في تلك الفترة، ومع تطور دور الدولة وتوسعه وازدياد تدخلها في جوانب الحياة الاقتصادية تغيرت صفتها من دولة حارسة إلى دولة متدخلة ثم إلى دولة منتجة، حيث امتد دورها ليشمل كثيرا من الأعمال التي تدخل في دائرة اختصاص نشاط الأشخاص الخاصة مثل أنشطة الإنتاج والتوزيع والاستثمار...الخ.

[1] محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص ص(69-71).

ومن ثم، فإنه إذا كان المعيار القانوني قد توافق مع فكرة اعتبار نشاط الدولة كدولة حارسة فقط،فإن هذا المعيار لم يعد يتلاءم وحده مع تحديد طبيعة النفقة العامة، ولذلك استنتج بعض الاقتصاديين إلى اقتراح معيار آخر، يتناسب مع توسع نشاط الدولة باعتبارها دولة منتجة تقوم بنفس أنشطة الأفراد، ويعتمد على الوجهة الوظيفية والاقتصادية للشخص الذي تصدر عنه النفقة العامة.[1]

2-المعيار الوظيفي: يستند هذا المعيار أساسا على الطبيعة الوظيفية والاقتصادية للشخص القائم بالإنفاق وليس على الطبيعة القانونية لشخص القائم به، وبناءا على ذلك لا تعتبر جميع النفقات التي تصدر عن الأشخاص العامة نفقات عامة، ماعدا تلك الأنشطة والمهام التي تقوم بها الدولة أو الأشخاص العامة وتماثل التي يقوم بها الأشخاص الخاصة فإنها تعتبر نفقة خاصة وعلى العكس من ذلك فتعتبر النفقات التي يقوم بها الأشخاص الخاصة المفوضين من قبل الدولة في استخدام سلطاتها نفقات عامة بشرط أن تكون هذه النفقات نتيجة لاستخدام هذه السلطة .

فإذا قاموا بهذه النفقات باعتبارهم سلطة عامة، أي مزودة بالوسائل التي يعطيها القانون الإداري لأشخاص القانون العام، فإن النفقات -في هذه الحالة- تعد نفقات عامة، أما إذا قاموا بتسيير هذه الأموال وأنفقوها على طريقة الأفراد العاديين، فإن النفقة تعتبر نفقة خاصة.

وبناءا على ما تقدم، واستنادا للمعيار الوظيفي، نستنتج أن النفقات العامة قد لا تصدر من طرف أشخاص القانون العام فقط بل قد تصدر كذلك من جانب أشخاص القانون الخاص.

[1] محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص 71.

وفي حقيقة الأمر فإن الأخذ بهذا المعيار يعني تجاهل التطور الذي لحق بمالية الدولة وقد ينزع للمالية العامة جزءا معتبرا منها ألا وهي النفقات العامة التي تؤديها الدولة إشباعا للحاجات العامة التي تتزايد على نحو مستمر بالتوازي مع تطور دور الدولة.

ومن خلال ما سبق ذكره فإنه يجب التوسع في تعريف النفقة العامة بحيث تشمل كافة النفقات التي تقوم بها الدولة أو مؤسساتها الوطنية أو المحلية بغض النظر عن الصفة السيادية أو السلطة الآمرة أوطبيعة الوظيفة التي يصدر عنها الإنفاق، لما في ذلك من مواكبة لتطور دور الدولة وتوسعه[1].

ثالثا: النفقة العامة تهدف لتحقيق النفع العام

لا تعتبر نفقة عامة النفقة التي وإن صدرت على شخص عام إلا أنها تعود بالنفع على فرد معين أو فئة معينة من الأفراد على حساب باقي أفراد المجتمع وفئاته[2].

والسبب في ذلك يرجع إلى ضرورة سيادة مبدأ العدالة والمساواة داخل المجتمع، إذ أن جميع الأفراد يتساوون في تحمل الأعباء العامة(كالضرائب)،ومن ثم فيجب أن يكونوا على قدم المساواة كذلك في الاستفادة من النفقات العامة ، إذ أن تحمل الأعباء العامة والنفقات العامة هما وجهان لعملة واحدة، ومنه لا يعقل أن تجعل النفقة لغرض منفعة أو مصلحة خاصة بفئة معينة حتى لا يتم الدوس على مبدأ العدالة والمساواة في تحمل الأعباء العامة .

[1] سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص ص(29،30).

[2] باهر محمد عتلم، **المالية العامة ومبادئ الاقتصاد المالي**، الطبعة الخامسة، مكتبة الآداب للنشر،القاهرة، 1998م، ص67.

وإذا كان هذا ما نراه بسيطا وبديهيا، فإن الصعوبة تكمن في تقدير وتحديد الحاجة العامة بصورة موضوعية، في الحقيقة أن عملية التحديد ترتكز أساسا على معيار سياسي أكثر منه اقتصادي أو اجتماعي، إذ أن السلطات السياسية في الدولة هي التي تتولى عادة تقدير ما إذا كانت حاجة ما تعتبر عامة أو لا تعتبر كذلك وهي تستند في ذلك على قواعد ومحددات معينة .

وهي في طريقها لتحديد نوعية الحاجة تخضع لرقابة تشريعية وتنفيذية وأحيانا قضائية، لضمان عدم إساءة استعمال هذا الحق، وتتمثل الرقابة التشريعية في حق البرلمان في إعطاء الحكومة رخصة الحصول على الاعتماد المالي الذي تطلبه، و تنص أحيانا بعض الدساتير على عدم السماح بإقرار نفقة عامة لمنفعة فردية، أو اعتماد أنواع معينة من النفقات كصرف الإعانات لجماعات أو أحزاب سياسية أودينية أو اقتصار حق اقتراح النفقات العامة على الحكومة دون أعضاء البرلمان، وتسمح أغلبية الدساتير لنواب البرلمان بالتقدم بأسئلة واستجوابات للوزراء، وتحريك المسؤولية السياسية ضدهم، إذا كان إنفاق الأموال العامة قد تم بهدف تحقيق أغراض شخصية.

وتتمثل الرقابة في جانب من الهيئة التنفيذية في حق إلغاء الإعتمادات المالية التي تقدرها الهيئات التشريعية المحلية في بعض البلدان إذا رأت أنها تتضمن خروجا على قاعدة تحقيق النفقات العامة لمنفعة عامة، وأخيرا تتمثل الرقابة القضائية في حق المحاكم في رقابة دستورية قانون الميزانية(الولايات المتحدة الأمريكية)، أو حقها في رقابة حسابات الحكومة(فرنسا)[1].

[1] محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص ص(73 ،74).

الفرع الثالث: تطور مفهوم الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي

لقد كان للتطور الذي حدث في طبيعة الدولة من دولة حارسة إلى متدخلة إلى منتجة أثره على النشاط المالي، هذا إن لم نسلم بأن الأسباب المالية هي التي أثرت في توجهات الدولة في حد ذاتها،فانتقلت طبيعة المالية العامة من مالية محايدة إلى مالية تدخلية وظيفية ثم إلى مالية تخطيطية،فكان من البداهة أن ينعكس هذا التطور على نظرية النفقات العامة[1].

أولا: المفهوم التقليدي للنفقات العامة

لم تنجح سياسة التدخل التي انتهجها الفكر التجاري في أواخر عهده ،وطالب الفكر الاقتصادي الطبيعي الدولة أن تتبع النظام الاقتصادي الطبيعي الحر وعدم التدخل في النشاط الاقتصادي، واقتصر دور الدولة الحارسة –حسب رأي الاقتصادي آدم سميث– على القيام بالوظائف التقليدية التي تتمثل في الدفاع والأمن والعدالة، إضافة إلى بعض أوجه النشاط المحدودة التي تستهدف توفير بعض الخدمات والمرافق العامة التي لا تتعارض مع مبادئ المذهب الفردي الحر، وقد أدى تقلص أهمية نشاط الدولة الحارسة والتمسك بحياد نشاطها المالي حسب قانون ساي إلى نتائج عديدة، أثرت في مفهوم النفقات العامة أهمها:

- ضرورة تقليل النفقات العامة، بحيث يجب أن تكون في أضيق الحدود وبالقدر اللازم لتمكين الدولة من القيام بوظائفها التقليدية المحدودة لما تنطوي عليه النفقات العامة من استهلاك لجانب ثروة المجتمع، نتيجة للطابع الاستهلاكي وغير الإنتاجي لنشاط الدولة ؛

[1] بن داود إبراهيم، **الرقابة المالية على النفقات العامة**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010م، ص51.

- ضرورة التمسك بحياد النفقات العامة، واقتصارها على الغرض المالي فقط، الذي أبعدها عن أن يكون لها آثار اقتصادية واجتماعية .

وفي واقع الأمر فإن النفقات العامة في ظل الدولة الحارسة لم تخلو كليا من أحداث بعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية، حتى ولو كان ذلك بصورة غير مباشرة رغم طابعها غير المنتج، الأمر الذي جعل الاقتصاديين التقليديين يتشددون في الحد من النفقات العامة لضمان حيادها، أو على الأقل لتضييق نطاق آثارها الاقتصادية والاجتماعية، وقد اقتصرت الدراسات المالية التقليدية على التعرض للجوانب القانونية والإدارية للنفقات العامة، لضمان ضغطها والحد منها، على النحو الذي يحول دون الالتجاء إلى التوسع في تدبير الموارد المالية (كالضرائب) اللازمة لتغطيتها[1].

ثانيا: المفهوم الحديث للنفقات العامة

لم تحاول الدراسات المالية التقليدية التعرض بقدر كاف لما تثيره النفقات العامة من قضايا تتعلق بآثارها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، التي لم يعترف بها التقليديون، وأسس توزيعها على أوجه النشاط المختلفة، نظرا لحيادها من ناحية، و طابعها الإداري من ناحية أخرى، وأدى تعدد الأزمات الاقتصادية والسياسية التي واجهتها المجتمعات الرأسمالية، وظهور المبادئ الاشتراكية ووضعها موضع التطبيق منذ الثورة في روسيا1917م، إلى تخلي الدولة عن حيادها التقليدي ولجوئها إلى التدخل في الحياة الاقتصادية بقصد تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، الذي عجز قانون السوق للنظام الفردي الحر عن تحقيقه تلقائيا، فقامت الدولة الرأسمالية بالكثير من أوجه النشاط الاقتصادي، وخرجت من نطاق الدولة الحارسة إلى نطاق الدولة المتدخلة، وبخاصة بعد انتشار الفكر الكينزي.

[1] عبد الله خبابة ، **أساسيات في اقتصاد المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص ص(56 ،57).

ولم يعد دور الدولة الرأسمالية المعاصرة قاصرا على مجرد الاحتفاظ بالتوازن الاقتصادي علاجا للأزمات، وإنما تحقيقا لزيادة معدل نمو الاقتصاد القومي، وهذا ما أدى إلى زيادة حجم النفقات العامة وتعددها من ناحية، وتغير مفهومها وطبيعة دورها من ناحية أخرى، وأصبحت النفقات العامة أداة رئيسية لتدخل الدولة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وفي ظل الدولة الاشتراكية أو المنتجة التي تتحمل مسؤولية النشاط الاقتصادي في مجموعه نتيجة لسيطرتها الفعلية على وسائل الإنتاج، ازداد حجم النفقات العامة وبخاصة الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لاتساع نطاق نشاط الدولة الذي يهدف إلى توزيع موارد الإنتاج بين مختلف الاستخدامات، وتنسيق أوجه النشاط الاقتصادي، بما يحقق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك وفقا لخطة قومية شاملة، تملك الدولة سلطات مطلقة في تنفيذها.

وفي الدول النامية تتحمل مسؤولية إحداث التغيرات الهيكلية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بإقامة المشروعات اللازمة لتقديم الخدمات الأساسية لعملية التحول الاقتصادي، والتي يطلق عليها مشروعات البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، ولا شك أن نجاح الدولة في سياستها الاقتصادية يعتمد على مدى زيادة حجم النفقات العامة من ناحية، ومدى ما تتميز به من إيجابية وإنتاجية وكفاءة في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى[1].

[1] عبد الله خبابة ، **أساسيات في اقتصاد المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص ص(57 ،58).

المطلب الثاني: ضوابط الإنفاق العام

حتى يتمكن الإنفاق العام من تحقيق الآثار والأهداف المنتظرة منه، فإن ذلك يتطلب مراعاة عدة ضوابط، بما فيها تحقيق اكبر حجم ممكن من المنفعة، مستعملة في ذلك أداة الاقتصاد في الإنفاق العام،مع الأخذ في الحسبان أهمية وضرورة وجود طرق ومناهج للوقاية بما يضمن توجيه الإنفاق العام نحو الأبواب ذات المصلحة الشاملة لأفراد الشعب دون تبذيرها في غير تلك المصلحة، وإذا تم احترام هذه الضوابط بشكل دقيق، فذلك سيقودنا إلى حالة الإنفاق الرشيد[1].

الفرع الأول: ضابط المنفعة

إن تحقيق اكبر قدر من المنفعة للمجتمع يعني بالدرجة الأولى ألا يوجه الإنفاق العام لتحقيق المصالح الخاصة لبعض الأفراد أو لبعض فئات المجتمع دون البعض الآخر، نظرا لما يتمتعون به من نفوذ سياسي أو اجتماعي[2] ،وهنا يثار موضوع آخر يتعلق بضابط المنفعة وهو تحديد أولويات الإنفاق العام، وعلى الدولة أن توازن بين المنافع لتحقيق أقصى منفعة اجتماعية، حيث يقرر في ضوء أهداف الخطة الموازنة بين وجوه الإنفاق المختلفة، بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار توزيع النفقات العامة حسب احتياجات النواحي والأقاليم

[1] محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص 94.

[2] سمير الشاعر، **المالية العامة والنظام المالي الإسلامي–الاقتصاد العام،بيت مال المسلمين–**، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم للنشر، بيروت، 2011م، ص82.

المختلفة وكذلك لمختلف الطبقات الاجتماعية، وتختلف هذه الأولويات من اقتصاد إلى آخر، وتختلف أيضا بالنسبة للاقتصاد الواحد من مرحلة إلى أخرى[1].

وهناك عدة اتجاهات اهتمت بقياس المنفعة في الإنفاق العام نورد منها ما يلي[2]:

أولا: الاتجاه الشخصي

يرى أنصار هذا الاتجاه أن قياس المنفعة في الإنفاق العام يتم من خلال المقارنة بين الناتج الاجتماعي المتولد من ممارسة الحكومة للإنفاق العام ،والناتج المتولد عندما يترك هذا الإنفاق بين الأفراد، إلا أنه يؤخذ على هذا الاتجاه صعوبة تطبيقه من الناحية العملية فليس من السهولة إجراء هكذا مقارنة لذلك برز اتجاه جديد في قياس المنفعة وهو الاتجاه الموضوعي.

ثانيا: الاتجاه الموضوعي

يرى أنصار هذا الاتجاه أن المنفعة في الإنفاق العام يتم قياسها من خلال متابعة معدلات النمو الاقتصادي والزيادة المحققة في الدخل القومي، فإذا كان هناك زيادة في الدخل القومي مرافقة للزيادة في الإنفاق العام، يمكن أن يوصف هذا الإنفاق بأنه نافع، وعلى الرغم من سهولة هذا المعيار إلا أنه يؤخذ عليه بأنه يركز على الاعتبارات الاقتصادية فقط، و يهمل الجوانب الأخرى كالاعتبارات الاجتماعية مثلا.

---

[1] محمد طاقة، هدى العزاوي، **اقتصاديات المالية العامة**،الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان(الأردن)، 2010م، ص 35.

[2] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الأولى،دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، 2006م، ص ص(40،41).

ومع عدم وجود معيار قاطع يحدد ويقيس المنفعة في الإنفاق العام، تم الاتفاق على مؤشرات عامة في المجتمع تعكس مقدار المنفعة في الإنفاق العام وهي:

- مستوى التفاوت في توزيع الدخل ؛
- المستوى الصحي ومتوسط أعمار السكان؛
- عدد الوحدات السكانية المخصصة للمواطنين؛
- مستوى الخدمات الاجتماعية المقدمة للمواطنين.

الفرع الثاني: ضابط الاقتصاد

ويتضمن هذا الضابط الابتعاد عن التبذير والإسراف في الإنفاق العام دون مبرر[1]، ويرتبط هذا الضابط بالضابط الأول ويلازمه، فتحقيق أقصى منفعة ممكنة يجب أن يتم بأقل تكلفة ممكنة[2]، ومن مظاهر التبذير في كثير من الدول ولا سيما النامية منها ما يلي:[3]

- استخدام عدد كبير من الموظفين في الأجهزة الإدارية والمصالح الحكومية يزيد عن الحد اللازم تماما لحسن سير تلك المرافق؛
- الاهتمام بتشييد المباني الضخمة والتأثيث الفاخر لدور الحكومة والمرافق العامة، واستئجار المباني والسيارات بدلا من شرائها؛

---

[1] عادل فليح العلي، **المالية العامة والتشريع المالي والضريبي**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، 2007م، ص53.

[2] محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص35.

[3] سمير الشاعر، مرجع سبق ذكره، ص 82.

- إسراف وتبذير في الاستهلاك العام مثل: مصروفات الإضاءة والمياه والتلفونات التي تدفعها الدولة دون استخدامها..الخ.

وهناك عدة مؤشرات يمكن استخدامها لقياس ضابط العقلانية الاقتصادية وهي: [1]

أولا: مؤشر إنتاجية الإنفاق العام: ويعبر عن العلاقة بين الناتج الاجتماعي المتولد من الإنفاق العام والموارد المولدة للناتج الاجتماعي .

هذا يعني أنه لكي يمكن رفع إنتاجية الإنفاق العام فإن هذا يتطلب تقليص الموارد المالية المولدة لهذا الناتج، وهذا يتحقق من خلال توفر ضابط الاقتصاد في الإنفاق العام واستخدام معايير الجدوى الاقتصادية.

ثانيا: مؤشر الإنفاق العام الاستثماري : ويمكن الوصول إلى هذا المؤشر من خلال قياس ما يلي:

- مدى قدرة المشروع الاستثماري على استيعاب العمالة الوطنية ؛
- مدى قدرة المشروع على توفير رصيد من العملات الأجنبية؛
- مدى قدرة المشروع الاستثماري على سد احتياجات السوق المحلية .

ويتطلب تحقيق هذا الضابط في الإنفاق العام تعاون و تظافر جهود كافة الأجهزة التنفيذية والتشريعية[2]. والشكل الموالي يوضح أشكال هذه الرقابة.

[1] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص41.
[2] محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 35.

الشكل رقم(01): وسائل تحقيق ضوابط الإنفاق العام

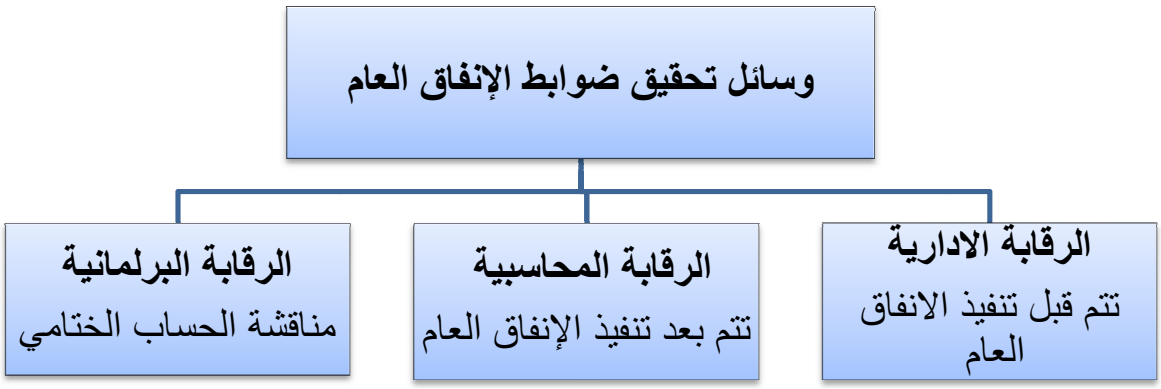

المصدر: نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، 2006م، ص 42.

- **الرقابة الإدارية:** تعتبر المرحلة الأولى من مراحل التأكد من وجود ضوابط الإنفاق العام[1]،وتتولاها وزارة المالية على باقي المصالح الحكومية بواسطة المراقبين والموظفين المحاسبين العاملين في مختلق الوزارات والمصالح والهيئات، وتتمثل مهمتهم في عدم السماح بصرف أي مبلغ إلا إذا ورد في الميزانية العامة وفي حدود الاعتماد المقرر له، فالرقابة الإدارية هنا رقابة سابقة على الإنفاق، وفي الحقيقة أن هذا النوع من الرقابة لا يكون فعالا فيما يخص ترشيد النفقات، إذ هي رقابة من الإدارة نفسها وفقا للقواعد والمبادئ التي تضعها بنفسها، ومن ثم فلا تمثل أي ضغط لحجم القيام بالإنفاق نفسه، حيث عادة لا تميل الإدارة إلى تقييد حريتها[2].

[1] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص42.

[2] محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص ص(98 ،99).

- **الرقابة المحاسبية المستقلة:** وهي المرحلة الثانية من مراحل الرقابة المالية، ويقوم بتنفيذها محاسبون مستقلون لديهم صلاحيات واسعة في التدقيق والمراقبة يحاولون التأكد من أن إجراءات الصرف تمت ضمن السياقات المعتمدة للعملية المالية في الحكومة، وعادة ما تتم الرقابة المحاسبية بعد تنفيذ الإنفاق الحكومي ويقوم المحاسبون المستقلون بإعداد تقرير يتضمن التجاوزات المالية إن وجدت وتقديمها إلى الجهات المختصة لتطبيق القوانين بحق المخالفين .
- **الرقابة البرلمانية:** وهي المرحلة الأخيرة التي تتم فيها مناقشة الحساب الختامي (كشف بالنفقات والإيرادات العامة المنفذة خلال السنة المنتهية) الذي تعده وزارة المالية، وبعد أن يتم التأكد من أن النفقات العامة توفرت فيها عناصر النفقة الأساسية وضوابط الإنفاق العام، تتم المصادقة على الحساب الختامي لغرض التهيؤ لمناقشة الميزانية العامة للعام المقبل[1].

الفرع الثالث: ضابط الترخيص

ويعني هذا الضابط انه لا يجوز صرف أي مبلغ من المبالغ المخصصة للإنفاق العام، إلا إذا سبقت ذلك موافقة مسبقة من الجهة المختصة بالتشريع ، وهذا ما يميز الإنفاق العام عن الإنفاق الخاص.[2]

المطلب الثالث: حدود الإنفاق العام

يتضمن هذا العنصر مشكلة بالغة الأهمية تتمثل في تحديد النسبة التي تقتطع من الدخل الوطني لتوجيهها إلى وعاء النفقات العامة، بحيث لا يمكن للدولة أن تتجاوزها. والسؤال الذي يطرح نفسه من خلال

[1] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص ص(42 ،43).
[2] محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص35.

هذا المنظور، هل توجد حدود لا يمكن تجاوزها عند وضع الإعتمادات المهيأة للنفقات العامة؟ وهل هناك حجم أو سقف أمثل لهذه النفقات؟

لقد استمر الفكر التقليدي لفترة من الزمن على تحديد نسبة معينة تقدر ب (10% أو 15%) من الدخل توجه للنفقات العامة، لا يمكن تجاوزها[1]،ورغم أهمية التأكيد على ضرورة قيام العلاقة بين حجم النفقات العامة والدخل الوطني، إلا أن ذلك يؤكد ضرورة التعامل مع اقتصاد ساكن عديم الحركة، وهذا يعني تجاهل هذا الفكر للعديد من الظروف الاقتصادية والمالية التي تميز الاقتصاد الوطني للدول من دولة إلى أخرى ومن فترة إلى أخرى. لهذا فإن تحديد نسبة معينة من الدخل الوطني للنفقات العامة يعد أمرا غير منطقي، ولا ينسجم مع الواقع العملي بدلالة أن نسبة ما أو حجما ما للنفقات العامة الذي يناسب دولة معينة قد لا يصلح لدولة أخرى، بحكم الاختلاف في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي، والفلسفة السياسية لكل هيكل منها، ناهيك عن عدم صلاحية ذلك للدولة ذاتها من فترة إلى أخرى، لهذا يصبح من الضروري الإقرار أن حجم النفقات العامة في دولة معينة وفي فترة زمنية محددة تحكمه مجموعة من العوامل ، وهي تقوم من حيث مضمونها في جميع الدول، وان أدت إلى اختلاف في حجم النفقات العامة من دولة إلى أخرى[2]،والشكل الموالي يوضح مختلف هذه العوامل.

[1] محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص100.

[2] خالد شحاتة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره،ص ص(65 ،66).

الشكل رقم (02): العوامل المؤثرة في حجم الإنفاق العام

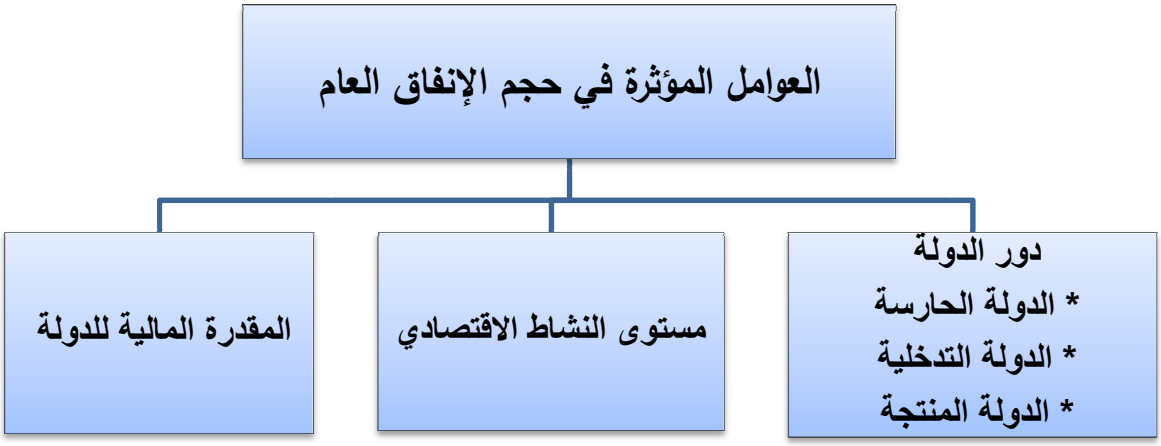

المصدر: نوزاد عبد الرحمن الهيتي، عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص 43.

الفرع الأول: دور الدولة

إن غاية النفقات العامة هي إشباع الحاجات العامة التي تتطور باستمرار مع تطور الوظائف التي تدخل ضمن اختصاص الدولة، ولهذا فإن دور الدولة يحدد حجم النفقات العامة، هذا الأخير الذي مر بعدة مراحل خلال الفترة مابين القرن الثامن عشر والقرن العشرين[1] ،على الشكل التالي:[2]

أولا: في ظل الدولة الحارسة: التي تتبنى أسلوب المالية المحايدة، والتي تنحصر مهامها في الوظائف الأساسية للدولة(الأمن، الدفاع، القضاء) فإن حدود الإنفاق العام سوف تضيق لتقتصر على تمويل نشاط الدولة في تنفيذ المهام الأساسية المشار إليها، لهذا سوف تشهد حدود ضيقة للنفقات العامة تتناسب مع شكل الدولة الحارسة.

[1] خالد شحاتة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص66.

[2] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص 44.

ثانيا: في ظل الدولة المتدخلة: التي تستخدم أسلوب المالية الوظيفية والتي تسعى إلى تحقيق دور مؤثر في النشاط الاقتصادي، مما يستدعي حدودا أوسع للنفقات العامة، لكي تتناسب مع الدور التدخلي للدولة لذلك يزداد التخصيص المالي للنفقات العامة في مرحلة الدولة المتدخلة بشكل يفوق ما هو عليه في ظل الدولة الحارسة .

ثالثا: في ظل الدولة المنتجة: ينطبق التحليل نفسه في ظل الدولة المنتجة التي تسيطر على عملية الإنتاج والتوزيع، حيث تتسع حدود النفقات العامة لكي تصبح قادرة على استيعاب النشاط المتصاعد للدولة المنتجة.

الفرع الثاني: مستوى النشاط الاقتصادي

يعبر مستوى النشاط الاقتصادي عن الحالة الاقتصادية السائدة في الدولة، أو بمعنى آخر درجة الاستقرار الاقتصادي، ولهذا يمكن التعبير عن مستوى النشاط الاقتصادي بشكل مبسط بأنه اقتصاد في حالة ركود أو في حالة تضخم،[1] إذ يتأثر حجم الأنفاق العام بمختلف الظروف والعوامل الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد الوطني، حيث أن هناك علاقة حتمية بين النفقات العامة وبين المستوى العام للنشاط الاقتصادي الذي يظهر من خلاله حالة التشغيل والدخل الوطني و المستوى العام للأسعار، ومدى تأثر كل منها بمستوى الطلب الفعلي، فالإنفاق العام أصبح الآن من أهم الوسائل التي تستخدم في إحداث التوازن الاقتصادي والاجتماعي وفي التأثير على حجم الطلب الكلي الفعلي، ومنه مستوى الاقتصاد العام في جملته، ومن ثم

[1] عادل فليح العلي، **مالية الدولة**، مرجع سبق ذكره، ص 111.

يمكن أن يتحدد حجم النفقات العامة بالنسبة التي تحقق الاستقرار الاقتصادي المرتكز أساسا على توازن الإنتاج مع الطلب الكلي(الاستهلاكي، الاستثماري).[1]

- في حالة الركود التي تتمثل في انخفاض مستوى الطلب الفعلي في الاقتصاد عن المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل، فإن الأمر يتطلب رفع مستوى الطلب الفعلي إلى المستوى الذي يقضي على البطالة، ويحقق التشغيل الكامل، وذلك بزيادة حجم النفقات العامة إلى المستوى الذي يرفع الطلب الفعلي في الاقتصاد إلى المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل مع الأخذ بعين الاعتبار فيما إذا كان الاقتصاد متقدما أو ناميا.
- وفي حالة التضخم التي يمكن ترجمتها بارتفاع مستوى الطلب الفعلي على حجم العرض من السلع والخدمات، والذي يترجم عادة بارتفاع الأسعار فان الأمر يتطلب تخفيض الطلب الفعلي،أي تخفيض النفقات العامة إلى المستوى الذي يتوافق مع حجم العرض الكلي، ويعالج الضغوط التضخمية ويقللها بما يضمن تحقيق الاستقرار الاقتصادي.[2]

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن طبيعة البنيان الاقتصادي، وهي تشير إلى درجة التقدم التي يتصف بها الاقتصاد، توضح العلاقة الطردية التي تربط بين مستوى النشاط الاقتصادي وحجم النفقات العامة، فالدول المتقدمة ذات البنيان الاقتصادي المتقدم، تستطيع أن تنفق مبالغ ضخمة من النفقات العامة،وذلك لارتفاع دخلها القومي، واتساع الحاجات التي تستطيع إشباعها، وتعدل سياستها المالية والنفقات العامة وفق التغيرات الاقتصادية الدورية التي يمر بها الاقتصاد القومي، في الوقت الذي تكون فيه النفقات

[1] محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص 102.

[2] عبد الله خبابة ، **أساسيات في اقتصاد المالية العامة** ، مرجع سبق ذكره، ص 74.

العامة منخفضة في الدول النامية ذات البنيان الاقتصادي المتخلف، لضآلة حجم الدخل القومي وضيق نطاق الحاجات العامة التي تستطيع الدولة إشباعها في تلك الدول.

بيد انه يمكننا أن نلاحظ العكس تماما، إذا نظرنا إلى النفقات العامة بمعيار الأهمية النسبية التي تمثلها النفقات العامة من إجمالي الدخل القومي، فالنفقات العامة في الدول النامية ذات البنيان الاقتصادي المتخلف تشكل أهمية نسبية مرتفعة من الدخل القومي، مقارنة بالدول المتقدمة ذات البنيان الاقتصادي المتقدم، وذلك نظرا للدور الهام والكبير الذي تقوم به الدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث لا يمكن تصور حقيقة تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية في غياب الدولة، وهذا ما يتضح من استعراض الخطط الاقتصادية والإنفاقية والاستثمارية التي ترسمها الدول النامية في سعيها لتحقيق أهدافها التنموية.[1]

الفرع الثالث: المقدرة المالية للدولة

من الطبيعي أن يتحدد حجم النفقات العامة بقدرة الدولة في الحصول على الإيرادات العامة، وهو ما يعرف بالمقدرة المالية القومية، وتتمتع النفقات العامة بقدر كبير من المرونة عكس النفقات الخاصة، يرج ذلك إلى أن الدولة تتمتع بقدر أكبر من الأفراد في الحصول على الإيرادات العامة اللازمة لتغطية نفقاتها لما لها من سلطة وسيادة في فرض مختلف الضرائب والرسوم، والاقتراض من السوقين النقدية المالية والإصدار النقدي الجديد، إلا انه يجب ألا يفهم مما سبق أن قدرة الدولة في الحصول على الإيرادات تكون مطلقة

[1] عبد الله خبابة ، **أساسيات في اقتصاد المالية العامة** ، مرجع سبق ذكره، ص74.

ولانهائية فهي تكون محدودة أيضا،[1] فالمقدرة المالية القومية تتحدد بدورها بقدرة الدخل القومي على تحمل الأعباء المالية العامة بمختلف صورها(ضرائب، رسوم، قروض عامة ..) دون إحداث أية ضغوط اقتصادية واجتماعية وسياسية، تضر بمستوى معيشة الأفراد ودون إضرار بالمقدرة الإنتاجية القومية،[2] وتتوقف المقدرة المالية القومية على عدة اعتبارات اقتصادية وسياسية ونقدية أهمها:[3]

- حجم الناتج القومي الصافي، وكيفية توزيعه بين الفئات الاجتماعية المختلفة؛
- اعتبارات المحافظة على مستوى معيشة الأفراد في المجتمع؛
- اعتبارات المحافظة على المقدرة الإنتاجية القومية وتنميتها؛
- مدى اتساع دور كل من النشاط الخاص والعام في الحياة الاقتصادية، وهو ما يتعلق بطبيعة دور الدولة؛
- اعتبارات ضرورة المحافظة على قيمة النقود.

[1] محمد صغير بعلي، يسرى أبو العلا، **المالية العامة–النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة**–، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة(الجزائر)، 2003م، ص27.

[2] عبد الله خبابة ، **أساسيات في اقتصاد المالية العامة** ،مرجع سبق ذكره، ص 75.

[3] خالد شحادة الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص(70 ،71).

المبحث الثاني: تصنيفات الإنفاق العام

في السابق وفي ظل الدولة الحارسة، لم يكن تقسيم الإنفاق العام موضوعا يشير شغف الباحثين الاقتصاديين، حيث كان الإنفاق العام محدودا وموجها لتقديم خدمات معينة تقوم بها الدولة، فكان الإنفاق العام من طبيعة واحدة، إلا أنه مع تطور دور الدولة ازدادت أهمية تقسيم الإنفاق العام نظرا لتنوع وتزايد الإنفاق العام واختلاف آثاره، ومن ثم ظهرت الحاجة إلى تقسيم وتبويب هذه النفقات،[1] ولقد قسم كتاب المالية الإنفاق العام إلى عدة أنواع، وكل نوع يتخذ معيارا معين كأساس له،[2] غير أنه لا يوجد تقسيم واحد تتبعه جميع الدول، فكل دولة تتبع التقسيم الذي يتلاءم مع ظروفها الاقتصادية والمالية والاجتماعية.[3]

المطلب الأول: التصنيفات النظرية للإنفاق العام

في خضم هذا المطلب سيتم عرض مجموعة من التصنيفات العلمية والنظرية التي تم تناولها من قبل مختلف الاقتصاديين وعلماء المالية.

---

[1] أمل حمدان خفاجة، **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي- دراسة قياسية على الاقتصاد الفلسطيني-(1996-2011م)**-، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2013م، ص24.

[2] علي زغدود، **المالية العامة**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون(الجزائر)، 2008م، ص21.

[3] طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص123.

و الشكل الموالي يوضح أهم هذه التصنيفات.

الشكل رقم(03): التصنيفات النظرية للنفقات العامة

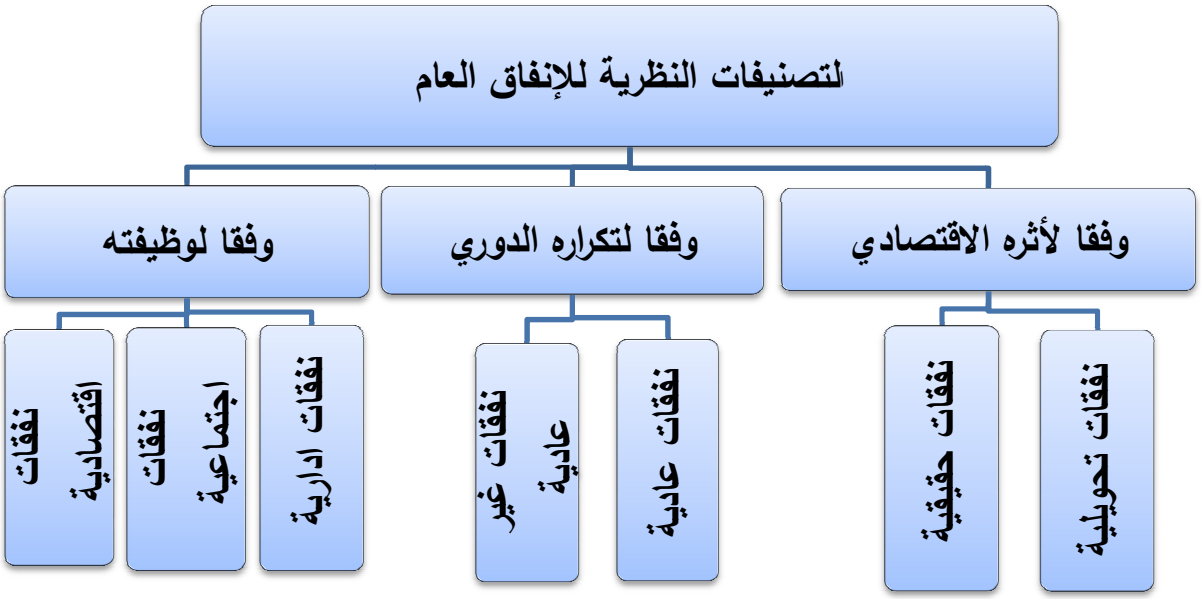

المصدر: محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، 2008م، ص 281.

الفرع الأول : تصنيف الإنفاق العام وفقا لأثره الاقتصادي

يعتبر هذا التقسيم تقسيما تقليديا ، حيث كان أول من نادى به هو الاقتصادي الانجليزي بيجو "Pigou"،الذي قسم النفقات العامة إلى نفقات حقيقية (فعلية) ونفقات تحويلية (ناقلة).[1]

[1] عادل احمد حشيش، **أساسيات المالية العامة-مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام-** ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية (مصر)، 2006م، ص66.

أولا: النفقات الحقيقية

هي تلك المبالغ المالية التي تصرفها الدولة مقابل الحصول على سلع وخدمات أو رؤوس أموال إنتاجية، كالأجور وأسعار السلع والخدمات والمهام اللازمة لإدارة المرافق العمومية التقليدية والحديثة، إلى جانب النفقات الاستثمارية أو الرأسمالية[1]، كما ويمكن تقسيم النفقات الحقيقية إلى نوعين: النفقات العامة الاستثمارية، والنفقات العامة الجارية.[2]

1- النفقات العامة الاستثمارية: تمثل النفقات الاستثمارية طلبا على السلع الإنتاجية،[3] وهي التي تسهم في بناء رؤوس الأموال وزيادة الإنتاج القومي.[4] ومن بين الأشكال التي تتخذها هذه النفقات، يمكن أن نشير إلى: [5]

- نفقات إنشاء المستشفيات والمدارس والجامعات؛
- نفقات تجهيز المؤسسات العامة ذات الطابع الصناعي والتجاري؛
- نصيب الدولة في شركات الاقتصاد المختلط؛
- مقابل حصص الدولة في المؤسسات العامة الاقتصادية؛
- نفقات إنشاء السدود والجسور؛

---

[1] محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص84.

[2] فتحي أحمد ذياب عواد، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الأولى ، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، 2013م، ص79.

[3] عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص66.

[4] سعيد علي العبيدي، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الأولى ، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، 2011م،ص63.

[5] اعمر يحياوي، **مساهمة في دراسة المالية العامة-النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة**-، دار هومة للنشر والتوزيع،بوزريعة (الجزائر)، 2005م،ص ص(42 ،43).

- نفقات دعم الاستثمارات مثل التكفل الكلي والجزئي بمصاريف إقامة المنشآت الأساسية الضرورية للاستثمار، أو مصاريف إيصال المياه والكهرباء وإنشاء الطرق المؤدية إلى مناطق الاستثمار.

2- النفقات العامة الجارية: وهي تلك النفقات اللازمة لتسيير المرافق العامة كالأجور والمرتبات،[1] ونفقات الصيانة واقتناء لوازم الإدارة،[2] وخدمات الأمن والدفاع والقضاء...الخ.[3]

ثانيا: النفقات التحويلية

هي تلك النفقات التي لا تؤدي إلى زيادة مباشرة في الإنتاج القومي، سوى أنها تحول القوة الشرائية بين أفراد المجتمع،[4] ولا يترتب عليها حصول الدولة على سلع وخدمات ورؤوس أموال.[5] وهي على ثلاثة ضروب: ضروب: نفقات تحويلية اجتماعية، نفقات تحويلية اقتصادية، نفقات تحويلية مالية.[6]

1- **النفقات التحويلية الاجتماعية:** وهي النفقات التي تنفق لتحقيق التوازن الاجتماعي، عن طريق رفع المستوى المعيشي لبعض أفراد المجتمع وفئاته،[7] ومن أمثلة هذه النفقات ما يلي:[8]

- إعانات الضمان الاجتماعي في حالات العجز والمرض والبطالة والشيخوخة...الخ؛

---

[1] يونس أحمد البطريق، حامد عبد المجيد دراز، **المالية العامة-الضرائب والنفقات العامة**-، الدار الجامعية للنشر والتوزيع،الإسكندرية(مصر)، بدون سنة نشر، ص 225.

[2] اعمر يحياوي، مرجع سبق ذكره، ص42.

[3] سامر عبد الهادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 141.

[4] اعاد حمود القيسي، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)،2008م،ص44.

[5] عادل احمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص67.

[6] اعمر يحياوي، مرجع سبق ذكره،ص ص(41 ،42).

[7] سعيد علي العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 64.

[8] عادل العلي، **المالية العامة والقانون المالي والضريبي**، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، 2009م،ص77.

- المبالغ التي تدفعها الدولة لمواجهة أعباء المعيشة؛
- الإعانات التي تقدم لبعض الجمعيات التي تقوم بخدمة المجتمع لما يحققه نشاطها من نفع عام؛
- الإعانات التي تدفعها الدولة لتحقيق هدف معين، مثل ذلك ما يدفع لبعض الأفراد عن كل ولد جديد، بهدف تشجيع الزيادة السكانية في الدول التي تعاني أو تتسم بالخفة السكانية؛
- ما تدفعه الدولة لدعم بعض السلع الضرورية ذات الأهمية الإستراتيجية لمساعدة الطبقات الفقيرة والمتوسطة.

2- النفقات التحويلية الاقتصادية: وهي نفقات التي تنفق لتحقيق أهداف اقتصادية خدمة للمصلحة العامة،[1] ومن أمثلة ذلك:[2]

- إعانات الإنتاج التي تمنحها الدولة لبعض المشاريع الصناعية والحرفية لخفض تكاليف الإنتاج بهدف خفض أسعار منتجاتهم، ويظهر ذلك في المنتجات الضرورية لأفراد المجتمع كالخبز مثلا؛
- إعانات دعم الأسعار بقصد تمكين المستهلكين من الحصول على المنتج دون عناء كبير،ويمكن اعتبار هذه الإعانة بمثابة إعانة غير مباشرة لمستهلكي المنتوج؛
- إعانات لتمكين بعض المشروعات من الاستمرار في نشاطها، لكون وجودها يعد ضروريا للمجتمع، مثل الخطوط الجوية أو السكك الحديدية؛
- إعانات دعم التصدير، وذلك بقصد تمكين المنتجين المحليين من خفض أسعار سلعهم المصدرة للخارج حتى تصبح في وضع تنافسي أفضل اتجاه السلع المماثلة لها في هذه الأسواق؛

[1] سعيد علي العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص64.

[2] عادل العلي،**المالية العامة والقانون المالي والضريبي**، مرجع سبق ذكره، ص 76.

- إعانات دعم السلع المنتجة محليا بقصد زيادة قدرتها على منافسة السلع الأجنبية بقصد مقاومة سياسة الإغراق التي توجهها الصناعات المحلية داخل السوق الوطنية.

3- **النفقات التحويلية المالية:** وتتمثل هذه النفقات بالمبالغ التي تخرج من ذمة الدولة لخدمة الدين العام واستهلاكه، فالدولة وحين لا تكفي مواردها المالية تلجأ إلى القروض العامة، والقرض عقد له طرفان،الدولة وتلتزم بسداد القرض وفوائده، والمقرض ويلتزم بتقديم مبلغ القرض، وتسديد أصل القرض مع فوائده يتم تمويله غالبا عن طريق الضرائب، وبالتالي فإن هذه العملية لا تتعدى كونها إعادة للتوزيع من دخول المكلفين بدفع الضريبة إلى حاملي سندات القرض، وتعد هذه النفقات تحويلية لأن الدولة لا تحصل على أي مقابل في وقت السداد.[1]

كما ويمكن أن تقسم النفقات التحويلية إلى قسمين: [2]

- نفقات مضافة للدخول(إعانات اجتماعية)؛
- نفقات استثمارية غير مباشرة(إعانات للصناعات أو القطاعات).

[1] عادل العلي،**المالية العامة والقانون المالي والضريبي** ، ص76.

[2] فتحي احمد ذياب عواد، مرجع سبق ذكره، ص79.

ثالثا: معايير التفرقة بين النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية

اعتمد بعض كتاب المالية العامة في التفرقة بين النفقات الحقيقية والتحويلية على ثلاثة معايير وهي: معيار المقابل المباشر،معيار الزيادة المباشرة في الإنتاج القومي، معيار القائم بالاستهلاك للموارد الاقتصادية.[1]

1- **معيار المقابل المباشر:** وهو ما تحصل عليه الدولة من الأموال المادية أو الخدمات مقابل نفقاتها العامة، وبناءا على ذلك تكون النفقة العامة حقيقة إذا ما حصلت الدولة على خدمات أو أموال عينية مقابل نفقاتها العامة، وتكون النفقة تحويلية إذا كانت بدون مقابل.

ولا يغير من طبيعة النفقات العامة الحقيقة التي تحصل الدولة على مقابل لها في صورة سلع وخدمات، قيام الدولة بتوزيع هذه السلع والخدمات بعد ذلك بالمجان على المواطنين كالخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية، إذ تعتبر نفقاتها من بين النفقات الحقيقية التي حصلت الدولة في مقابلها على خدمات من الموردين والمقاولين الذين قاموا بعملية الإنشاء وتزويدها بالمعدات اللازمة لها، وخدمات القائمين على شؤونها كالمعلمين والأطباء والأخصائيين الاجتماعيين، فالعبرة هي واقعة الإنفاق وليست التوزيع الذي يعتبر واقعة أخرى لاحقة عليها.[2]

2- **معيار الزيادة المباشرة في الإنتاج القومي:** فالنفقات الحقيقة هي تلك النفقات التي تخصصها الدولة مباشرة لاستخدام جزء من الموارد الاقتصادية للمجتمع في إنتاج السلع والخدمات لإشباع الحاجات العامة

---

[1] محمود حسين الوادي، زكريا احمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،عمان(الأردن)، 2007م، ص141.

[2] المرجع السابق، ص141.

أي التي تؤدي إلى إنتاج جديد وزيادة الدخل القومي بصورة مباشرة مثل النفقات المخصصة للدفاع والخدمات المدنية والتعليم والقضاء والمواصلات والبريد. والنفقات التحويلية هي تلك النفقات التي تخصص للمدفوعات التي تتم بدون مقابل مثل إعانات المرض والبطالة والمعاشات والإعانات الاقتصادية التي تدفع إلى بعض المنتجين لتخفيض أسعار السلع والمنتجات التي ينتجونها وفوائد الدين العام، أي أن النفقات التحويلية لا تؤدي إلى استخدام مباشر لموارد المجتمع ومن ثم لا تؤدي إلى زيادة مباشرة في الإنتاج القومي.[1]

3- **معيار القائم بالاستهلاك للموارد الاقتصادية:** الإنتاج يني استهلاك جزء من عناصر الإنتاج، وبناءا عليه فإننا يمكن أن نفرق بين النفقات الحقيقية والتحويلية بالاعتماد على من يقوم بالاستهلاك ويستفيد من الموارد. فالنفقات الحقيقية هي التي تنفقها الدولة بشكل مباشر، حيث تستخدم الدولة وبصورة مباشرة الموارد العينية وعناصر الإنتاج مثل أجور الموظفين والعمال، فتدفع الدولة الأجور مقابل استهلاكها لخدمات الموظفين وهو ما يسمى بالاستهلاك الحكومي. أما النفقات التحويلية فهي تلك النفقات التي تؤدي إلى استهلاك الموارد العينية وعناصر الإنتاج استهلاكا غير مباشر مثل إعانات البطالة والمرض والشيخوخة والعجز والطفولة، فالأفراد الذين تتحول هذه النفقات لحسابهم (المستفيدين) هم الذين يقومون بالإنفاق وباستهلاك جزء من الموارد الاقتصادية للمجتمع وليست الدولة .[2]

[1] محمود حسين الوادي، زكريا احمد عزام، مرجع سبق ذكره ،ص 142.

[2] المرجع السابق،ص ص(142 ،143).

رابعا: مزايا وعيوب تصنيف الإنفاق العام وفقا لأثره الاقتصادي

إن تقسيم النفقات العامة إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية، وإن كان له مزاياه التي تتضح من المواطن التي تتجلى فيها أهميته، إلا أنه لم يسلم مع ذلك من الانتقادات.

فمن الفوائد–في مفهوم البعض– أنه يصلح أساسا يستند إليه في وضع سياسات التخطيط الاقتصادية، إذ بواسطته تتمكن السلطة العامة من الوقوف على نقاط القوة والضعف في الإنفاق العام، فتزيد من النفقات ما تراه كفيلا بأن يسهم في زيادة الدخل القومي، وتوجه من النفقات نحو ما تراه من أهداف اجتماعية مما يهيئ الطريق لإعادة توزيع الدخل توزيعا يتفق مع الأهداف التي ترمي إليها، وعلاوة على ذلك فإن هذا التقسيم يسهل عملية تتبع تطور النفقات العامة وتحليل طبيعتها لتحديد آثارها الاقتصادية والاجتماعية، كما يصبح من الممكن معه مجاراة التطورات الحديثة التي طرأت على ميزانية الدول نتيجة لتطور دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي في مختلف التكوينات الاجتماعية المعاصرة.

أما من زاوية الاعتراضات التي استهدف إليها، فهي تنصب أساسا على المعيار الذي يستند إليه التقسيم، فمن ناحية يؤدي الأخذ به إلى إمكانية اعتبار أن كل النفقات العامة تشتمل على نفقات تحويلية، حيث أنها ممولة في أغلبها عن طريق الاقتطاع من الثروات والدخول الفردية لبعض أفراد المجتمع(أو فئاته) وتفيد البعض الآخر.[1] ومن ناحية أخرى فإنه إذا كانت النفقات التحويلية تؤدي إلى توزيع الدخل، فإن هذا لا يعني أن النفقات الحقيقية لا تنتج نفس الأثر وخاصة عندما تقوم الدولة بأداء خدمات مجانية للأفراد وتعتبر

[1] عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص ص (67، 68).

تكاليفها من الاستهلاك العام، ومثال ذلك(نفقات التعليم، نفقات صيانة الطرق، في الحالات التي يستفيد منها الأفراد دون التزام بدفع مقابل نقدي لها).[1]

الفرع الثاني: تصنيف الإنفاق العام وفقا للتكرار الدوري

وفقا لهذا التبويب يتم التمييز مابين صنفين هما: النفقات العامة العادية والنفقات العامة الغير العادية .[2]

أولا: النفقات العامة العادية

يقصد بالنفقات العامة العادية تلك النفقات التي تنفق بشكل دوري ومنتظم سنويا،[3] ومثال ذلك الموظفين وأجور العمال ونفقات الصيانة...الخ. [4]

ولا يعني تكرارها ثبات مقدارها كل عام فقد تتغير قيمتها بالزيادة أو النقصان من موازنة لأخرى ومن سنة لأخرى.[5] إذ يكفي أن تتكرر بنوعها في كل ميزانية حتى ولو اختلف مقدارها من وقت لآخر حتى تعتبر نفقات عادية،[6] وبالتالي فهي تمول عن طريق الإيرادات العامة كالضرائب والرسوم التي تتصف هي الأخرى بنفس الصفات.[7]

---

[1] عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 68.

[2] خبابة عبد الله، **أساسيات في اقتصاد المالية العامة** ، مرجع سبق ذكره، ص115 .

[3] خالد شحادة الخطيب،احمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص114.

[4] عادل فليح العلي، **مالية الدولة**، مرجع سبق ذكره، ص 119.

[5] محمد جمال ذنيبات، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،2003م،ص70.

[6] عادل احمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص70.

[7] عادل العلي،**المالية العامة والقانون المالي والضريبي** ، مرجع سبق ذكره، ص 73.

ثانيا: النفقات العامة غير العادية

هي تلك النفقات التي لا تتجدد بصورة دورية، بل يغلب عليها الطابع العرضي وغير المتوقع،أي أنها تلك النفقات التي تظهر الحاجة إليها في لحظات غير متوقعة وبالتالي لا يمكن توقع حجمها،[1] ومنها نفقات مواجهة الكوارث الطبيعية كالفيضانات والهزات الأرضية،[2] أو نفقات إنشاء سد أو بناء جسر أو نفقات حرب...الخ،[3] وبالتالي فهي تمول عن طريق الإيرادات الغير العادية كالقروض والإصدار النقدي الجديد، والتي تتصف هي الأخرى بنفس الصفات من حيث الدورية والانتظام والتكرار.[4]

ثالثا: مزايا وعيوب تصنيف الإنفاق العام وفقا لتكراره الدوري

إن لهذا التقسيم فوائده، كما له عيوب وانتقاداته. تتضح الفائدة من تبويب النفقات العامة على هذا الشكل في إرساء قاعدة هامة في مجال تمويل النفقات العامة، فالنفقات العامة العادية تتكرر بصورة دورية مما يجعل الحكومة قادرة على تقديرها بدقة أو على الأقل قريبا من الدقة، وتدبير ما يلزم لتغطيتها من الإيرادات العامة(إيرادات أملاك الدولة والضرائب والرسوم).

أما النفقات غير العادية فهي حسب طبيعتها غير متوقعة، ومن ثم فان الحكومة تمولها عن طريق اللجوء إلى الإيرادات غير العادية (القروض العامة والإصدار النقدي الجديد).[5]

---

[1] عادل العلي،**المالية العامة والقانون المالي والضريبي** ، مرجع سبق ذكره، ص 74.

[2] محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص91.

[3] سعيد علي العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 61.

[4] عادل العلي، **المالية العامة والقانون المالي والضريبي** ، مرجع سبق ذكره، ص 74.

[5] عبد الله خبابة ، **أساسيات في اقتصاد المالية العامة** ، مرجع سبق ذكره، ص 116.

وفي المقابل توجه عدة انتقادات لهذا التصنيف فتقسيم النفقات العامة إلى نفقات عادية وغير عادية يقوم على أساس نسبي وتحكمي، فهو يستند على قادة تعتمد على مجرد واقعة التكرار السنوي للنفقة العامة.

فإذا نظرنا إلى النفقات العامة بالاعتماد على فترة أكثر من سنة(5 أو 10سنوات) فإن العديد من النفقات العامة غير العادية تتحول إلى نفقات عامة عادية، وخاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الاتجاه الحديث لبعض الدول هو وضع الخطط المالية لفترة تزيد عن السنة.

وإذا أخذنا بالمنظور الضيق الفترة الزمنية أقل من سنة فإن عددا من النفقات العادية تتحول إلى نفقات غير عادية هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى يؤخذ على هذا التبويب أنه يتفق مع الفكر المالي التقليدي ودور الدولة الحارسة، والذي يؤكد على تغطية النفقات العامة العادية بالإيرادات العامة العادية، (وهي إيرادات أملاك الدولة، الضرائب والرسوم)، إلا أنه عندما تغيرت الظروف وتطور دور الدولة إلى الدولة المتدخلة،فأدى هذا التدخل المتزايد في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية إلى زيادة النفقات العامة، وإلى تنوعها كالنفقات العامة المخصصة للحروب أو لمعالجة الأزمات الاقتصادية والبطالة، أو التوسع في رأس المال المنتج أولتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة،فلم تعد الإيرادات العادية كافية لتغطيتها، وكان لا بد مع هذا الوضع من البحث عن إيرادات جديدة للتمويل كالقروض العامة والإصدار النقدي الجديد. لذلك قسم الفكر المالي النفقات العامة إلى نفقات عامة عادية يتم تمويلها من الإيرادات العامة العادية، والى نفقات عامة غير عادية يتم تمويلها من الإيرادات العامة الغير عادية .[1]

وهكذا إذا كان تبويب النفقات العامة إلى عادية وغير عادية سليما في ظل المالية العامة التقليدية، فإنه غير سليم في ظل المالية العامة الحديثة، حيث فقد هذا التبويب أهميته في الوقت الحاضر، لأنه من النادر

[1] محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مرجع سبق ذكره، ص ص(138 ،139).

أن تلتزم الدولة بالقاعدة الخاصة بالإيرادات العامة، إذ تلجأ الدولة في كثير من الأوقات إلى الإيرادات الغير عادية لتمويل عجز الموازنة العامة، أيا كان مصدر هذا العجز، فالمالية العامة الحديثة تبرر اللجوء إلى أي نوع من الإيرادات العامة في ضوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية والمالية السائدة في الدولة ذات العلاقة.[1]

وبصفة عامة فإن تقسيم النفقات العامة بين عادية وغير عادية، يعتبر مثارا لوجوه كثيرة من أوجه النقد نظرا لقصوره في بعض الأحيان، وافتقاره إلى الضوابط التي تتسم بالموضوعية في أحيان أخرى، ولهذا فالفكر المالي الحديث اتجه إلى التمييز بين نوعين من النفقات العامة هما: النفقات العامة الاستثمارية والنفقات العامة الجارية. إذ يتلافى هذا التقسيم معظم الانتقادات الموجهة إلى تقسيم النفقات العامة إلى عادية وغير عادية، فهو يعتمد على لطبيعة النفقة في ذاتها(دون حصرها في فترة زمنية).[2]

الفرع الثالث: تصنيف الإنفاق العام وفقا لوظيفته

يعد التبويب الوظيفي للنفقات العامة تبويبا حديثا نسبيا، فهو يعتمد على المفهوم الحديث للمالية العامة، التي لم تعد قاصرة على مجرد تمويل النفقات الإدارية للحكومة بل أصبحت أداة لتنفيذ سياستها،والاضطلاع بوظائف اقتصادية واجتماعية متعددة، فالتبويب الوظيفي يظهر النفقات العامة للدولة حسب الوظائف التي تقوم بها، أي أنه يتبع النشاطات المختلفة التي تقوم بها الدولة، ووفقا لهذا التبويب تصنف النفقات العامة طيقا للوظائف والخدمات التي تقوم بها الدولة في مختلف المجالات،[3] ولقد ميز الكتاب بين ثلاثة وظائف أساسية للدولة وهي الوظيفة الإدارية، الوظيفة الاجتماعية، الوظيفة الاقتصادية،وعليه يتم

[1] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص 116.
[2] عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص71.
[3] عبد الله خبابة ، **أساسيات في اقتصاد المالية العامة** ، مرجع سبق ذكره، ص113.

تقسيم النفقات العامة تبعا للهدف المسطر لبلوغه أو كما اعتاد تسميتها بالتقسيم الوظيفي أي تبعا لاختلاف وظائف الدولة إلى ثلاثة نفقات أساسية هي: نفقات إدارية، نفقات اجتماعية نفقات اقتصادية.[1]

أولا: النفقات الإدارية

ويقصد بها تلك النفقات المتعلقة بسير المرافق العامة واللازمة لقيام الدولة،[2] والتي تتضمن نفقات الدفاع والأمن والعدالة والتمثيل الدبلوماسي....الخ.[3]

ويلاحظ أن أهم بنود هذا النوع من النفقات هي نفقات الدفاع القومي(النفقات العسكرية)، حيث تمثل في المتوسط ما يزيد عن 15% من مجموع النفقات العامة سواء في البلاد المتقدمة أو في البلاد النامية .[4]

ثانيا: النفقات الاجتماعية

وهي النفقات المتعلقة بالأغراض الاجتماعية للدولة والتي تتمثل في الحاجات العامة التي تؤدي إلى التنمية الاجتماعية للأفراد، وذلك عن طريق تحقيق قدر من الثقافة والتعليم والرعاية الصحية للأفراد، ومن أهم بنود هذه النفقات تلك المتعلقة بمرافق التعليم، الصحة، والإسكان.[5]

---

[1] محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص ص(81 ،82).
[2] زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص35.
[3] سعيد عبد الله العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص476.
[4] محمد الصغير بعلي،يسري أبو العلا، مرجع سبق ذكره، ص31.
[5] زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، 36.

وتعتبر النفقات على قطاع التعليم أهم بنود النفقات الاجتماعية على الإطلاق، فهي مرآة عاكسة لتقدم المجتمع في كل من البلدان المتقدمة والنامية على السواء، ويشكل هذا النوع من الإنفاق الجزء الأكبر من النفقات العامة في الدول المتقدمة على قطاع التعليم من ناحية وعلى التأمينات الاجتماعية من ناحية أخرى.[1]

ثالثا: النفقات الاقتصادية

ويسمى هذا النوع من النفقات بالنفقات الاستثمارية، وهي النفقات التي تقوم الدولة بصرفها تحقيقا لأهداف اقتصادية كالاستثمارات التي تهدف إلى تزويد الاقتصاد القومي بخدمات أساسية كالنقل والمواصلات والري والصرف وكافة مشاريع البنية التحتية، كما ويدخل في أداء هذه الوظيفة مختلف أنواع الإعانات الاقتصادية التي تعطيها الدولة للمشروعات العامة والخاصة.[2]

ويكتسي هذا النوع من النفقات أهمية كبيرة في الدول النامية، ويرجع ذلك إلى أن الدولة تقوم بنفسها بعمليات إنشاء رؤوس الأموال، نظرا لكونها تحتاج لنفقات كبيرة من جهة، لأنها لا تحقق عائدا مباشرا من جهة أخرى.

لذا فإن القطاع الخاص لا يقوى عليها ولا يرغب في القيام بها، مثال ذلك الطرقات، الجسور، السدود...الخ، وهي تمثل مرافق البنية التحتية الأساسية التي أصبحت تمثل حاجة عامة.[3]

---

[1] محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص82.

[2] زينت حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص36.

[3] محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص83.

رابعا: مزايا وعيوب تصنيف الإنفاق العام وفقا لوظيفته

مثله مثل التصنيفات السابقة له من المزايا كما له من العيوب والانتقادات، إذ يمكن إجمال مختلف مزاياه في عدة نقاط كما يلي: [1]

- يعطي حرية كبيرة للدولة في تقسيم النفقات العامة؛
- يمكن إجمال الوظائف والأغراض، فيؤدي ذلك إلى تقسيم النفقات العامة إلى أنواع محدودة، حيث يمكن تحديد أوجه الإنفاق العام بدقة تامة؛
- كما يمكن أيضا تفصيل النفقات فيؤدي ذلك إلى تعدد هذه الأنواع ،الإجمال والتفصيل يتوقف على الهدف من التقسيم والغرض من الدراسة؛
- التقسيم الوظيفي يمكن السلطة التشريعية والدارسين من تتبع تطور النفقات العامة على الوظائف النسبية لوظائف الدولة؛
- ييسر إجراءات المقارنة بين وظائف الدول المختلفة، ومثيلاتها في الدول الأخرى.

كما وقد انتقد هذا التقسيم من حيث عدم قدرته على التغلب على بعض الصعوبات الفنية والعملية المتعلقة بخصوصية بعض النفقات، وخاصة عندما تواجه بعض النفقات التي ليس لها طابع وظيفي، أو أنها تخص أكثر من وظيفة واحدة، فإن احتسابها على وظيفة معينة سيتقرر بطريقة تحكمية، وكذلك تقسيم وظائف الدولة إلى عدد محدود ينجم عنه عدم تجانس كل وظيفة،[2] كما وينبغي الإشارة إلى أن تقسيم النفقات العامة إلى نفقات إدارية واجتماعية واقتصادية هو تقسين نسبي وليس قطعي ، فالعديد من النفقات الاقتصادية ينجم

[1] محمود حسين الوادي، زكريا احمد عزام، مرجع سبق ذكره، ص 136.
[2] المرجع السابق، ص ص(136 ،137).

عنها العديد من الآثار الاجتماعية، كما أن العديد من النفقات التي يتم تصنيفها على أنها نفقات اجتماعية ينجم عنها آثار اقتصادية متراكمة ومتنامية .[1]

المطلب الثاني: التصنيفات الوضعية للإنفاق العام (حالة الجزائر)

يقصد بالتصنيف الوضعي للنفقات العامة الممارسات والتطبيقات العملية التي تلجأ إليها مختلف الدول بشأن تصنيف إنفاقها العام، بغض النظر عن مدى التزامها بالتصنيف العلمي السابق.[2]

وقد حدث تطور كبير في التقسيمات الوضعية أيضا تبعا للتطور العام الذي حصل في الفكر المالي ومهام الدولة،[3] إذ تختلف الدول في تقسيم نفقاتها تبعا لفلسفة الدولة من ناحية ولظروفها التاريخية والإدارية من ناحية أخرى، وعليه فليس ثمة تقسيما واحدا لكل الدول بل يمكن القول أن الدول تختلف في نوع التقسيم الذي تعتمده في موازنتها، وبالتالي فان هذه التقسيمات قد تختلف عن التقسيمات العلمية حيث تحكمها الاعتبارات الإدارية والاقتصادية والتاريخية، ومن ثم فان كل دولة تأخذ بالتقسيم الذي يلائمها ويتناسب مع ظروفها.[4]

---

[1] سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 476.

[2] محمد الصغير بعلي، يسرى أبو علا، مرجع سبق ذكره، 36.

[3] محمد طاقة، هدى الزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 56.

[4] عادل العلي، **المالية العامة والقانون المالي والضريبي**، مرجع سبق ذكره، ص 78.

الفرع الأول: معايير التصنيف الوضعي للإنفاق العام

لقد أوردت أدبيات المالية العامة معايير وعوامل مختلفة للتصنيف الوضعي طبقا لما جرى عليه العمل في الكثير من الدول، والشكل الموالي يوضح هذه المعايير التي اعتمد عليها في تقسيم الإنفاق العام.

الشكل رقم(04): معايير التصنيف الوضعي للإنفاق العام

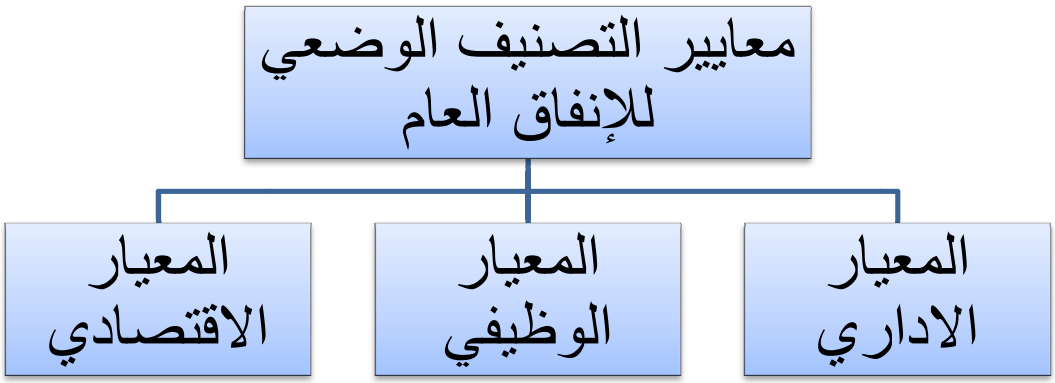

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على :

- محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا، **المالية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة (الجزائر)، 2003 م، ص ص(37، 38).

أولا: المعيار الإداري

يعتبر تصنيف الإنفاق العام وفقا للمعيار الإداري أول شكل اتخذته التقسيمات الوضعية،[1] ويقوم هذا التصنيف على أساس الجهة أو الهيئة التي تقوم بالإنفاق العام[2]، بصرف النظر عن أوجه نشاط هذه الهيئات،أي بصرف النظر عن الوظائف التي تقوم بها هذه الهيئات.[3]

وبذلك يتم تصنيف النفقات العامة تبعا للوحدات الإدارية وبحسب عددها، فتتوزع النفقة على عدة أبواب مقسمة على عدد من الوحدات والهيئات الإدارية، ومن ثم تقسم كل وحدة إدارية عليا إلى وحدات إدارية أدنى بحسب الفصول، ثم إلى وحدات أصغر بحسب المواد، فهو تقسيم يتماشى والتقسيمات الإدارية لجهاز الدولة.[4]

ولقد اخذ على هذا التقسيم صفته الإدارية البحتة وعدم اهتمامه بتجميع النفقات العامة حسب موضوعها،مما أدى إلى صعوبة معرفة المقدار الكلي لكل نوع من النفقات، حيث أن النوع الواحد منها يوجد موزعا بين الوزارات والمصالح المختلفة، وقد يصب استخلاصه من بين اعتمادات كل وزارة.

حيث تبنت هذا التقسيم عدة دول من بينها فرنسا حتى سنة 1954م، حيث عدلت عنه لتأخذ بالتقسيم الوظيفي.[5]

---

[1] فتحي احمد ذياب عواد، مرجع سبق ذكره، ص93.

[2] محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلا، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[3] زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص44.

[4] اعاد حمود القيسي، مرجع سبق ذكره، ص 46.

[5] زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 44.

ثانيا: المعيار الوظيفي

في سنة 1947م وفي تقرير للجنة هوفر«HOOVER»المجتمعة في الولايات المتحدة الأمريكية تم اقتراح تقسيم للإنفاق العام وفقا للمعيار الوظيفي لأول مرة.[1]

يقوم هذا التقسيم على أساس نوع الخدمة أو الوظيفة التي تؤديها الدولة، والتي ينفق المال العام من أجلها، بغض النظر عن الجهة الإدارية التي تقوم بها، وذلك لان الوظيفة الواحدة قد تتم تأديتها من خلال أكثر من جهة إدارية تابعة لعدد من الوزارات الحكومية (مثال وظيفة الصحة، يمكن أن تتم تأديتها من خلال وزارة الصحة، وكذا من خلال وزارة التربية والتعليم (الصحة المدرسية)، وأيضا وزارة الدفاع(حيث توجد خدمات صحية تتم تأديتها لأفراد القوات المسلحة) وهكذا).[2]

وعلى هذا الأساس يتم تصنيف النفقات العامة في مجموعات متجانسة طبقا للخدمة المتعلقة بوظائف الدولة، ويمكن تعريف الوظيفة بأنها" مجموعة شاملة من الخدمات تؤدي إلى تحقيق هدف من الأهداف الرئيسية للدولة وتؤديها جهة أو عدة جهات إدارية "،[3] وحتى يتم هذا التقسيم بالميزانية العامة فإن الأمر يستلزم تحديد الوظائف التي تقوم بها الدولة والتي تعبر عن مجالات تدخل الدولة.[4]

---

[1] بن داود إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 60.

[2] سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 479.

[3] عادل العلي،**المالية العامة والقانون المالي والضريبي** ، مرجع سبق ذكره، ص79.

[4] بن عزة محمد، **ترشيد الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف–دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الجزائرية–**، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، (2014م–2015م)، ص 25.

إذ عادة ما يتداخل التقسيم الإداري مع التقسيم الوظيفي، فبعد أن توزع النفقات وفقا للأغراض التي تسعى الدولة إلى تحقيقها من الإنفاق العام تعود فتقسم هذه النفقات تقسيما إداريا أي تبعا للوزارات والمصالح.[1]

ولقد جرى تطبيق هذا التقسيم في الولايات المتحدة الأمريكية، و كتفت أثرها كل من هولندا وفرنسا منذ سنة 1958م.[2]

ثالثا: المعيار الاقتصادي

يعتمد تقسيم النفقات العامة –تبعا لهذا المعيار– على طبيعة النفقة العامة الاقتصادية، فتقسم بذلك إلى قسمين: نفقات عامة جارية ونفقات عامة استثمارية.[3]

1–نفقات عامة جارية: وهي النفقات الموجهة لتسيير الأجهزة الإدارية ومختلف المصالح العامة، ومن ضمنها نفقات مستخدمي الإدارات.

2– نفقات عامة رأسمالية: وهي بخلاف نفقات التسيير تهدف إلى زيادة الدخل القومي والتوسع الاقتصادي.[4]

والملاحظة العامة هي أن الميزانيات الحديثة تسعى إلى الأخذ بالتقسيم الاقتصادي للنفقات العامة بصورة أو بأخرى، نظرا لما يمثله من أهمية كأداة من أدوات التحليل الاقتصادي لوضع سياسة اقتصادية سليمة .[5]

---

[1] زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 44.

[2] فتحي احمد ذياب عواد، مرجع سبق ذكره ، ص74.

[3] عادل العلي،**المالية العامة والقانون المالي والضريبي** ،مرجع سبق ذكره، ص 79.

[4] بن داود إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص ص(60 ،61).

[5] زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 45.

الفرع الثاني: تصنيف الإنفاق العام في الجزائر

يقسم المشرع الجزائري الإنفاق العام إلى صنفين: الإنفاق العام الجاري (ممثلا في نفقات التسيير)، والإنفاق العام الاستثماري (ممثلا في نفقات الاستثمار).[1]

أولا: نفقات التسيير

يقصد بنفقات التسيير تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية والمكونة أساسا من أجور الموظفين ومصاريف صيانة البنايات الحكومية ومعدات المكاتب ...الخ، ومنه لا يمكننا ملاحظة أية قيمة مضافة منتجة تحملها هذه النفقات للاقتصاد الوطني، أي أنها لم تقم بعملية إنتاج أية سلعة حقيقية،فهذا النوع موجه أساسا لتسيير هياكل الدولة.[2]

وتوضع الإعتمادات المخصصة لنفقات التسيير بموجب قانون المالية تحت تصرف الدوائر الوزارية.[3]

---

[1] القانون (17/84) المتعلق بقوانين المالية، المؤرخ في 07جويلية 1984م، الجريدة الرسمية ،العدد28، 10جويلية 1984م ، ص6.

[2] محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص 77.

[3] القانون (17/84) المتعلق بقوانين المالية، مرجع سبق ذكره ، ص6.

والجدول الموالي يعتبر نموذجا لذلك.

الجدول(01): نموذج توزيع الإعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2014 حسب كل دائرة وزارية

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2014 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	9.422.733.000
مصالح الوزير الأول	2.712.507.000
وزارة الدفاع الوطني	955.926.000.000
وزارة الداخلية والجماعات المحلية	540.708.651.000
وزارة الشؤون الخارجية	30.617.909.000
وزارة العدل	72.365.637.000
وزارة المالية	87.551.455.000
وزارة الطاقة والمناجم	41.050.228.000
وزارة التنمية الصناعية وترقية الاستثمار	4.452.530.000
وزارة الفلاحة والتنمية الريفية	233.232.749.000
وزارة الشؤون الدينية والأوقاف	24.260.117.000
وزارة المجاهدين	241.274.980.000
وزارة الموارد المائية	38.922.265.000
وزارة النقل	13.148.714.000
وزارة الأشغال العمومية	19.405.864.000
وزارة السكن والعمران والمدينة	19.449.647.000
وزارة التهيئة العمرانية والبيئة	2.405.141.000
وزارة الاتصال	18.630.359.000
وزارة التربية الوطنية	696.810.413.000
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	270.742.002.000
وزارة الثقافة	25.233.155.000
وزارة التكوين والتعليم المهنيين	49.491.196.000
وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	135.822.044.000
وزارة التجارة	23.801.125.000
وزارة العلاقات مع البرلمان	277.547.000
وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	274.291.555.000
وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	365.946.753.000
وزارة الشباب والرياضة	36.791.134.000
وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	3.680.186.000

وزارة السياحة والصناعة التقليدية.....	3.007.737.000
وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية.....	2.323.410.000
المجموع الفرعي.....	**4.243.755.743.000**
التكاليف المشتركة.....	470.696.623.000
المجموع العام.....	**4.714.452.366.000**

المصدر: قانون المالية لسنة 2014 م، الجريدة الرسمية، العدد 68 ، ديسمبر 2013م ، ص 46.

بعد توزيع الإعتمادات بنسب مختلفة حسب حاجات الوزارات المختلفة يتم توزيع كل إعتماد خاص بكل وزارة وفق تنظيم معين، بحيث يتم توزيعها حسب "الأبواب" و "الفصول" و" المواد" و" الفقرات"، وذلك وفق ما هو مبين بالشكل الموالي.[1]

الشكل رقم(05): مدونة ميزانية التسيير

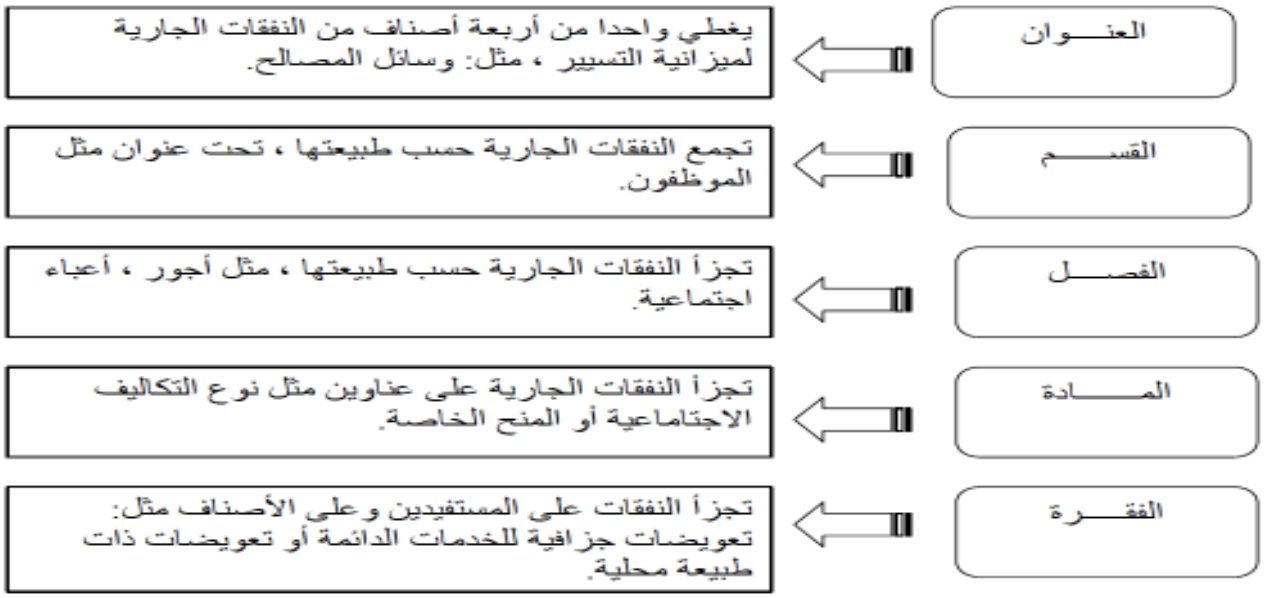

المصدر: لعمارة جمال، **منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر**، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004م، ص57.

فيما يخص الأبواب(العنوان)، فتجتمع نفقات التسيير في أربعة أبواب هي: [2]

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات؛

[1] لعمارة جمال، **منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر**، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004م، ص57.

[2] القانون (17/84) المتعلق بقوانين المالية، مرجع سبق ذكره ، ص6 .

- تخصيصات السلطات العمومية؛
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح؛
- التدخلات العمومية .

وكل باب من هذه الأبواب يتم تقسيمه إلى أقسام– ولكن هذه الأقسام ليست ثابتة في كل الوزارات بل متغيرة حسب كل وزارة– كما يلي: [1]

الباب الأول: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات

يشمل هذا الباب كافة الإعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي ،بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات، ويضم:

- القسم الأول: احتياطي الدين؛
- القسم الثاني: الدين الداخلي؛
- القسم الثالث: الديون الخارجية؛
- القسم الرابع: الضمانات؛
- القسم الخامس: النفقات المحسومة من الإيرادات.

الباب الثاني: تخصيصات السلطات العمومية

هذا الباب غير مقسم إلى أقسام، فهو يحتوي نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها (المجلس الوطني الشعبي، مجلس الأمة، المجلس الدستوري، مجلس المحاسبة، المحكمة العليا...الخ).

[1] علي زغدود، مرجع سبق ذكره، ص ص(32 –34).

الباب الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح

وتشتمل كافة الإعتمادات الضرورية واللازمة لتسيير مصالح الوزارات من ناحية المستخدمين، والأجهزة والمعدات والعتاد، وتضم:

- القسم الأول: المستخدمين– رواتب العمال؛
- القسم الثاني: المستخدمين– المعاشات والمنح العائلية؛
- القسم الثالث: المستخدمين– المعاشات والأعباء الاجتماعية؛
- القسم الرابع: المعدات وتسيير المصالح؛
- القسم الخامس: أعمال الصيانة؛
- القسم السادس: إعانات التسيير؛
- القسم السابع: نفقات مختلفة.

الباب الرابع: التدخلات العمومية

وتتعلق بنفقات التحويل التي هي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي، الاجتماعي، الاقتصادي، وتضم:

- القسم الأول: التدخلات العمومية والإدارية؛
- القسم الثاني: الأنشطة الدولية؛
- القسم الثالث: النشاط التربوي والثقافي؛
- القسم الرابع: النشاط الاقتصادي– التشجيعات والتدخلات؛

- القسم الخامس: النشاط الاقتصادي– تدخلات ومساعدات؛
- القسم السادس: الإعانات الاجتماعية– التضامن؛
- القسم السابع: النشاط الاجتماعي– الوقاية.

ثانيا: نفقات الاستثمار

إلى جانب نفقات التسيير توجد نفقات التجهيز أو الاستثمار التي تؤدي إلى تنمية الثروة العمومية وتحسين تجهيز الجماعات المحلية، وتتكون نفقات الاستثمار في المنشآت الأساسية الاقتصادية والاجتماعية ويضاف لهذه النفقات إعانات التجهيز الممنوحة لبعض المؤسسات وبالتالي فإن نفقات التسيير هي نفقات غير منتجة عموما أي لا تؤدي إلى زيادة الإنتاجية الوطنية، على عكس نفقات التجهيز فهي غالبا نفقات منتجة إما بصفة مباشرة كنفقات التجهيز الاقتصادي أو بصفة غير مباشرة كنفقات التجهيز الاجتماعي.[1]

حيث تجمع الإعتمادات المفتوحة بعنوان نفقات الاستثمار وفقا للمخطط الإنمائي السنوي الواقع على عاتق الدولة في ثلاثة أبواب هي: [2]

- الاستثمارات المنفذة من طرف الدولة؛
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛
- النفقات الأخرى برأس المال.

---

[1] وليد عبد الحميد العايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي– دراسة تطبيقية قياسية لنموذج التنمية الاقتصادية–**، الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية للنشر والتوزيع، بيروت(لبنان)، 2010م، ص 252.

[2] القانون (17/84) المتعلق بقوانين المالية، مرجع سبق ذكره ،ص7 .

والجدول الموالي يوضح توزيع اعتمادات الاستثمار حسب قطاعات النشاطات المختلفة للدولة لسنة 2014م.

الجدول رقم (02): توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2014 حسب القطاعات

(بآلاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة.....	2.972.000	2.820.500
الفلاحة والري.....	229.135.500	203.520.500
دعم الخدمات المنتجة.....	34.455.000	29.347.000
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	920.347.600	781.640.900
التربية والتكوين.....	231.721.400	243.865.900
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	219.301.600	236.615.100
دعم الحصول على سكن.....	116.384.500	127.536.000
مواضيع مختلفة.....	510.000.000	360.000.000
المخططات البلدية للتنمية.....	65.000.000	65.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار.....	**2.329.317.600**	**2.050.345.900**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....	–	661.368.310
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....	130.000.000	70.000.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة.....	285.000.000	160.000.000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال.....	**415.000.000**	**891.368.310**
مجموع ميزانية التجهيز.....	**2.744.317.600**	**2.941.714.210**

المصدر: قانون المالية لسنة 2014م، مرجع سبق ذكره، ص 47.

كما وتقسم القطاعات الموضحة في الجدول أعلاه إلى "قطاعات نوعية" و"فصول" و" مواد"، مرفوقة كلها بالإعتمادات المخصصة لها، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل رقم (06): تقسيم ميزانية التجهيز حسب القطاعات الفرعية والفصول والمواد

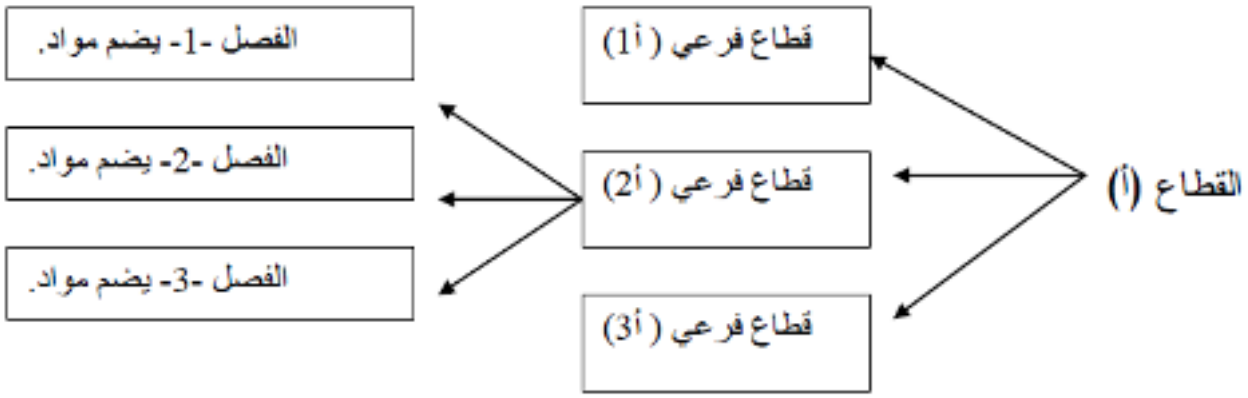

المصدر، بن عزة محمد، **ترشيد الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف–دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الجزائرية–**، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، (2014م–2015م)، ص 199.

المبحث الثالث: تطور الإنفاق العام

إن المتتبع لتطور اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وخاصة في نظامها المالي،يلاحظ بروز ظاهرة زيادة الإنفاق العام والتي أصبحت أحد السمات المميزة للمالية العامة والجديرة بالدراسة خاصة في العصر الحديث وذلك بغض النظر عن الفلسفة الاقتصادية والتنموية لأي دولة وإن كانت هذه الزيادة في النفقات العامة تختلف شدة وطأتها من دولة إلى أخرى، وقد يكون لهيمنة الفلسفة الكينزية ودعمها لمنهج تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية واعتماد سياسة الإنفاق العام كأداة فعالة في تحقيق أهداف السياسية الاقتصادية دور كبير في بروز هذه الظاهرة.[1]

ويمكن التمييز بين نوعين من الزيادة في الإنفاق العام ، فهناك الزيادة المطلقة والتي تعني أن حجم الإنفاق العام يزداد من عام لآخر، أما الزيادة النسبية فتعني نسبة الزيادة المطلقة إلى بعض المتغيرات الاقتصادية المهمة ، وأهم هذه المتغيرات إجمالي الناتج المحلي أو الدخل القومي .[2]

المطلب الأول: تفسيرات ظاهرة تطور الإنفاق العام

لقد عجزت النظريات التقليدية عن تقديم أدوات تحليل سليمة لدراسة تطورات الإنفاق العام، الذي يستمد إلى قواعد مخالفة لقواعد الإنفاق الخاص، كما أن نظريات النمو لم تكن أكثر توفيقا في تفسير التطور التاريخي للإنفاق العام، وعلاقته بمكونات الاقتصاد القومي ونموه، ففي معظم نظريات النمو الاقتصادي

[1] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، 75.

[2] محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مرجع سبق كره، ص 123.

أهملت الإنفاق العام وأسقطته من حسابها كلية إما بدمجه مع الإنفاق الخاص الاستهلاكي أو باعتباره متغيرا خارجيا لا يخضع لقواعد التحليل والتفسير الاقتصادي.

وإذا كانت النظرية التقليدية في النمو الاقتصادي لم توفق في تفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة فقد جاءت بعدها دراسات خطت خطوة ايجابية في هذا المجال، ومن أهمها دراسة الاقتصادي الألماني« Adolphe Wagner»سنة 1892م في هذا المجال،وتلتها دراسة من قبل الأستاذين «Peacack and Wiseman » في مدرسة لندن للاقتصاد سنة 1961م.[1]

الفرع الأول: تفسير فاجنر لظاهرة تطور الإنفاق العام

يعد الاقتصادي الألماني أودولف فاجنر من أوائل الاقتصاديين الذين اهتموا بتفسير هذه الظاهرة، إذ تطرق فاجنر في دراسة له تتعلق بالإنفاق العام وتزايده في بعض الدول الأوروبية خرج فيها بنتيجة محتواها وجود علاقة طردية بين ازدياد الدور المالي للدولة مع التطور الاقتصادي للنمو، وأطلق على هذا التفسير في الأدب الاقتصادي والمالي «قانون فاجنر loi de wagner»،[2] تضمن هذا الأخير انه كلما حقق مجتمع من المجتمعات معدلا معينا من النمو الاقتصادي فإن ذلك يتبعه اتساع نشاط الدولة المالي وبالتالي زيادة الإنفاق العام بمعدل أكبر من الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج الوطني وهذا تحت تأثير التصنيع.[3]

---

[1] Gervasio Semedo ,**l'évolution des dépenses publiques en France :loi de Wagner**, cycle électroral et contrainte européenne de subsidiarité, revue :l'actualité économique, volume 83,n° 2, Paris, juin 2007, p124.

[2] Serena Lamartina, Andrea Zaghini, **increasing public expenditures :Wagner's law in OECD countries**, CFS working paper, n°(2008/13),Paris, april2008, p1. .

[3] محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص 104.

بحيث انطلق فاجنر في تحليله من مبدأ أن التصنيع يؤدي إلى تعدد الأنشطة الاقتصادية وزيادة ارتباط بعضها بالبعض الأخر، الأمر الذي يتطلب من الدولة التدخل المتزايد لتنظيم الأنشطة الاقتصادية التي تشبع حاجة جماعية، ومن ثم لابد وأن يؤثر ذلك على زيادة النفقات الإدارية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يؤدي التصنيع إلى زيادة الدخل الفردي وينجم عن هذه الزيادة ارتفاع في الطلب على الخدمات العامة ولا سيما التعليمية والصحية والثقافية والتي يتميز الطلب عليها بمرونة دخلية مرتفعة، وأخيرا فإن التصنيع يؤدي إلى التقدم الفني، وبالتالي كبر حجم الاستثمارات اللازمة لإقامة الوحدات الاجتماعية ذات الحجم الأمثل، والتي يعجز النشاط الخاص على تدبيرها، ومن ثم يكون على الدولة التدخل من أجل المساهمة في تمويل هذه الأنشطة.[1]

وقد ميز الاقتصادي فاجنر في هذا الإطار بين ثلاثة وظائف للدولة هي: [2]

أولا: الوظيفة التقليدية: والمتمثلة في الدفاع والأمن والعدالة، وقد أرجع تزايد الإنفاق العام في ذلك إلى اتجاه الدولة إلى مركزية الإدارة من ناحية وإلى التوسع في استخدام الآلات وتعقد الحياة الاقتصادية من ناحية أخرى .

ثانيا: الوظيفة الإنتاجية: فمع تزايد التقدم الفني وإمكانية الأخذ بنظام المؤسسات بدلا من شركات المساهمة، تتزايد النفقات العامة نتيجة تزايد الوظيفة الإنتاجية وتعددها.

[1] زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص55.

[2] سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص ص(63، 64).

ثالثا: الوظيفة الاجتماعية: حيث أن تزايد النفقات العامة راجع إلى الرغبة الملحة في القضاء على الاحتكارات الصغيرة التي تؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وعدم استفادة كافة الشرائح الاجتماعية من نتائج النمو الاقتصادي.

الفرع الثاني: تفسير بيكوك وايزمان لظاهرة تطور الإنفاق العام

أوضح الاقتصادي "بيكوك وايزمان Peacok and Wisman" في مدرسة لندن للاقتصاد في دراسة لهما سنة 1961م حول تطور الإنفاق العام بالنسبة للناتج الداخلي الخام PIB في بريطانيا خلال الفترة (1891م-1955م) والتي ازدادت بصفة كبيرة خلال الأزمة الاقتصادية لسنة 1929م، وخلصا إلى أن النمو الاقتصادي ليس هو الوحيد لارتفاع الإنفاق العام، وإنما هناك عوامل أخرى حيث أن الزيادة في النشاط الحكومي ومن ثم النفقات العامة تتأثر بالأحداث الاستثنائية والأزمات التاريخية والحروب.[1]

ويفترض الاقتصاديان أن القرارات التي تتخذها الحكومة بخصوص الإنفاق الحكومي تعتمد على عوامل كثيرة أهمها ردود فعل الأفراد على معدلات وأنواع الضرائب اللازمة لتمويل الإنفاق العام، وبذلك يفترض التحليل بأن هناك مستوى معين من الضرائب يشكل قيدا على نمو الإنفاق الحكومي، وعلى هذا حجم الإنفاق الحكومي يزداد بصورة متناسبة مع زيادة الإنفاق الحكومي في الأوقات العادية، إلا أن هذا النمو المتزن في الإنفاق الحكومي سوف يختل في الأوقات التي يتعرض فيها المجتمع إلى أزمات طارئة نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي اللازم لمواجهة مثل هذه الظروف، ويتقبل الناس رفع معدلات الضرائب أو فرض ضرائب جديدة

[1] محمد بن عزة، مرجع سبق ذكره، ص ص(44، 45).

لتمويل الإنفاق الاستثنائي إلا أنه يصبح من الصعب على الحكومة أن تجري تقليصا في الموازنة في الفترة التالية وقد أطلق على انتقال مستوى الإنفاق والإيراد الحكومي إلى مستوى أعلى «أثر الاستبدال أوالإحلال».[1]

حيث يعود سبب استقرار الإنفاق العام عند مستويات أعلى إلى تكون قناعات جديدة خلال فترة الاضطراب بقبول مستوى ضريبي أعلى من ذلك المستوى الذي كان سائدا خلال فترة الاستقرار وإلى توسع الحكومة في تقديم خدماتها الاجتماعية كتقدير منها لاستمرار الأفراد في تحمل العبئ الضريبي الجديد.[2]

المطلب الثاني: أسباب تطور الإنفاق العام

لقد أثبتت العديد من الدراسات الاقتصادية صحة ظاهرة تزايد الإنفاق العام وخلصت إلى أن هذه الظاهرة عامة تحكم جميع الدول في تطور نفقاتها العامة،وتختلف معدلات نموها تبعا لاختلاف نظامها السياسي والاقتصادي وبنيانها الاقتصادي والاجتماعي، وهكذا يتضح أن ظاهرة تزايد الإنفاق العام هي ظاهرة عامة مستمرة وهذه الزيادة لا تنشأ من تلقاء نفسها وإنما تظهر لضرورات التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والمالي والإداري، ويكمن خلف هذه الزيادة أسباب يمكن تقسيمها إلى أسباب ظاهرية وأخرى حقيقة.[3] وذلك تبعا لنوع الزيادة الحاصلة في الإنفاق العام.

- **الزيادة الظاهرية للإنفاق العام:** هي زيادة في الأرقام المعبرة عن الإنفاق العام دون أن يقابلها زيادة في نصيب الفرد من كمية السلع والخدمات المستهلكة لإشباع حاجته العامة، ويلاحظ في ظل هذا

[1] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره،ص ص(57، 58).
[2] محمد بن عزة، مرجع سبق ذكره، ص 46.
[3] عبد الله خبابة، **أساسيات في اقتصاد المالية العامة** ، مرجع سبق ذكره، ص82.

النوع من الزيادة أن بيانات الإنفاق العام للبلد في تصاعد في حين هناك توقف أو تراجع في مستوى الخدمات المختلفة التي يتناولها الفرد.

- **الزيادة الحقيقية للإنفاق العام:** تعبر عن الزيادة في الإنفاق العام المصحوبة بزيادة فعلية فيما يحصل عليه الفرد من استهلاك للخدمات العامة المقدمة له، وهذا النوع من الزيادة هو المعبر الحقيقي عن كفاءة الإنفاق العام وأداء السلطة التنفيذية[1].

والشكل الموالي يبين مختلف هذه الأسباب المؤدية لزيادة الإنفاق العام .

الشكل رقم (07): أسباب تزايد الإنفاق العام

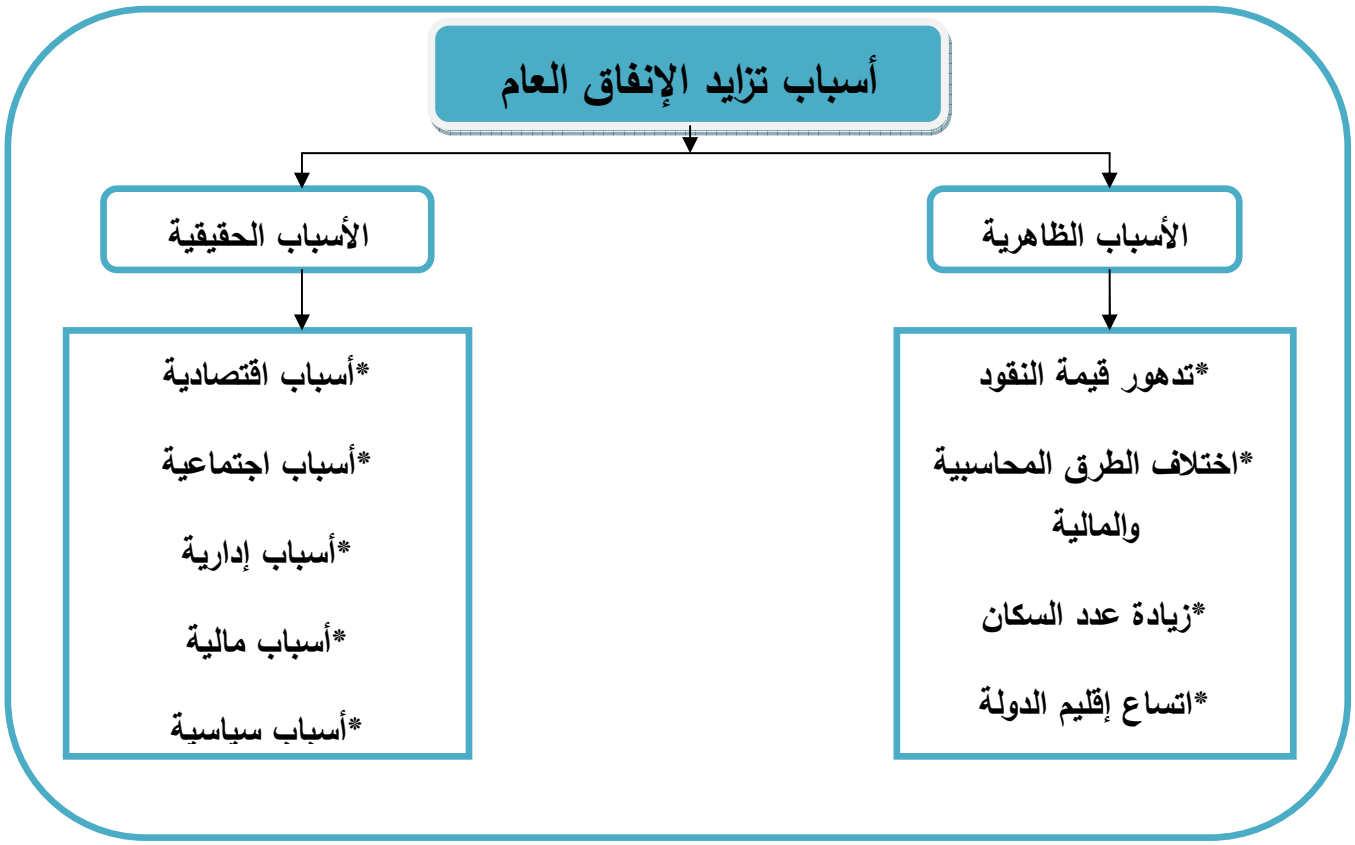

المصدر: نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص54.

[1] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، ومنجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص 53.

الفرع الأول: الأسباب الظاهرية لتزايد الإنفاق العام

هناك عدة أسباب تؤدي إلى الزيادة الظاهرية في الإنفاق العام منها:

أولا: تدهور قيمة النقود

من المشاهدات المعتادة تعرض الكثير من الاقتصاديات للتضخم أو ارتفاع المستوى العام للأسعار مما يعني انخفاض أو تدهور القوة الشرائية للنقود،[1] والتي أصبحت أحد مظاهر الحياة الاقتصادية منذ الخروج عن قاعدة الذهب مما حدى بالبعض إلى القول أن التضخم ظاهرة لصيقة بالحياة الاقتصادية،[2] ويقصد بالتضخم زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي لسلع الاستهلاك زيادة لا يستجيب لها العرض، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار أي انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد،[3] وليس المقصود بالتضخم الارتفاع المؤقت للأسعار، بسبب عجز طارئ في أحد المحاصيل الأساسية في الاقتصاد أو ارتفاع الأسعار مرة واحدة ثم استقرارها بعد ذلك ولكن المقصود بالتضخم هو الارتفاع المستمر في الأسعار عبر فترة ممتدة من الزمن[4]. ويترتب على ظاهرة التضخم انخفاض قيمة النقد، أي أن تدفع الدولة عددا من الوحدات النقدية للحصول على كمية السلع والخدمات أكبر مما كانت تدفعه من قبل للحصول على الكمية نفسها من السلع و الخدمات وبعبارة أخرى أن تدفع الدولة زيادة في الوحدات النقدية للحصول على كمية من السلع والخدمات كان من الممكن الحصول عليها بمقدار أقل من الوحدات النقدية في فترة سابقة، أي قبل الارتفاع الحاصل في

---

[1] محمد البنا، **اقتصاديات المالية العامة- مدخل حديث**-، الطبعة الثانية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2009م،ص285.

[2] سعيد علي محمد العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص89

[3] خالد شحادة الخطيب، احمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، 78.

[4] عادل فليح العلي، **مالية الدولة**، مرجع سبق ذكره،ن ص 156.

الأسعار، ومن هنا تنشأ العلاقة الطردية بين الأسعار والنفقات العامة فارتفاع الأسعار يتطلب المزيد من النفقات للحصول على القدر نفسه من السلع والخدمات، مما يعني أن انخفاض من قيمة النقود يؤدي إلى زيادة النفقات العامة زيادة ظاهرية في جزء منها، وان هذا الجزء يتوقف على مدى هذا الانخفاض، ويعني ذلك أن الزيادة في النفقات العامة تعود إلى ارتفاع الأسعار لا إلى زيادة كمية السلع والخدمات التي اشترتها وأنتجتها النفقات العامة.[1]

ويعد تدهور قيمة النقود السبب الأساسي للزيادة الظاهرية في الإنفاق العام في العصر الحديث.[2]

ثانيا: اختلاف طرق المحاسبة المالية

فيما مضى كانت تخصص بعض الإيرادات التي تقوم بتحصيلها بعض الإدارات والمصالح لتغطية نفقاتها، وبالتالي لم تكن تظهر في ميزانية الدولة مما كان يجعل النفقات العامة الواردة في الميزانية أقل من حقيقتها، ومع إتباع مبدأ وحدة الميزانية العامة أصبحت كل نفقات الدولة وإيراداتها دون تخصيص تظهر في ميزانية الدولة مما أدى إلى تضخم حجم النفقات العامة، ومن ثم فإن هذه الزيادة في النفقات العامة تعد زيادة ظاهرية فقط نتجت عن تغيير طرق المحاسبة في الميزانية الحديثة.[3]

ثالثا: اتساع إقليم الدولة

يؤدي اتساع رقعة الدولة وزيادة مساحة الأقاليم التابعة لها(بانضمام إقليم أو أقاليم جديدة) إلى اتجاه النفقات العامة نحو الزيادة لمواجهة مطالب الأقاليم الجديدة، وتعد هذه الزيادة في الإنفاق العام زيادة ظاهرية

[1] عبد الله خبابة، **أساسيات في اقتصاد المالية العامة** ، مرجع سبق ذكره، ص 83.
[2] محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص106.
[3] المرجع السابق، ص136 .

رقمية لأنها لم تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد منها رغم ازدياد أرقامها،[1] وهذا العامل لم يعد منتشرا كما كان وقت الاستعمار لأنه في الوقت الحالي لم تعد الدول تبسط نفوذها من خلال الاحتلال والسيطرة المباشرة على أراضي الغير، واستعيض عن ذلك بالسيطرة الاقتصادية والسياسية.[2]

رابعا: زيادة عدد السكان

تعتبر المشكلة السكانية من أهم المشاكل التي تعاني منها دول العالم، سوءا من ناحية الزيادة العددية في السكان أو من ناحية التغيرات الهيكلية في السكان، وتتفاقم هذه المشكلة في الدول النامية التي يزداد سكانها بشكل مضطرد،[3] وتؤثر الزيادة الحاصلة في السكان في زيادة حجم النفقات العامة لمواجهة الأعباء الجديدة،[4] إلا أن هذه الزيادة زيادة ظاهرية فقط نظرا لعدم حدوث زيادة في النفع العام أو زيادة في الأعباء العامة الملقاة على السكان دون مقابل فعلي، ومن الواضح أن متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة في هذه الحالة، إذا تأثر بالزيادة فإنها تكون حقيقية.[5]

---

[1] عبد الله خبابة، **أساسيات في اقتصاد المالية العامة** ،مرجع سبق ذكره،ص85.

[2] طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص137.

[3] المرجع السابق، ص 136.

[4] عبد الله خبابة، **أساسيات في اقتصاد المالية العامة** ، مرجع سبق ذكره، ص 85 .

[5] محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص 107.

الفرع الثاني: الأسباب الحقيقية لتزايد الإنفاق العام

تشير الدراسات المتقدمة في المالية العامة إلا أن الزيادة الحقيقية في الإنفاق العام ترجع إلى أسباب عديدة تختلف الأهمية النسبية لكل منها بسبب الظروف التي تكون عليها درجة التقدم في كل دولة، وهذه الأسباب هي أسباب اقتصادية، اجتماعية، سياسية، إدارية، مالية،[1] وفيما يلي يتم استعراض مختلف الأسباب.

أولا: الأسباب الاقتصادية

ومن أهمها:

1- النمو الاقتصادي وزيادة الدخل القومي: إنه من الطبيعي أن يصاحب النمو الاقتصادي في أي مجتمع ارتفاع متوسط دخل الفرد الحقيقي وبالتالي يترتب على ذلك زيادة في الطلب على السلع والخدمات العامة أو يطالبون بمستوى جيد منها، لم يكن بمقدورهم مطالبة الحكومة العامة بها من قبل- أي قبل ارتفاع دخولهم- مثل مستوى جيد من الصحة والتعليم وشبكات الطرق...الخ.

وهذا يؤدي بالتالي إلى نمو الإنفاق العام من أجل إشباع مثل تلك الحاجات العامة .[2]

2- توسع الدور الاقتصادي للدولة: لقد توسعت وظائف الدولة الاقتصادية مما تطلب زيادة في الإنفاق العام لتتمكن من أداء هذه الوظائف،[3] ومنها:

---

[1] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص ص(56، 57).

[2] أحمد عبد السميع عليم، مرجع سبق ذكره، ص54.

[3] سعيد علي محمد العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص82.

- التوسع في إنشاء المشاريع العامة[1]، من خلال إنشاء مشاريع استثمارية جديدة أو المساهمة في مشاريع قائمة.[2]
- من مسؤولية الدولة تحقيق التنمية الاقتصادية، وتقع عليها مهمة تحفيز الاقتصاد وتهيئة الظروف اللازمة لانطلاقه، مثال ذلك توليها أمر بناء وتكوين البنية التحتية للاقتصاد كبناء الطرق والسدود والمواصلات...الخ.[3]
- من مسؤولية الدولة تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي وعلاج حالات البطالة والكساد والتضخم الذي عجز قانون السوق عن تحقيقه تلقائيا.[4]
- من وظائف الدولة الاهتمام بتحسين مركزها الاقتصادي في العالم الخارجي أي تحسين ميزان مدفوعاتها، ويتم ذلك من خلال تشجيع المنتجات الوطنية لسد الحاجة المحلية أي تعويض الاستيراد أو التصدير،[5] وهذا الأمر يتطلب زيادة الإنفاق العام إما في صورة إعانات اقتصادية للمشاريع الوطنية لتشجيعها على التصدير ومنافسة المشاريع الأجنبية في الأسواق العالمية، وإما في صورة إعانات للإنتاج لتمكين المشاريع الوطنية من المواجهة والصمود –من ناحية الجودة– في وجه المنافسة الأجنبية داخل الأسواق الوطنية.[6]

---

[1] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص57.

[2] طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 133.

[3] سعيد علي العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص83.

[4] عبد الله خبابة، **أساسيات في اقتصاد المالية العامة** ، مرجع سبق ذكره، ص88.

[5] سعيد علي العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص83.

[6] محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره،ص ص(109، 110).

ثانيا: الأسباب الاجتماعية

مع الزيادة المسجلة للنمو الديمغرافي، وتركز السكان في المدن والمراكز الصناعية تزايد حجم الإنفاق العام لتغطية الطلب الحاصل على الخدمات التعليمية والصحية والثقافية وخدمات النقل والمواصلات والماء والكهرباء والهاتف وغيرها، ويرجع هذا إلى أن حاجات سكان المدن أكبر وأعقد من حاجات سكان القرى والمداشر (الريف).[1]

كما وأن نمو الوعي الاجتماعي كنتيجة حتمية لانتشار التعليم والثقافة ومن ثم ازدياد وعي الأفراد بحقوقهم أدى إلى مطالبة الأفراد للدولة بوظائف جديدة لم تعرف من قبل كالتأمين ضد البطالة والفقر والمرض والشيخوخة وتقديم الإعانات للأيتام والمشردين بالإضافة إلى اضطلاع الدولة بمهام المحافظة على التوازن الاجتماعي بين الطبقات الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة، وكل هذه الوظائف تتطلب من الدولة المزيد من الإنفاق العام.[2]

ثالثا: الأسباب السياسية

تؤثر بعض العوامل السياسية في زيادة الإنفاق العام، ومن أهم هذه العوامل ما يلي:

1- انتشار المبادئ والنظم الديمقراطية: يترتب على انتشار مثل هذه المبادئ زيادة اهتمام الدولة بالطبقات محدودة الدخل والمحرومة والتكفل بالكثير من خدماتها، أضف إلى ذلك أن النظام الحزبي يدفع الحزب الحاكم إلى التوسع في المشاريع الاجتماعية إرضاءا للناخبين وإلى الإكثار من تعيين الموظفين لأنصاره

[1] محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص110.
[2] سعيد محمد علي العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص85.

مما يترتب عليه زيادة في النفقات العامة، ولكن إذا كان لهذه النفقات فائدتها في رفع المستوى الصحي والثقافي والاقتصادي فإنه يؤاخذ على النظام الديمقراطي ذلك التبذير في بعض النفقات حيث تحاول بعض الأحزاب إرضاء ناخبيها ومكافأة أنصارها.[1]

2- نمو مسؤولية الدولة: أدى تقرير مبدأ مسؤولية الدولة أمام القضاء إلى زيادة الإنفاق الحكومي لمواجهة ما قد يحكم به على الدولة من تعويضات وغيرها.[2]

ومثال ذلك تعويض المتضررين من الحروب، والمتضررين في أثناء أدائهم للخدمات العامة، وكذلك عندما تتطلب المصلحة العامة الاستيلاء على أملاك الأفراد أو لتضرر أملاكهم بسبب ما قامت به الدولة من أعمال...الخ.[3]

3- العلاقات الدولية: إن خروج المجتمع الدولي من حالة العزلة السياسية إلى حالة الانفتاح السياسي ساعد على نمو العلاقات الدولية وازدادت أهمية التمثيل السياسي والمشاركة في عضوية المنظمات الدولية والهيئات التابعة لها، والمنظمات الإقليمية المختلفة مما ساهم في زيادة الإنفاق العام المخصص لتدعيم تلك العلاقات الضرورية من جهة، ومن جهة أخرى قد تلجأ الكثير من الدول إلى تقديم إعانات نقدية أوعينية للدولة الصديقة وكذلك بغرض مساعدتها على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية أو معالجة أزمة ما أو إعادة التعمير...الخ.[4]

---

[1] محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص 112.

[2] زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 62.

[3] سعيد علي محمد العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص ص(85، 86).

[4] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص 85.

4- النفقات العسكرية: يمثل هذا العامل إحدى الأسباب الأساسية لتزايد الإنفاق العام في عصرنا الحديث،[1] ويرجع ذلك إلى التقدم التكنولوجي السريع في هذا الميدان مما يدفع الدولة لإنفاق مبالغ طائلة لتزويدها بأحدث الأساليب والمخترعات العسكرية بهدف حماية منشآتها ومواطنيها وأراضيها من خطر الغزو الخارجي، أضف إلى ذلك ما تستلزمه الحروب من تمويلات مالية ضخمة ليس فقط أثناء الحرب بل أيضا أعقابها، كدفع التعويضات والإعانات والمعاشات لضحايا الحرب من المحاربين القدامى وأسر الشهداء، وكذلك نفقات إعادة التعمير لما دمرته الحرب ودفع أقساط فوائد الديون التي عقدتها الدول أثناء الحرب لتمويل نفقاتها الحربية.[2] كما وتتضمن النفقات العسكرية النفقات الموجهة إلى رواتب العاملين من عسكريين وفنيين وترجع أهمية النفقات العسكرية إلى أن الدولة وحدها هي الموكلة بتنفيذها حتى في ظل أفكار المدرسة التقليدية التي جعلت مهمة الدفاع الخارجي من أول واجبات الدولة اتجاه المواطنين إضافة إلى أن أهمية الدفاع ترمي إلى تحقيق منفعة عامة تتمثل فيما تخلفه هذه النفقات من شعور المواطنين بالأمن والطمأنينة كما وتهيئ الظروف المناسبة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .[3]

---

[1] محمود شهاب، **الاقتصاد المالي-نظرية مالية الدولية، السياسات المالية للنظام الرأسمالي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية(مصر)، 1999م، ص 71.

[2] محمود عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص113.

[3] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية ، مرجع سبق ذكره، ص87.

رابعا: الأسباب المالية

وتتمثل هذه الأسباب في عنصرين أساسيين هما:[1]

1- **سهولة الاقتراض:** إن سهولة الاقتراض في الوقت الحاضر، أدى إلى كثرة لجوء الدولة إلى القروض العامة للحصول على ما تحتاج إليه لتغطية أي عجز في إيراداتها مما يؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق العام، لان خدمة الدين تستلزم دفع الأقساط والفوائد.

2- **وجود فائض في الإيرادات العامة:** إن وجود فائض في الإيرادات العامة أو الاحتياطي غير مخصص لهدف معين يؤدي إلى تشجيع وإغراء الحكومة بإنفاقه في أوجه إنفاق ضرورية أوغير ضرورية مما يزيد من حجم الإنفاق العام، وتبدو خطورة هذه السياسة في الأوقات التي تحتم فيها السياسة الرشيدة على الحكومة العمل على خفض نفقاتها لأنه من الصعب تخفيض كثير من بنود الإنفاق العام .

خامسا: الأسباب الإدارية

هناك مجموعتان من الأسباب الإدارية هما:[2]

1- **توسيع الجهاز الإداري للحكومة:** نتيجة لتطور دور الدولة في الخدمات العامة التي تقدمها للمجتمع كنتيجة طبيعية للتطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للدول، زاد بذلك عدد الوزارات والهيئات والمؤسسات والمصالح المتعددة التي تقوم كل منها بدور مختلف في مجال الخدمة العامة، بالإضافة إلى

[1] أحمد عبد السميع علام، مرجع سبق ذكره، ص ص(59، 60).

[2] محمود حسين الوادي،زكريا أحمد عزام ، مرجع سبق ذكره، ص ص(130، 131).

التخصص وتقسيم العمل الذي يحتاج إلى عدد من الموظفين في الجهاز الإداري للحكومة وبالتالي ازدياد الإنفاق العام.

2- **استخدام الأساليب الإدارية الحديثة:** فالهدف من هذه الأساليب هو رفع الأداء، وضبط ومراقبة الحسابات في الدوائر الحكومية، فالمعدات المكتبية والكمبيوترات والآلات الحاسبة الالكترونية يتطلب زيادة في الإنفاق العام، بالإضافة إلى رفع كفاءة الأداء في مثل تلك الدوائر الرسمية يحتاج إلى رفع مستوى نوعية الموظفين، مما يستدعي دفع مرتبات أعلى من أجل استقطابهم في الوظائف العامة وكل هذا يؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق العام.

والزيادة في هذا الإطار وإن كانت حقيقية إلا أنها غير منتجة إنتاجا مباشرا أي بالرغم من أنها تؤدي إلى زيادة حجم الأعباء العامة على الأفراد، إلا أنها لا تؤدي إلى ارتفاع في القيمة الحقيقية للمنفعة العمومية،[1] وهي في حقيقتها أقرب ما تكون للنفقات التحويلية منها للنفقات الحقيقية.[2]

[1] محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص114.

[2] أحمد عبد السميع علام، مرجع سبق ذكره، ص59.

الخلاصة

تم التطرق في خضم هذا الفصل إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بسياسة الإنفاق العام، وكخلاصة له يمكن القول بأن الإنفاق العام هو كل المبالغ النقدية التي تقوم بصرفها الدولة بواسطة إحدى هيئاتها من أجل تحقيق حاجات المجتمع المختلفة، ولقد جاء التوسع في مفهوم الإنفاق العام مواكبا لتطور دور الدولة وتوسعه.

كما تم التطرق كذلك لأبرز تقسيمات الإنفاق العام حسب عدة معايير مع التركيز على تقسيماتها في حالة الجزائر، والتي وجد أنها تنقسم إلى إنفاق جاري (ممثلا في نفقات التسيير) و إنفاق استثماري (ممثلا في نفقات التجهيز).

ليختتم هذا الفصل باستعراض تفسير كل من "فاجنر" و "بيكوك" لظاهرة تطور الإنفاق العام، مع تناول مختلف الأسباب التي تؤدي إلى تزايده، والتي اختلفت بين الأسباب الظاهرية والأسباب الحقيقية.

الفصل الثاني: الإطار النظري لأثر سياسة الإنفاق العام الاستثماري على بعض المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة

الفصل الثاني: الإطار النظري لأثر سياسة الإنفاق العام الاستثماري على بعض المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة

تمهيد

أصبحت التنمية المستدامة إحدى الرهانات الكبرى لدول العالم كافة على اعتبار أنها الخيار الأساسي لتحقيق العدالة مابين الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية، إذ تعتبر سياسة الإنفاق العام وخصوصا الاستثماري منه من أهم أدوات السياسة المالية التي تستطيع أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة إذا ما استخدمت بشكل أمثل، وعلى ضوء ما تقدم سيتم التطرق في خضم هذا الفصل إلى ما يلي:

المبحث الأول: مفهوم التنمية المستدامة؛

المبحث الثاني: مرتكزات التنمية المستدامة؛

المبحث الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة؛

المبحث الرابع: أثر سياسة الإنفاق العام الاستثماري على بعض المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة.

المبحث الأول: مفهوم التنمية المستدامة

في خضم هذا المبحث يتم التطرق إلى مختلف التعاريف التي وردت بخصوص التنمية المستدامة بالإضافة إلى التطور التاريخي لمفهومها منذ بروزه .

المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة

أصبح مفهوم التنمية واسع التداول، فلم يعد المشكل في غياب التعاريف وإنما في تعددها، وفيما يلي يتم استعراض جملة منها بما فيها التعريف اللغوي والتعريف الاصطلاحي.

الفرع الأول: التعريف اللغوي للتنمية المستدامة

يتكون مصطلح التنمية المستدامة من لفظتين هما: التنمية والمستدامة.

أولا: التنمية في اللغة

التنمية في اللغة هي النَّماء والزيادة والإكثار،[1] ومصدرها من الفعل نَمَى، ويقال َأَنْمَيْتُ الشَّيْءَ أي جَعَلْتُهُ نَاميًا.[2]

ثانيا: الاستدامة في اللغة

الاستدامة مأخوذة من الفعل دام، يدوم، استدامة، ويقال استدامة الشيء، أي طلب دوامه.[3]

---

[1] محمد فريد عبد الله وآخرون، **استراتيجية التنمية السياحية المستدامة**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، 2015، ص13.

[2] ابن منظور، **لسان العرب**، المجلد 15، دار صادر للنشر، بيروت (لبنان)، 1990م، ص 341.

[3] ابن منظور، **لسان العرب**، المجلد 12، دار صادر للنشر، بيروت(لبنان)، 1990م، ص 213.

الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي للتنمية المستدامة

يمكن تقسيم التعاريف الواردة بشأن التنمية المستدامة إلى نوعين هما: التعاريف الأحادية والتعاريف التفصيلية (الشاملة).

أولا: التعاريف الأحادية

وهي تعاريف مختصرة أقرب للشعارات، كما وأنها تفتقد للعمق العلمي والتحليلي[1]، ومنها:

- التنمية المستدامة هي التنمية المتجددة والقابلة للاستمرار.
- التنمية المستدامة هي تنمية لا تتعارض مع الجودة البيئية.[2]
- التنمية المستدامة هي التنمية التي تضع النهائية لعقلية لانهائية الموارد الطبيعية.[3]

ثانيا: التعاريف التفصيلية

وهذا الصنف الثاني من التعاريف الاصطلاحية، وهي على عكس الصنف الأول (التعاريف الأحادية)، فهي أكثر شمولا، وأكثر دقة وتفصيلا وعمقا، ونذكر منها ما يلي:

---

[1] رواء زكي الطويل، **التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي-في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان**-، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، 2009م، ص79.

[2] عبير عبد الخالق، **التنمية البشرية وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية(مصر)، 2014م، ص99.

[3] عبد الرحمن سيف سردار، **التنمية المستدامة**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، 2015م، ص12.

- عرفت التنمية المستدامة من طرف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية(WCED)، ضمن تقرير بروتلاند لسنة 1987م على أنها« التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم » .[1]
- عرف البنك الدولي التنمية المستدامة على أنها « تلك التنمية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة، وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن » .[2]
- عرفت منظمة الأغذية والزراعة (FAO) التنمية المستدامة بأنها« إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية الحالية والمقبلة بصورة مستمرة » .[3]
- عرف الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية(IUCN) التنمية المستدامة بأنها« السعي الدائم لتقدير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بالاعتبار قدرات وإمكانات النظام الطبيعي الذي يحتضن الحياة » .[4]
- ورد تعريف التنمية المستدامة كذلك ضمن قاموس ويبستر(Webster)على أنها « تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية بصفة عقلانية، بدون تدمير أو استنزاف جزئي أو كلي» .

---

[1] Bertrand Zuindeau, **développement durable et territoire**, presses universitaire du Septentrion, France,2010,p97.

[2] أحمد جابر بدران، **التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة**، الطبعة الأولى، المؤلف للنشر، القاهرة، 2014م، ص91.

[3] Michel Dion, Dominique Wolff, **le développement Durable–Théories et application au management**, Dunod, paris,2008,p13.

[4] قادري محمد الطاهر، **التنمية المستدامة في الوطن العربي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت(لبنان)، 2013م، ص50.

- عرف وليم روكلز هاوس(W.RUKLEZ HOUS)- مدير حماية البيئة الأمريكية- التنمية المستدامة على أنها« تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة وليست متناقصة ».[1]
- يعرف فريدريك دوغلاس موسشيت التنمية المستدامة على أنها « التنمية الاقتصادية ومستوى معيشي لا يضعف قدرة البيئة في المستقبل على توفير الطعام وعماد الحياة اللازم للسكان من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه يصعب أن نتخيل إرجاع أشكال ودلالات التنمية المستدامة في حياة المرء المهنية ونمط حياته الشخصي للسعي وراء تحقيق أهدافها » [2].
- عرفت سيلفي برونل (SYLVIE BRUNEL)- كاتبة وخبيرة اقتصادية فرنسية- التنمية المستدامة على أنها« وضع سياسات اقتصادية فعالة تراعي في نفس الوقت العدالة الاجتماعية، وتعنى بالمتطلبات البيئية ».[3]
- عرفها ايدوارد باربيي (Edoird Barbier) -أستاذ في الاقتصاد بجامعة وايومنغ الأمريكية- على أنها « ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر ممكن، مع الحرص والحفاظ على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة»[4] .

---

[1] هادي احمد الفراجي، **التنمية المستدامة في استراتيجيات الأمم المتحدة**، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، 2015م، ص169.

[2] فريدريك دوغلاس موسشيت، ترجمة بهاء شاهين، **مبادئ التنمية المستدامة**، الطبعة الأولى، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة(مصر)، 2000م، ص11.

[3] BRUNO COHEN- Bacrie, **communiquer efficacement sur le développement durable**, les éditions Demos, paris , 2006, p13.

[4] GABRIEL WAKERMAN ,**LE Développement DURABLE**, éditions ellipses , France, 2008, p31.

- عرف المشرع الجزائري التنمية المستدامة عندما اصدر القانون(03-10) المؤرخ في 19جويلية 2003م، والذي يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة حيث نص في المادة الرابعة على أن التنمية المستدامة « هي مفهوم يعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية » .[1]

يمكن الإشارة كذلك إلى أن تعريف التنمية المستدامة يختلف حسب وجهة نظر الكتاب وإيديولوجياتهم من جهة، كما ويختلف كذلك بين الدول المتقدمة والدول النامية من جهة أخرى.

التعريف الاقتصادي: بالنسبة للدول الصناعية فإن التنمية المستدامة تعني إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد الطبيعية وإحداث تحويلات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة، أما بالنسبة للدول النامية الفقيرة فالتنمية المستدامة تعني توظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقرا.[2]

التعريف الاجتماعي: يركز أصحاب هذا المنظور على أن الإنسان هو جوهر التنمية وهدفها النهائي، [3] إذا تعني التنمية المستدامة بذلك " السعي من أجل تحقيق الاستقرار في النمو السكاني، ورفع الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في الريف". [4]

---

[1] القانون(03-10) المتعلق بحماية البيئة، الجريدة الرسمية ، العدد 43، 20 جويلية 2003م، ص09.

[2] عبد العزيز قاسم محارب، **التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي**، دار الجامعية الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية(مصر)، 2011م، ص167.

[3] باتر محمد علي وردم، **العالم ليس للبيع-مخاطر العولمة على التنمية المستدامة**، الطبعة الأولى الأهلية للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، 2003م، ص190.

[4] عبد المجيد قدي وآخرون، **الاقتصاد البيئي**، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010م، ص157.

التعريف البيئي: يركز البيئيون في مقاربتهم للتنمية المستدامة على مفهوم «**الحدود البيئية**»، والتي تعني أن لكل نظام بيئي طبيعي حدودا لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف وأن أي تجاوز لهذه القدرة الطبيعة يعني تدهور النظام البيئي بلا رجعة، وبالتالي فإن الاستدامة من المنظور البيئي تعني دائما وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة.[1] أي أن التنمية المستدامة من هذا المنظور تعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية.[2]

التعريف التكنولوجي: أما على الصعيد التكنولوجي فإن التنمية المستدامة هي التنمية التي تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد، وتنتج الحد الأدنى من الغازات والملوثات التي تؤدي إلى رفع درجة حرارة سطح الأرض أو تضر بالأوزون.[3]

وكحوصلة لما سبق يمكن القول بان « التنمية المستدامة هي التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في قالب متكامل غير متناقض بما يضمن تلبية احتياجات الجيلين الحالي والمستقبلي على حد سواء » .

المطلب الثاني: التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة

التنمية المستدامة مفهوم يجمع بين أساسيين هما: التنمية كعملية للتغيير، والاستدامة كبعد زمني، وعليه سيتم التعرف على مسار التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة من خلال استعراض تطور الفكر التنموي أولا ثم الولوج للسياق التاريخي لبلورة مفهوم التنمية المستدامة ثانيا.

---

[1] باتر محمد علي وردم، مرجع سبق ذكره، ص 190.

[2] عبد المجيد قدي وآخرون، **الاقتصاد البيئي**، مرجع سبق ذكره، ص 158.

[3] عبد العزيز قاسم محارب، مرجع سبق ذكره، ص 168.

الفرع الأول: تطور الفكر التنموي

يجد المتتبع لتاريخ التنمية على الصعيد العالمي والإقليمي انه طرأ تطور مستمر وواضح على التنمية بوصفها مفهوما ومحتوى، وكان هذا التطور استجابة واقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات، وانعكاسا حقيقيا للخبرات الدولية التي تراكمت عبر الزمن في هذا المجال،[1] والشكل الموالي يوضح أهم المراحل التي مر بها مفهوم التنمية ابتداءا من سنة 1950م.

[1] عثمان محمد غنيم، ماجدة احمد أبو زنبط، **التنمية المستدامة- فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، 2007م، ص19.

الشكل رقم (08): مراحل تطور الفكر التنموي ابتداءا من سنة 1950م

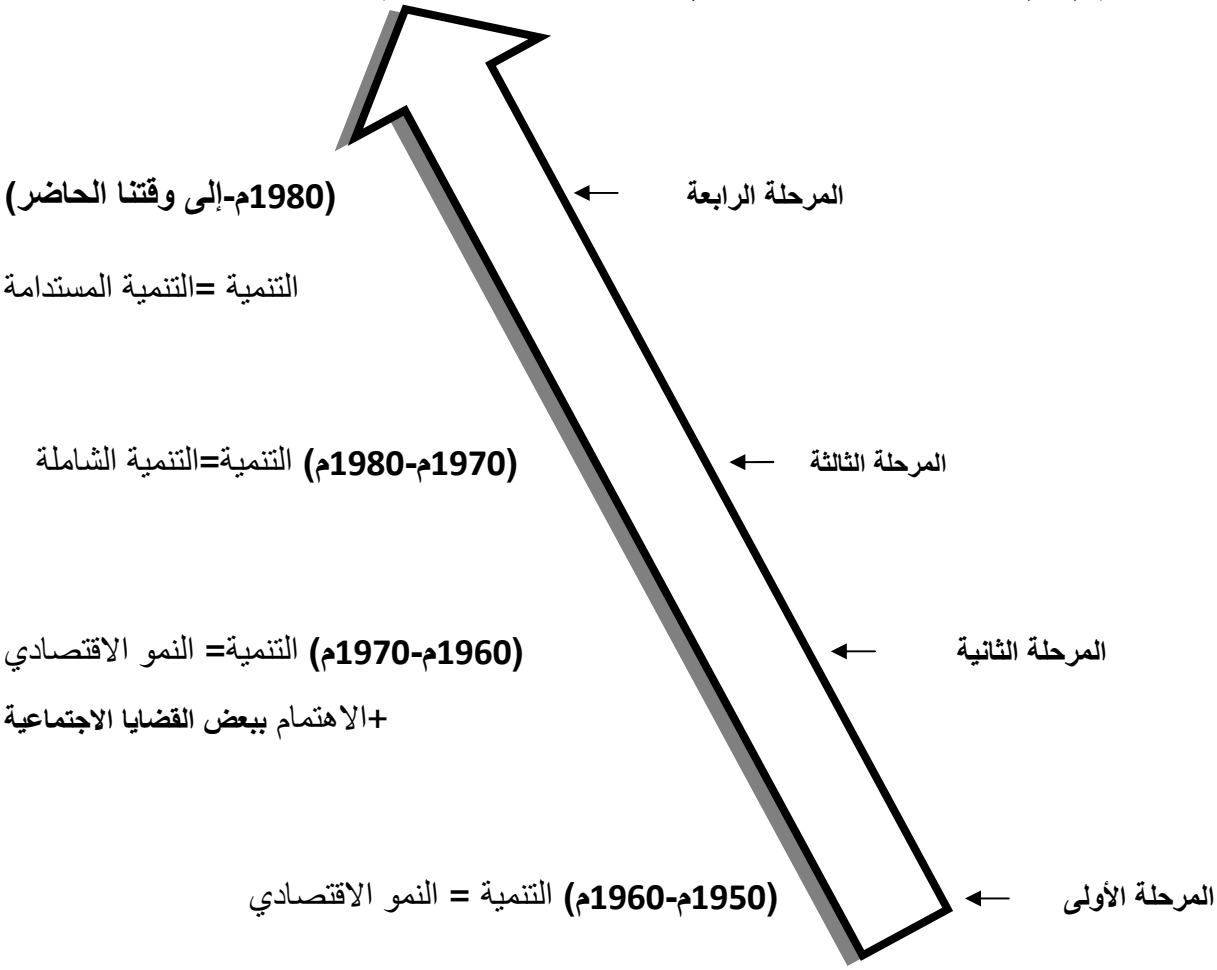

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على :

- مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية-نظريات، سياسات، موضوعات**-، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، 2007م، ص ص(125-127).
- عبد اللطيف مصيطفى، عبد الرحمن سانية، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2014م، ص 18.
- Céline Merlin- Brogniart et autres; **Développement Durable et Responsabilité Sociale des Acteurs**, L'Harmattan édition, paris, 2009,pp(65-68).

أولا: المرحلة الأولى(1950م-1960م)

وهي المرحلة التي كانت فيها التنمية كمرادف للنمو الاقتصادي، [1] تميزت هذه المرحلة بالاعتماد على إستراتيجية التصنيع كوسيلة لزيادة الدخل القومي وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وسريعة،[2] إذ أكد نموذج هارود دومار(Harrod , Domar) الذي احتل موقعا متميزا من الفكر التنموي دور الاستثمار وما يلزمه من ادخار لتحقيق النمو الاقتصادي في القطاع الصناعي دون الزراعي، حيث كان من الصعب الاعتماد على الزراعة لتحقيق التنمية نظرا لتدهور شروط التبادل الخارجي لمنتجاتها اتجاه المنتجات الصناعية وتناقص عائدات صادراتها من النقد الأجنبي، وذهب هيرشمان (HIRCHMAN) إلى أن الزراعة لا تساعد على تحقيق معدلات نمو سريعة، ودعى بإحلالها باستثمارات صناعية.[3]

ويعد نموذج والت روستو (W.Rostow) المعروف باسم « **مراحل النمو الاقتصادي**» احد النماذج المشهورة التي تعكس مفهوم عملية التنمية في هذه المرحلة، فقد اشتمل هذا النموذج على خمس مراحل حاول من خلالها روستو تفسير عملية التنمية الاقتصادية في المجتمعات الإنسانية ككل وهذه المراحل هي: مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة ما قبل الانطلاق، مرحلة الانطلاق، مرحلة النضج، وأخيرا مرحلة الاستهلاك الكبير.[4]

ثانيا: المرحلة الثانية(1960م-1970م)

وهي المرحلة التي طرأ فيها بعض التغيير على المفهوم السابق إذ بدأ مفهوم التنمية فيها يشمل أبعادا اجتماعية بعدما كان يقتصر على الجوانب الاقتصادية فقط، فقد أخذت التنمية تركز على معالجة

[1] عبد اللطيف مصيطفى، عبد الرحمان سانية، مرجع سبق ذكره، ص 18.
[2] عثمان عبد المنعم، ماجد احمد أبو زنط، مرجع سبق ذكره، ص19.
[3] زواوية حلام، **دور اقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية**، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، 2014م،ص ص(247 ،248).
[4] عثمان محمد غنيم، ماجد احمد أبو زنط، مرجع سبق ذكره، ص 20.

مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة، من خلال تطبيق استراتيجيات الحاجات الأساسية والمشاركة الشعبية في إعداد خطط التنمية وتنفيذها ومتابعتها، وتتجسد هذه المرحلة بشكل واضح في نموذج سيرز (Seers) الشهير الذي يعرف التنمية من خلال حجم مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة في التوزيع، وإذا ما تفاقمت واحدة أو أكثر من هذه المشكلات أو جميعها فإنه لا يمكن القول بوجود تنمية في تلك الدولة حتى لو تضاعف الدخل القومي والفردي فيه، وكذالك تتجسد هذه المرحلة في نموذج تودارو (Todaro) الذي يحدد فيه عملية التنمية في ثلاثة أبعاد رئيسية هي: إشباع الحاجات الأساسية، احترام الذات، حرية الاختيار.[1]

ثالثا: المرحلة الثالثة(1970م-1980م)

وفي هذه المرحلة ظهرت اقتراحات جديدة لمفهوم التنمية تركز على ضرورة الاهتمام برفع مستوى معيشة الأفراد، وعلى ضرورة أن تكون استراتيجيات التنمية الشاملة لا تقتصر على الجوانب المادية فقط وإنما تتضمن بالقدر نفسه الجوانب الاجتماعية وخاصة العنصر البشري وضرورة إدماجه في مفهوم التنمية الاقتصادية،[2] ولكن السمة التي غلبت على هذا النوع من التنمية تمثلت في معالجة كل الجانب من جوانب المجتمع بشكل مستقل عن الجوانب الأخرى ووضعت الحلول لكل مشكلة على انفراد، الأمر الذي جعل هذه التنمية غير قادرة على تحقيق الأهداف المنشودة في كثير من المجتمعات، ودفع إلى تعزيز مفهوم التنمية المتكاملة التي تعنى بمختلف جوانب التنمية.[3]

[1] عثمان محمد غنيم، ماجد احمد أبو زنط، مرجع سبق ذكره، ص 20.
[2] عبد اللطيف مصيطفى، عبد الرحمان سانية، مرجع سبق ذكره، ص 18.
[3] عثمان محمد غنيم، ماجد احمد أبو زنط، مرجع سبق ذكره، ص 98.

رابعا: المرحلة الرابعة(1980 م إلى يومنا)

منذ بداية القرن الماضي بدأ العالم يصحو على ضجيج العديد من المشكلات البيئية الخطيرة التي باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض، وكان هذا طبيعيا في ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية،[1] إذ كان لابد من نقلة نوعية في مفهوم التنمية تؤكد على ضرورة التغلب على هذه المشكلات من جهة وتواصل عملية التنمية من جهة أخرى،[2] وتمخضت بذلك الجهود الدولية المختلفة على مفهوم جديد للتنمية عرف باسم **التنمية المستدامة.**[3]

الفرع الثاني: السياق التاريخي لبلورة مفهوم الاستدامة

إن مفهوم التنمية المستدامة لم يكن وليدا لساعته وإنما كان نتيجة للعديد من الجهود الدولية متمثلة في المفاوضات والملتقيات التي تمخض عنها العديد من التقارير الدولية بصدد تحديد هذا المفهوم،[4] والشكل الموالي يوضح أهم المحطات التاريخية لبلورة مفهوم التنمية المستدامة.

[1] عثمان محمد غنيم، ماجد احمد أبو زنط، مرجع سبق ذكره، ص21.

[2] عبير عبد الخالق، مرجع سبق ذكر، ص98.

[3] عثمان محمد غنيم، ماجد احمد أبو زنط، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[4] Beat Burgenmeier, **Economie du Développement durable-questions D'économie et Gestion**, 2eme édition, De BOECK, Bruxelles, 2004,p37.

الشكل رقم (09): بعض المحطات التاريخية المهمة لتطور مفهوم التنمية المستدامة

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على:

- هادي أحمد الفراجي ، مرجع سبق ذكره، ص360.
- صالح خليل أبو أصبع، **الاتصال والتنمية المستدامة في الوطن العربي**، دار البركة للنشر والتوزيع،عمان(الأردن)، 2009م، ص ص(429-441).
- عايد عبد الله العصيمي، **المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، 2015م، ص ص(59-63).
- Catherine Aubertin , Frank Dominique vivie, **le Développement durable enjeux politiques économiques et sociaux**, la documentation Française, IRD Edition, paris, 2005, p45.
- Alain Jounot, **100 Questions pour comprendre et agire le développement durable**, AFNOR, France, 2004, p13.

أولا: المرحلة الأولى(1950م-1987م)

وهي المرحلة التي بدأ فيها الاهتمام بقضايا البيئة والتنمية المستدامة، إذ ترجع جذور التفكير بشأن التدهور البيئي إلى سنة 1950م، حيث نشر الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة(UICN) أول تقرير له حول حالة البيئة العالمية[1]، وهدف هذا التقرير إلى دراسة حالة ووضعية البيئة في العالم وقد اعتبر هذا التقرير رائدا خلال تلك الفترة في مجال المقاربات المتعلقة بالموازنة بين الاقتصاد والبيئة في ذلك الوقت[2].

وفي سنة 1968م أنشئ نادي روما حيث ضم عدد من العلماء والمفكرين الاقتصاديين ورجال الأعمال دعى إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة.

وفي سنة 1972م نشر نادي روما تقريرا حول" تطور المجتمع البشري وعلاقة ذلك باستغلال الموارد الطبيعية"، ومن أهم ما خرج به هذا التقرير من نتائج: هو أنه سوف يحدث خلل كبير خلال القرن الحادي والعشرين بسبب التلوث البيئي واستنزاف الموارد الطبيعية بشكل غير عقلاني لا يخدم مصالح الأجيال المستقبلية، كما نشر دراسة لجاي فورستر تحت اسم "حدود النمو" والتي تضمنت خمس متغيرات أساسية وهي: استنزاف الموارد الطبيعية، النمو السكاني، التصنيع، سوء التغذية، تدهور البيئة، كما وشرح فكرة محدودية الموارد الطبيعية وانه إذا استمر تزايد معدلات الاستهلاك فإن الموارد الطبيعية لن تفي باحتياجات المستقبل، وفي نفس السنة 1972م مابين يومي (05-16) من جويلية انعقدت قمة الأمم المتحدة حول البيئة والإنسان في ستوكهولم[3]، التي كان شعارها الناس هم الثروة الحقيقية للأمم،

---

[1] Catheine Aubertin, Frank dominique, op. cit, p45.

[2] عبد الرحمن سيف سردار، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[3] عبد الله خبابة، **تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية'(مصر)، 2014م، ص 125.

لذلك فإن الهدف الأساسي للتنمية هو الإنسان كما أنه هو المحرك الأول لها[1]، حيث تم عرض مجموعة من القرارات الخاصة بالتنمية الاقتصادية وضرورة الترابط بين البيئة والتنمية الاقتصادية وتناولت هذه القمة شؤون الأرض والتنبيه للأخطار التي تهدد البيئة وضرورة الاهتمام بها، كما وطالبت الدول النامية بان لها الأولوية في التنمية وذلك من اجل تضييق الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة.[2]

وفي سنة 1980م أصدر الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة (UICN) تقريرا تحت عنوان" الإستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة" [3].

وفي سنة 1982م قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوضع تقرير حول " حالة البيئة العالمية" وبرزت أهميته في أنه بني على وثائق علمية وبيانات إحصائية أكدت الخطر المحيط بالعالم، وأشار هذا التقرير إلى أن أكثر من 25 ألف نوع من الخلايا النباتية والحيوانية في طريقها إلى الانقراض وأن هناك الكثير من الكائنات تكون قد اختفت نهائيا نتيجة للتدهور البيئي والتلوث العالمي الذي صاحب الثورة الصناعية، كما أشار التقرير إلى أن الأنشطة البشرية قد أطلقت –خلال سنة 1981م– في الهواء ما يقارب 990 مليون طن من أكسيد الكبريت، و68 مليون طن من أكسيد النيتروجين، و177 مليون طن من أكسيد الكربون من عدة مصادر صناعية.[4]

وفي سنة 1987م وبالضبط في 27 من أفريل قدمت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة تقريرا بعنوان"مستقبلنا المشترك" [5]– المعروف كذلك بتقرير بروتلاند نسبة لرئيسة وزراء النرويج

---

[1] محمد الطاهر قادري، مرجع سبق ذكره، ص58.

[2] عمار عماري، **إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها**، المؤتمر العلمي الدولي "التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة " ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ،سطيف، أيام (07–08) افريل 2008م ، ص2.

[3] Cathrine Aubertin, op. cit, p 45.

[4] عمار عماري، مرجع سبق ذكره، ص02.

[5] المرجع السابق، ص02.

السابقة جرو هارلم بروتلاند –[1]، أين تم طرح مفهوم جديد كنموذج بديل يراعي شروط تحقيق التنمية الاقتصادية بمراعاة الجانب البيئي ، وأنه لا يمكن مواصلة التنمية ما لم تكن قابلة للاستمرار من دون أضرار بيئية، وفي هذا الاجتماع ظهرت فكرة التنمية المستدامة كمصطلح يهتم أساسا بالتوازن البيئي[2]. ولهذا يعد تقرير بروتلاند نقطة التحول الأساسية لبلورة المفهوم الحديث للتنمية.

ثانيا: المرحلة الثانية(1987م– إلى يومنا هذا)

وهي المرحلة التي أصبح فيها مفهوم التنمية المستدامة مهما بل وضرورة حتمية توجب التقيد بها سواءًا من قبل الدول المتقدمة أو حتى من قبل الدول النامية.

ففي سنة 1992م انعقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية المسمى" بقمة الأرض" بريو دي جانيرو بالبرازيل، الذي انبثق عنه:

- جدول أعمال(أجندة) القرن 21– وهي وثيقة ضخمة تتكون من أربعين فصلا وتحتوي على أكثر من 2500توصية–؛ [3]
- وضع معاهدة بشأن مسائل ذات أهمية كونية كمعاهدة لتغيير المناخ وأخرى للتنوع البيولوجي؛
- إعلان ميثاق الأرض يحدد ويعلن مبادئ تلتزم الشعوب بها في العلاقات فيما بينها ومع البيئة، والتأكد على الاستراتيجيات القابلة للاستمرا؛
- وضع آلية تمويل للأنشطة التنفيذية للمبادئ المعلنة خصوصًا في الدول النامية التي تفتقر إلى موارد مالية إضافية لدمج البعد البيئي في سياساتها الإنمائية؛
- إقرار إتاحة التقانة البيئية لكافة الدول مع احترام حقوق الملكية الفكرية؛

[1] باتر محمد علي وردم، مرجع سبق ذكره، ص185.

[2] عبد الرحمان سيف سردار، مرجع سبق ذكره، ص16.

[3] Alain Jounot, op. cit, p 13.

- بحث مسألة المؤسسات التي ستشرف على عملية التنفيذ ؛ [1]

وفي سنة 1997م تم إقرار برتوكول " كيوتو" الذي يهدف بالدرجة الأولى إلى الحد من انبعاثات الغازات والعمل على تحسين كفاءة استخدام الطاقة في كافة القطاعات الاقتصادية، وكذا التوسع في استخدام الطاقات المتجددة، كما وأكد البروتوكول كذلك على ضرورة حماية الدول النامية التي تتعرض اقتصادياتها للآثار الضارة من تطبيق هذه الاتفاقية، وبقيت الصعوبة في تطبيق هذه الاتفاقية كبيرة، نظرا لرفض الولايات المتحدة الأمريكية التوقيع عليها بدعوى أن قبولها سيؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي وتقليص لأرباح الشركات مما يترتب عليه زيادة في معدلات البطالة والمشاكل الاقتصادية الأخرى.[2]

وفي سنة 2000م انعقدت قمة الألفية، حيث تم تبني إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية ووثيقة الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك من أجل مساعدة المواطنين في البلدان الأكثر فقرا على تحقيق حياة أفضل بحلول 2015م.[3]

وفي سنة 2002م عقدت قمة الأرض الثانية تحت عنوان" مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة " بجوهانسبورغ جنوب إفريقيا حول التنمية المستدامة لمراجعة حصيلة استجابة العالم لفكرة التنمية المستدامة منذ إطلاقها بشكل رسمي في تقرير"**مصيرنا المشترك**" سنة 1987م وذلك من خلال:

- تقويم التقدم المحرز في تنفيذ أعمال القرن 21 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة في 1992م؛
- استعراض الإمكانيات والفرص التي يمكن أن تؤثر على تحقيق التنمية المستدامة؛

---

[1] عمار عماري، مرجع سبق ذكره،ص 3.

[2] عبد الله خبابة، **الوقائع الاقتصادية- العولمة الاقتصادية، التنمية المستدامة**-، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية(مصر)، 2009م، ص ص(352-354).

[3] هادي احمد الفراجي، مرجع بق ذكره، ص 363.

- اقتراح إجراءات مؤسسية ومالية الواجب تنفيذها لتحقيق التنمية المستدامة؛[1]

وفي سنة 2007م انعقد المؤتمر الدولي لمواجهة التغيرات المناخية بمدينة بالي باندونيسيا، وتمحورت نقاشات هذا المؤتمر حول العديد من المشاكل البيئية الخطيرة أهمها ارتفاع درجة حرارة الأرض بشكل كبير بسبب الاحتباس الحراري.

وبعدها بثلاث سنوات انعقدت " قمة المناخ" بكوبن هاغن سنة 2010م بسبب تأكد جميع الأطراف السياسية أن حالة البيئة في العالم مازالت في تدهور مستمر بالرغم من عقد العديـــد من المؤتمرات وإبرام العديد من الاتفاقيات وقد ناقشت قمة المناخ هذه التغيرات المناخية الأخيرة، وكيفية مواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري وكذالك سبل تحقيق تنمية عالمية مستدامة تراعي الجوانب البيئية في مختلف استراتيجياتها الكلية والجزئية، لكن هذه القمة لم تخرج باتفاقيات ملزمة وكمية كالتي خرج بها بروتوكول كيوتو، واكتفى الأعضاء المشاركون بتحديد خطوط عريضة للعمل من أجل محاربة التغير المناخي ومكافحة الاحتباس الحراري.[2]

وفي سنة 2012م انعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة، أو الذي يطلق عليه تسمية "**ريو+20**"، يعتبر هذا المؤتمر الذكرى العاشرة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ، ركز المؤتمر على موضوعين هما الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة للقضاء على الفقر، والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة، وقد تمخض عنه وثيقة سميت ب "المستقبل الذي نصبو إليه" .[3]

وفي سنة 2015م انعقد مؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في نيويورك لاعتماد خطة جديدة طموحة للتنمية المستدامة، وتتألف الخطة التي وافقت عليها

---

[1] عبد الله خبابة، **تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص 126.

[2] عبد الرحمن سيف سردار، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[3] United NATIONS, **The Future we Want, Out come of the conferenc**e, Rio de Janiro, Brazil, (20-22) june 2012.

الدول الأعضاء الـ 193 في الأمم المتحدة بعنوان" تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030م" من 17 هدفا و169 غاية للتنمية المستدامة، وتستند هذه الخطة إلى نتائج سابقيها من مؤتمرات.[1]

[1] مؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ، مقال متاح على الموقع الالكتروني :
http://www.unic-eg.org/16146 ، تاريخ الاطلاع: 22-09- 2016م.

المبحث الثاني: مرتكزات التنمية المستدامة

بعد التعرف على حقيقة فكرة التنمية المستدامة، لا بد من الإشارة إلى أهم المرتكزات التي يقوم عليها هذا المفهوم، ممثلة أساسا في كل من(مبادئها، أهدافها، أبعادها)، وهذا ما سيتم التطرق إليه بالترتيب في خضم هذا المبحث.

المطلب الأول: مبادئ التنمية المستدامة

شهدت فترة التسعينيات من القرن العشرين تغيرات عميقة وجذرية في الارتباط القائم بين التنمية الاقتصادية والبيئية الطبيعية،[1] هذه العلاقة التكاملية بين المفهومين هي التي حددت المبادئ الأساسية التي قام عليها مفهوم التنمية المستدامة،[2] حيث تم الإعلان بصفة أساسية – ولأول مرة– عن مبادئ التنمية المستدامة المختلفة ضمن إعلان " ريودي جانيرو"،[3] والذي يعرف باسم " جدول أعمال القرن21"[4]، أو " الأجندة 21" المنبثقة عن قمة الأرض بريو دي جانيرو سنة 1992م،[5] والتي كان عددها 27 مبدءا.[6]

ولكن مع مرور الوقت طرأت عدة تغيرات على بعض المبادئ، كما وأضيفت مبادئ أخرى من قبل بعض الخبراء والمتخصصين، ويمكن حصر مبادئ التنمية المستدامة في جوانب مختلفة(اقتصادية، بيئية، اجتماعية، سياسية).

---

[1] عبد الله خبابة، رابح بوقرة، **الوقائع الاقتصادية – العولمة والتنمية المستدامة**–، مرجع سبق ذكره، ص336.

[2] عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، مرجع سبق ذكره، ص30.

[3] سالم سلامة سلمان، **تأثير التجارة الدولية على التنمية المستدامة**، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس حول" الإدارة البيئية"، تونس ، سبتمبر 2006م، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، 2007م،ص 54.

[4] عبد الله خبابة، رابح بوقرة، **الوقائع الاقتصادية – العولمة والتنمية المستدامة**–، مرجع سبق ذكره، ص336.

[5] Alain Jounot, op. cit, p04.

[6] الأمم المتحدة، **تقرير حول البيئة والتنمية**، المجلد الأول، مؤتمر ريودي جانيرو ،(03-14) جويلية 1992م، ص ص(02-06).

الفرع الأول: المبادئ الاقتصادية

كما سبق الذكر أن مختلف مبادئ التنمية المستدامة جاءت بشكل صريح وضمني لأول مرة في خضم "أجندة 21" المنبثقة عن مؤتمر" ريو دي جانيرو" وقد طورت من قبل بعض المفكرين والمختصين، ولعل من بينها المبادئ المتعلقة بالشق الاقتصادي للتنمية المستدامة، ومنها ما يلي:

- اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف ذات المصلحة[1] من مفكرين وعلماء ومنظمات غير حكومية، دول وحكومات، مؤسسات وأفراد؛[2]
- مبدأ التعاون الدولي من أجل تشجيع قيام نظام اقتصادي دولي داعم ومنفتح يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة في جميع البلدان، وتحسين معالجة مشاكل تدهور البيئة، وينبغي أن لا تكون تدابير السياسة التجارية الموجهة لأغراض بيئية وسيلة لتمييز تعسفي أو لا مبرر له أو تقييدا يفرض على التجارة الدولية، وينبغي تلافي الإجراءات التي تتخذ من جانب واحد لمعالجة التحديات البيئية خارج نطاق البلد المستورد، وينبغي أن تكون التدابير البيئية التي تعالج مشاكل بيئية عبر الحدود أو على نطاق العالم مستندة قدر المستطاع إلى توافق دولي في الآراء، بمعنى عدم استغلال السياسات البيئية بشكل يعيق حرية التجارة الدولية؛[3]
- مبدأ الاستفادة من كل وحدة نقدية، وذلك لأن اعتماد سياسات بيئية ناجحة يكون مكلفا، وهذا لا يساعد الدول النامية بسبب قلة الموارد، ومن هنا بدّا التأكيد على عامل التكلفة أي بذل المزيد من الجهود قصد إيجاد طرق أقل تكلفة للتصدي للمشكلات البيئية؛

---

[1] عبد الله خبابة، رابح بوقرة، **الوقائع الاقتصادية-العولمة والتنمية المستدامة**-، مرجع سبق ذكره، ص339.

[2] Alain Jounot, op. cit, p16

[3] الأمم المتحدة، **تقرير حول البيئة و التنمية**، مرجع سبق ذكره، ص 04.

- مبدأ الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية مما يستوجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيما وصرامة في تسيير مختلف النشاطات الاقتصادية من جهة، واتخاذ بعض التدابير الاحترازية– مثل فرض الضرائب على بعض الأنواع من الوقود الملوث، إدخال مبدأ الحوافز على المؤسسات الصناعية التي تسعى إلى التقليل من الأخطار البيئية– من جهة أخرى؛[1]
- مبدأ الاستغلال العقلاني للموارد الأولية والطاقوية، والاستفادة منها قدر المستطاع بشكل يحافظ على البيئة المحيطة؛
- مبدأ الإنتاج والاستهلاك العقلانيين، مما يستوجب تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك بما يحافظ على البيئة ولا يستنزف الموارد الطبيعية؛
- مبدأ التحول من استخدام الموارد غير المتجددة إلى الموارد المتجددة؛[2]
- مبدأ التعاون بين الدول قصد تعزيز بناء القدرة الذاتية على التنمية المستدامة بتحسين التفاهم العلمي عن طريق تبادل المعارف العلمية والتكنولوجية، وبتعزيز تطوير التكنولوجيات وتكييفها ونشرها ونقلها، بما في ذلك التكنولوجيات الجديدة و الابتكارية؛
- مبدأ فرض ضرائب بيئية، بحيث يتحمل المتسبب في التلوث و المسؤول عنه تبعات تلويثه للبيئة من خلال دفع الضريبة الخاصة.[3]

الفرع الثاني: المبادئ البيئية

مما سبق يتضح جليا أن العلاقة بين التنمية من جهة والبيئة من جهة هي التي حددت المبادئ الأساسية التي قام عليها مفهوم التنمية المستدامة، وهذا ما أكده المبدأ الرابع من مبادئ التنمية المستدامة

[1] عبد الله خبابة، رابح بوقرة، **الوقائع الاقتصادية–العولمة والتنمية المستدامة**–، مرجع سبق ذكره، ص ص(338، 339).
[2] عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، مرجع سبق ذكره، ص ص(32،33).
[3] الأمم المتحدة، **تقرير حول البيئة و التنمية**، مرجع سبق ذكره، ص ص(04،05).

التي نص عليها" جدول أعمال القرن21"، والذي جاء بالنص التالي" من اجل تحقيق تنمية مستدامة، يجب أن تكون حماية البيئة جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن النظر فيها بمعزل عنها"[1] .

ويضاف إلى هذا عدة مبادئ أخرى خاصة بالجانب البيئي للتنمية المستدامة:

- مبدأ الدمج، أي دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية في عملية صنع القرار بشكل فعال؛
- مبدأ الحيطة والحذر الذي ينص على رسم سياسات وإجراءات احترازية من طرف الدول والحكومات من اجل حماية البيئة العالمية من التلوث والتدهور؛[2]
- مبدأ الوقاية، وذلك بإدماج البعد البيئي كعنصر استراتيجي من البداية في مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، ويهدف هذا المبدأ أساسا إلى محاولة تقليص انبعاثات المواد الضارة بالبيئة أو إلغائها قبل صدورها إن كان ذلك ممكنا، وكذلك تطوير المنتجات بشكل ملائم بيئيا، وترقية الإجراءات الاقتصادية المختلفة بشكل لا يلوث البيئة من البداية،[3] بحيث تعتبر الوقاية من التلوث أكثر فعالية من معالجة التلوث بعد حدوثه، وعلى هذا الأساس يجب تجنب كافة الأنشطة التي تمثل تهديدا للبيئة والصحة والإنسان.[4]

---

[1] الأمم المتحدة، **تقرير حول البيئة و التنمية**، مرجع سبق ذكره، ص 3.

[2] نذير غانية، **إستراتيجية التسيير الأمثل للطاقة لأجل التنمية المستدامة-دراسة حالة بعض الاقتصاديات**-، أطروحة دكتوراه، علوم التسيير، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، (2015-2016م)، ص 35.

[3] Alain Jounot, op .cit, p04.

[4] إيمان أبو شنقير، الطيب داودي، **التنمية المستدامة والتطور التكنولوجي في القطاع الصناعي-دراسة تحليلية**-، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 30، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ماي 2013م، ص 371.

الفرع الثالث: المبادئ الاجتماعية

توجد عدة مبادئ تتعلق بالجانب الاجتماعي للتنمية المستدامة تستلخص في النقاط التالية:

- مبدأ العدالة، أي الإنصاف والمساواة في الفرص للجيل الحالي وللأجيال المقبلة؛
- مبدأ مشاركة المجتمع، إذ لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة أو انجاز أي تقدم نحوها من دون مشاركة ودعم المجتمع بكافة شرائحه؛[1]
- مبدأ التعاون والمشاركة بين الدول من أجل استئصال الفقر وتحسين مستوى معيشة السكان وتقليص الفروقات الاجتماعية؛[2]
- مبدأ التعاون الدولي لمنع تحويل ونقل أي أنشطة ومواد تسبب تدهورا شديدا للبيئة أو يتبين أنها ضارة بصحة الإنسان إلى دول أخرى؛[3]
- مبدأ حماية الخصوصية الثقافية بحيث يجب أن تكون تنمية شاملة ومتكاملة مع متطلبات العولمة بشرط أن تحترم العادات والتقاليد والمعتقدات والديانات لجميع الشعوب؛
- مبدأ التضامن والذي يكون بين كافة الجهات الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة محليا، وطنيا، دوليا، مؤسساتيا.[4]

الفرع الرابع: المبادئ السياسية

تضاف إلى جملة المبادئ الأساسية السابقة للتنمية المستدامة والمتمثلة في المبادئ المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية جملة مبادئ أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها، ولعل جوهر

---

[1] صبرينة بو يحياوي، **التنمية المستدامة وآفاقها في الجزائر– محاولة دراسة المفاهيم وآليات التطبيق**–، رسالة ماجستير، علم اجتماع، كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة الجزائر، الجزائر، (2009م–2010م)، ص 54.

[2] الأمم المتحدة، **تقرير حول البيئة و التنمية**، مرجع سبق ذكره، ص 03.

[3] المرجع السابق، ص 05.

[4] نذير غانية، مرجع سبق ذكره، ص ص(35،36).

مبادئ التنمية المتعلقة بالجانب السياسي تتمثل في مبدأ الحكم الراشد والذي يعني أنه يجب أن يقوم الحكم في جميع المستويات على عدة مبادئ وأسس منها[1]:

- مبدأ الشفافية والإفصاح بحيث يكون لزاما على المؤسسات الدولية، الدول والمؤسسات المحلية، أن تكون ذات شفافية في تعاملاتها وتعطي التقارير الصحيحة– التي تبين الحقيقة الكاملة لمختلف النشاطات التي تقوم بها – لمختلف الأطراف ذات المصلحة المتعلقة بها؛
- مبدأ المسؤولية والمساءلة أي أن يتحمل صانعو القرارات المسؤولية الكاملة عن مختلف القرارات الإستراتيجية المصيرية التي يقومون بصياغتها، وان يضمنوا للأطراف ذات المصلحة حق مساءلتهم عن جميع الأخطاء التي يرتكبونها سواءا كانت سياسية، اقتصادية، اجتماعية، أوبيئية؛
- مبدأ الشراكة بين الدول، الشعوب، وكافة الأطراف ذات المصلحة، وضمان إشراكهم في صياغة مختلف السياسات التنموية وعدم تغييب هذه الأطراف لسبب أو لآخر قصد ضمان استدامة التنمية وتواصلها عبر الزمن.

المطلب الثاني: أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة –باعتبارها عملية واعية، طويلة الأمد مستمرة، شاملة، ومتكاملة الأبعاد[2]– إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، و التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1–زيادة الدخل الوطني: تعتبر زيادة الدخل الوطني من أهم أهداف التنمية المستدامة في الدول المتخلفة، حيث أن الدافع الأساسي الذي يدفع هذه الدول إلى إحداث تنمية مستدامة يكمن في فقرها وانخفاض مستوى معيشة سكانها، وهو يقتضي زيادة الدخل الوطني الحقيقي من خلال زيادة السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة إلا أن زيادة الدخل تتوقف على إمكانيات الدولة،

[1] نذير غانية، مرجع سبق ذكره، ، ص 36.

[2] عبد المجيد قدي وآخرون، **الاقتصاد البيئي**، مرجع سبق ذكره، ص 159.

فكلما توفرت رؤوس الأموال وكفاءات أكبر توفرت إمكانية تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل الوطني.[1]

2-تحسين مستوى المعيشة: يعتبر تحسين مستوى المعيشة من الأهداف المهمة التي تسعى التنمية المستدامة لتحقيقها كما أن زيادة الدخل الوطني لا يؤدي بالضرورة إلى تحسين مستوى المعيشة، فزيادة السكان بنسبة أكبر من زيادة الدخل الوطني تجعل تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل أمرا صعبا، كما أن عدم عدالة توزيع الدخل سيؤدي إلى تحول معظم الزيادة التي تحققت في الدخل الوطني إلى فئة معينة من الأفراد، ويؤدي بالتالي إلى عدم تحسين مستوى المعيشة، لذلك يجب أن ترتبط زيادة الدخل بتنظيم الزيادة السكانية، والتحكم في معدلات المواليد، وتحقيق توزيع عادل للدخل الوطني، وعليه تعمل التنمية المستدامة على تحسين نوعية حياة أفراد المجتمع عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو، في هذا السياق يجب العمل على إشباع الحاجات الأساسية للأفراد الحالية والمستقبلية، وتحسين جودة نوعية الحياة من خلال توفير فرص العمل وكذلك التعليم والعناية الصحية والخدمات الاجتماعية والسكن، بالإضافة إلى احترام حقوق الأفراد، وتمكينهم من المشاركة في اتخاذ القرار.[2]

3-ترشيد استخدام الموارد الطبيعية: إن تحسين نوعية حياة الإنسان لا يجب أن تكون على حساب البيئة، وذلك من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية وعدم استنزافها وعن طريق الاستخدام العقلاني لهذه الموارد بحيث لا يتجاوز هذا الاستخدام معدلات تجددها الطبيعية بالإضافة إلى البحث عن بدائل لهذه الموارد حتى تبقى فترة زمنية طويلة، ولا تخلف نفايات بكميات تعجز البيئة عن

---

[1] ناصر مراد، **التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر**، بحوث اقتصادية عربية، العدد 46، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2009م، ص 110.

[2] عبد الله خبابة، **تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص ص(130،131).

امتصاصها، وللدولة دور كبير ومهم فيما يتعلق بتنظيم استخدام الموارد الطبيعية وتحقيق التوازن البيئي وتبني سياسة بيئية ملزمة لجميع أفراد المجتمع،[1] ولأجل ذلك لابد من توفر عدة شروط منها:

- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة وتنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاهها وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.[2]
- أن تكون السياسة البيئية التي تتبعها الدولة ملزمة للمجتمع بقانون مع وجود عقوبات رادعة للخارجين عليه.[3]

4-ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع: تسعى التنمية المستدامة إلى توظيف التكنولوجيا الحديثة، بما يخدم أهداف المجتمع، من خلال توعية أفراد المجتمع بأهمية التقنيات الحديثة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع، دون أن ينجم عن ذلك مخاطر و آثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر والآثار مسيطرا عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها.[4]

والشكل التالي يبين الأهداف الشاملة للتنمية المستدامة.

[1] ناصر مراد، مرجع سبق ذكره، ص 111.
[2] عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبوزنط، مرجع سبق ذكره، ص 29.
[3] ناصر مراد، مرجع سبق ذكره، ص 111.
[4] عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبوزنط، مرجع سبق ذكره، ص 29.

الشكل رقم(10): الأهداف الشاملة للتنمية المستدامة

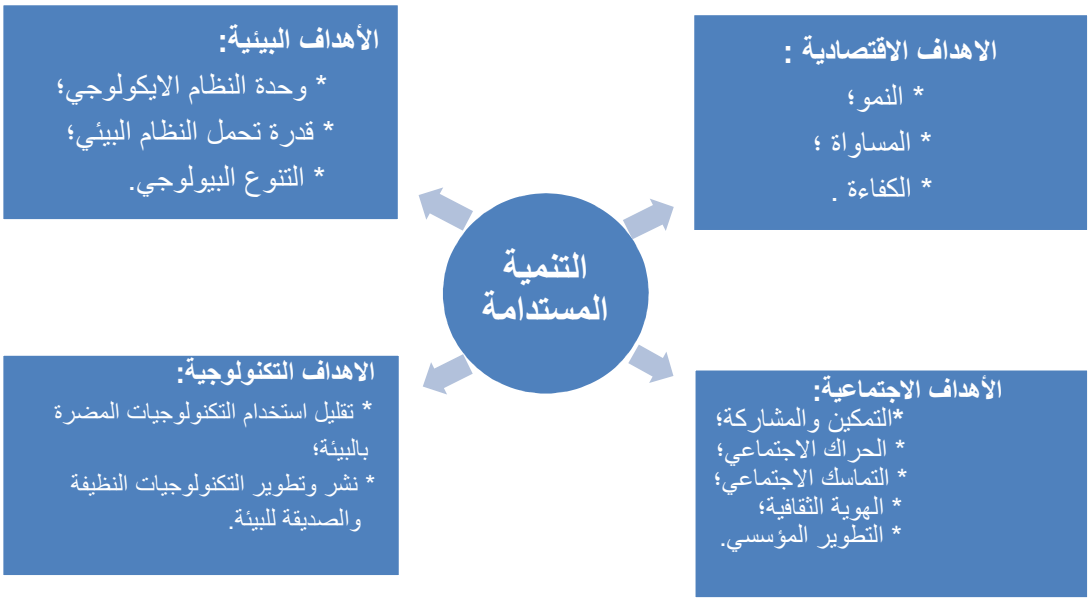

المصدر:فريدريك دوغلاس موسشيت، مرجع سبق ذكره، 72.

ويعتبر إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية من بين أهم الإعلانات التي صدرت بشأن التنمية المستدامة سنة 2000م، هذا الإعلان الذي اشتمل على عرض مفصل للأهداف المطلوب بلوغها قبل سنة 2015م، والتي أطلق عليها تسمية " **الأهداف الإنمائية للألفية** " ، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (03): مضمون الأهداف الإنمائية للألفية (2000م-2015م)

الأهداف	الغايات
الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع	الغاية(01): تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد في اليوم إلى النصف.
	الغاية (02): تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق لجميع السكان.
	الغاية(03): تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف.

الهدف الثاني: تحقيق التعليم الابتدائي الشامل	الغاية(04): ضمان تمكين كافة الأطفال(إناث ذكور) من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي.
الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	الغاية(05): القضاء على الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي وفي جميع مستويات التعليم.
الهدف الرابع: تخفيض نسبة وفيات الأطفال	الغاية(06): التقليل من نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين.
الهدف الخامس: تحسين صحة الأمهات	الغاية(07):التقليل من معدلات وفيات الأمهات عند الولادة بمقدار ثلاث أرباع.
	الغاية(08): إتاحة فرصة تعميم خدمات الصحة الإنجابية للأمهات.
الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والملاريا والأمراض الأخرى.	الغاية(09): وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية(الايدز).
	الغاية(10): وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الأخرى.
	الغاية(11): إتاحة تعميم العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية.
الهدف السابع: ضمان الاستدامة البيئية.	الغاية(12): دمج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات البلد وبرامجه أو عكس الاتجاه في خسارة الموارد البيئية.
	الغاية(13): العمل على تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يحصلون على مياه شرب مأمونة وخدمات صرف صحي أساسية.
	الغاية(14): تحقيق تحسن هام في حياة مالا يقل عن 100مليون من القاطنين في الأحياء الفقيرة قبل 2020م.
	الغاية(15): الحد من فقدان التنوع البيولوجي.

الهدف الثامن: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.	الغاية(16):إقامة نظام تجاري ومالي منتج، غير تمييزي ومتوقع السلوك.
	الغاية(17):معالجة الاحتياجات الخاصة بأقل الدول نموا .
	الغاية(18): معالجة الاحتياجات الخاصة بالبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.
	الغاية(19):التعامل على نحو شامل مع مشكلات ديون البلدان النامية من خلال إجراءات قطرية ودولية لجعل الديون قابلة للتحمل على المدى الطويل.
	الغاية(20):إتاحة الأدوية بأسعار ميسورة في البلدان النامية والبلدان الأقل تقدما.
	الغاية(21):التعاون مع القطاع الخاص وإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال للبلدان النامية.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- UNITED NATIONS, **the Mellennium development Goals Report**, DESA (department of economic and social Affaires), New Yourk, June 2007, pp(06-32).
- عبد القادر ناصري، **الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة قبل سنة من موعد انتهائها2015م**، مجلة المفكر، العدد12، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،مارس 2015م، ص ص(5-8).

كما ووضعت الأمم المتحدة تصورا جديدا لأهداف التنمية المستدامة بحلول سنة 2015م، وروجت لها كأهداف عالمية استمرارا لعملية التنمية من جهة، واستبدالا للأهداف الإنمائية السابقة بأخرى أكثر شمولا وأوسع نطاقا من جهة أخرى.

تقدر هذه الأهداف ب 17 هدفا و169غاية يطمح تحقيقها بحلول سنة 2030م[1]، والشكل الموالي يوضح مجموعة أهداف التنمية المستدامة للفترة(2015م-2030م).

الشكل رقم(11): مضمون أهداف التنمية المستدامة للفترة (2015م-2030م)

الهدف(01)	•القضاء على الفقر
الهدف(02)	•القضاء التام على الجوع
الهدف(03)	• الصحة الجيدة والرفاه
الهدف (04)	• التعليم الجيد
الهدف (05)	• المساوة بين الجنسين
الهدف(06)	•المياه النظيفة والنظافة الصحية
الهدف(07)	• طاقة نظيفة بأسعار معقولة
الهدف(08)	• العمل اللائق ونمو الاقتصاد
الهدف(09)	• الصناعة والابتكار والهياكل الاساسية
الهدف(10)	• الحد من اوجه عدم المساواة
الهدف (11)	• مدن ومجتمعات محلية مستدامة
الهدف (12)	• الاستهلاك والانتاج المسؤولان
الهدف(13)	• العمل المناخي
الهدف(14)	•الحياة تحت المياه
الهدف(15)	• الحياة في البر
الهدف(16)	• السلام والعدل والمؤسسات القوية
الهدف(17)	• عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على:

- مارتيزا فارغاس، **أهداف التنمية المستدامة" تحويل عالمنا" بالابتكار**، مجلة بيئة المدن الالكترونية، العدد 13، جانفي 2016م، ص 4.
- الأمم المتحدة، **تقرير التكامل" مؤشر أهداف التنمية المستدامة ولوحات المعلومات**، نيويورك ،جوان 2016م، ص 12.

[1] الأمم المتحدة، **الوثيقة الختامية" تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030م**، 21 أكتوبر 2015م، ص ص(1-7).

وبالنظر إلى جملة أهداف التنمية المستدامة السابقة الذكر يلاحظ أنها جمعت بين مختلف أهداف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية، وذلك كله من أجل خدمة الأجيال الحالية دون الإخلال أو الإنقاص من حقوق الأجيال المستقبلية.

المطلب الثالث: أبعاد التنمية المستدامة

تأكد معظم التقارير والدراسات على ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية المستدامة، وتشمل البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي،[1] فالتنمية المستدامة تنمية لا تركز على البعد البيئي فقط بل هي تنمية تشمل أيضا الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية بنفس الأهمية،[2]وبالتالي فهي أبعاد متكاملة وليست منفصلة بحيث أن إغفال أي بعد منها سيؤثر سلبا على الآخر.[3]

وهناك من يضيف أبعادا أخرى للتنمية المستدامة، كالبعد المؤسسي والبعد السياسي، والتي يلاحظ أنها قد أهملت من مختلف الدراسات ،هته الأبعاد التي تعتبر الإطار العام لتنمية مختلف الأبعاد الأخرى،[4] والشكل الموالي يوضح الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة.

---

[1] زواوية حلام، مرجع سبق ذكره، ص 278.

[2] مخول مطانيوس، عدنان غانم، **نظم الإدارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة**، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد(02)، جامعة دمشق، سوريا، 2009م، ص 39.

[3] كمال مرداوي، حبيبة شعور، **الإطار التحليلي للتنمية المستدامة تطبيقاته على الدول العربية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد(33)، جامعة منتوري، قسنطينة، جوان 2010م، ص 4.

[4] صالح صالحي، **التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر**، المؤتمر العلمي الدولي"التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام(07-08) أفريل 2008م، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، دار الهدى للنشر والطباعة، عين مليلة، 2008م، ص872.

الشكل رقم(12): أبعاد التنمية المستدامة

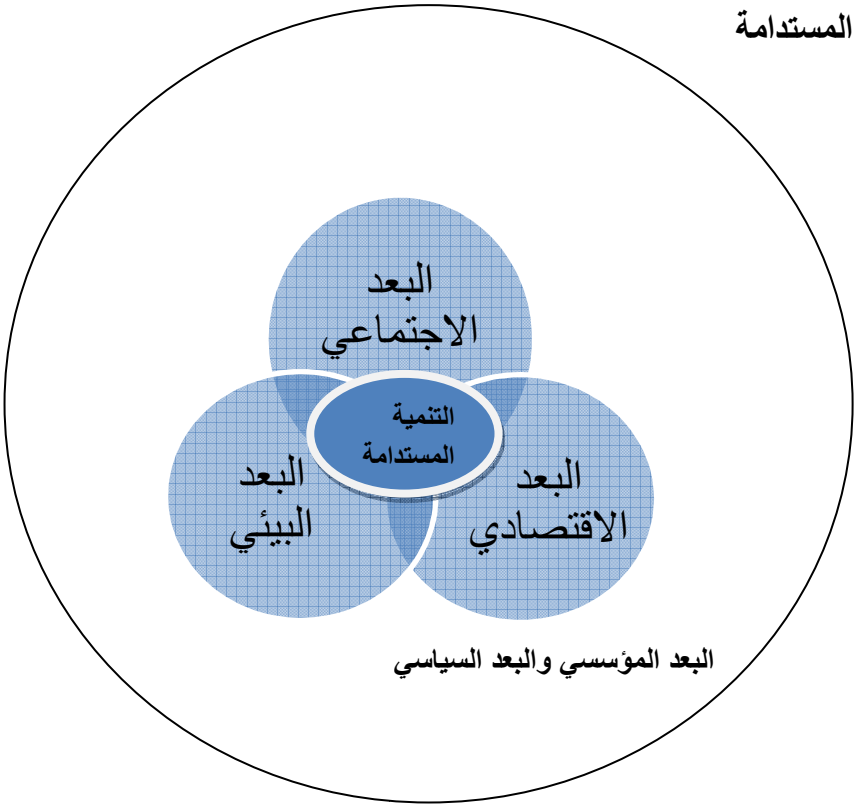

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على:

- Ewa Berrezowsta-Azzag, **Connaitre Le Contexte de développement durable**, volume(01), Editions Synergie, Alger , 2011, p16.
- Bertrand Zuindeau, op cit, p 98.
- سليمان مهنا، ريدة ديب، **التخطيط من اجل التنمية المستدامة**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد(25)، العدد(01)، سوريا، 2009م، ص 490.

الفرع الأول: الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة

الأبعاد الأساسية أو ما يسمى بالثالوث الأساسي للتنمية المستدامة،[1] تتمثل في كل من البعد الاقتصادي، و البعد الاجتماعي، والبعد البيئي.

أولا: البعد الاقتصادي

تنطوي التنمية المستدامة في بعدها الاقتصادي على أحداث قدر ملائم من التنمية الاقتصادية،[2] دون أن يؤدي ذلك إلى الإضرار بالبيئة.[3]

فالمنظور الاقتصادي لهذا النوع من التنمية نابع من الفكر الكلاسيكي وذلك من خلال تعظيم الرفاهية الاقتصادية لأطول فترة ممكنة، وغالبا ما يقاس هذا الرفاه بمؤشرات التنمية البشرية مثل المستوى المعيشي والصحي والتعليمي..الخ، ويصنف المثقفين والمهتمين الاقتصاديين بالقضايا البيئية مؤشرات أخرى خاصة بالبيئة مثل تنقية المياه وتنظيف الهواء والحفاظ على التربة ...الخ.[4]

ويتطلب تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة عدة إجراءات تتمثل أساسا فيما يلي:[5]

- إيقاف تبديد الموارد الطبيعية؛
- مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث ومعالجته؛
- المساواة في توزيع الموارد؛

---

[1] محمد الطاهر قادري، مرجع سبق ذكره، ص 85.

[2] عبير عبد الخالق، مرجع سبق ذكره، ص103.

[3] عبد المجيد قدي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 161.

[4] باتر محمد علي وردم، مرجع سبق ذكره، ص ص(129، 130).

[5] حكيمة بوسلمة، نجوى عبد الصمد، دور **الحوكمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة**، الملتقى العلمي الدولي حول" آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، أيام(25-26)، نوفمبر 2013م،ص ص(12، 13).

- الحد من التفاوت في مستوى الدخل؛
- تقليص تبعية البلدان النامية؛
- تقليص الإنفاق العسكري؛
- النمو الاقتصادي المستديم؛
- تلبية الحاجات الأساسية.

ثانيا: البعد الاجتماعي

إن المدخل الاجتماعي لمفهوم التنمية المستدامة من شأنه أن يضفي بعدا تنمويا ينطلق من ترقية الإنسان وتنميته وصولا إلى تحقيق غايته ورفاهيته،[1] مما يستلزم أن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة يركز أساسا على الإنسان ويعتبره جوهر التنمية وهدفها النهائي،[2] ويوضح هذا البعد بشكل أساسي العلاقة بين الإنسان والبيئة، حيث يعتمد على الجانب البشري بعناصره التالية:[3]

- تثبيت النمو الديمغرافي؛
- أهمية توزيع السكان؛
- الاستخدام الأمثل للموارد البشرية؛
- الصحة والتعليم؛
- أهمية دور المرأة.

[1] زواوية حلام، مرجع سبق ذكره، ص281.

[2] باتر محمد علي وردم، مرجع سبق ذكره، ص 191.

[3] خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية(مصر)، 2007م، ص ص(32، 33).

ثالثا: البعد البيئي

تعمل التنمية المستدامة من خلال البعد البيئي على حماية سلامة النظم الايكولوجية وحسن التعامل مع الموارد الطبيعية وتوظيفها لصالح الإنسان دون إحداث أي خلل في مكونات البيئة،[1] مما يعني أن إشراك العوامل البيئية في اتخاذ مختلف القرارات الاقتصادية والاجتماعية من شأنه أن يجعل من عملية التنمية مستدامة تأخذ بعين الاعتبار نصيب الأجيال القادمة من الموارد والآثار الحالية على البيئة، ويتطلب البعد البيئي للتنمية المستدامة مراعاة النقاط التالية:[2]

- حماية الموارد الطبيعية؛
- الحفاظ على المحيط المائي؛
- حماية التنوع البيولوجي؛
- حماية المناخ من الاحتباس الحراري.

الفرع الثاني: الأبعاد الثانوية للتنمية المستدامة

يمكن حصر هذه الأبعاد في البعد التكنولوجي والبعد السياسي.

---

[1] جميلة الجوزي، **أهمية المحاسبة البيئية في استدامة التنمية**، المؤتمر العلمي الدولي حول" سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، أيام(20-21) نوفمبر 2012م، ص 72.

[2] عبد المالك بضياف، عنتر بوتيارة، **دور البعد الأخلاقي في تعزيز مقومات التنمية المستدامة- من منظور إسلامي-**، الملتقى الدولي حول"مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة 8ماي 1945، قالمة، أيام(3-4) ديسمبر 2012م، ص 245.

أولا: البعد التكنولوجي

البعد التكنولوجي والذي يطلق عليه البعض تسمية البعد المؤسسي،[1] وذلك لأنه يرتبط أساسا بالإطار المؤسسي لعملية تطور الاتصالات السلكية واللاسلكية في الدولة،[2] وهو البعد الذي يهتم بالتحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ[3] تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة وتقلل من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية وتنتج حد أدنى من الغازات والملوثات وتحد من تدفق النفايات وتعيد تدويرها وذلك بما يخدم النظم الطبيعية،[4] ويتطلب تحقيق البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة عدة إجراءات منها:[5]

- استخدام تكنولوجيا أنظف؛
- الحد من انبعاثات الغازات؛
- استخدام قوانين البيئة للحد من التدهور البيئي؛
- إيجاد طاقة بديلة للمحروقات مثل الطاقة الشمسية وغيرها.

---

[1] إعتراف لقمان اللاوند، علي مال الله عبد الله، **نظام المحاسبة الاقتصادية البيئية المتكامل(SEEA) ودوره في توفير متطلبات قياس التنمية المستدامة في العراق**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد93، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2012م، ص 416.

[2] عبير عبد الخالق، مرجع سبق ذكره، ص106.

[3] عبد الله حسون محمد وآخرون، **التنمية المستدامة–المفهوم والعناصر والأبعاد**–، مجلة ديالي، العدد (67)، كلية التربية للعلوم الإنسانية، الجامعة المستنصرية، العراق، 2015م، ص 351.

[4] حسين بن الطاهر، **التنمية المحلية والتنمية المستدامة**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد(24)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، مارس 2012م، ص 463.

[5] خالد مصطفى قاسم، مرجع سبق ذكره، ص 36.

ثانيا: البعد السياسي

يتبلور مفهوم البعد السياسي للتنمية المستدامة أساسا في مفهوم الحكم الراشد- هو أسلوب ممارسة السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من أجل تحقيق التنمية المستدامة المنشودة-،[1] بحيث أن غياب هذا الأخير له اثر بالغ على كافة الأبعاد الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بصورة تعيق التنمية المستدامة، فالبعد السياسي هو ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تجسيد مبادئ الحكم الراشد وإدارة الحياة السياسية بشكل يراعي ويضمن مرتكزات الديمقراطية والشفافية في اتخاذ القرارات وتنامي الثقة والمصداقية وتوالي السيادة والاستقلالية للمجتمع بأجياله المتلاحقة،[2] كما من شأن الحكم الراشد أن يساهم بفعالية في تحقيق معايير الاستدامة على مستوى مختلف الجوانب الأخرى للتنمية المستدامة.[3]

[1] أمال شوثري، **الحكم الراشد وجه آخر للعولمة**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد(01)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2008م، ص102.

[2] بغداد كربالي، محمد حمداني، **استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر**، مجلة علوم إنسانية، العدد(45)، العراق، 2010م، ص 9.

[3] سعيد محصول، **تمكين المرأة كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، العدد(01)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد صديق بن يحي، جيجل، جوان 2016م، ص26.

المبحث الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة

إن التفكير بالديمومة أدى بشكل معمق إلى تطوير أدوات قياس التنمية التي كانت تقتصر على معدلات النمو الاقتصادي لفترة طويلة،[1] لتتطور أعداد وأنواع هذه المؤشرات بتطور محتوى عملية التنمية نفسها مع مرور الزمن،[2] بحيث أنها لم تعد تقتصر على الجانب الاقتصادي فقط بل أصبحت تحيط بكافة جوانب التنمية المستدامة المختلفة.[3]

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول مؤشرات التنمية المستدامة

في خضم هذا المطلب سيتم تناول عدة مفاهيم تتعلق بمؤشرات التنمية المستدامة بدءا بتعريف المؤشر وأهميته وصولا إلى كيفية بناءه وإعداده.

الفرع الأول: تعريف المؤشرات

- يعرف المؤشر على أنه" مقياس يلخص معلومة تعبر عن ظاهرة أو مشكلة معينة، وهو يجيب على أسئلة محددة يستفسر عنها صانع القرار".[4]

---

[1] بكر إبراهيم محمود وآخرون، **دور ديون الرقابة المالية في تفعيل وترسيخ مؤشرات التنمية المستدامة**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد(33)، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، ص234.

[2] توفيق بن الشيخ، لعفيفي الدراجي، **التنمية المستدامة وأبعادها**، الملتقى الوطني الأول حول" آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، أيام(15،16) جانفي 2011م، ص ص (3، 6).

[3] مديحة بخوش، عمر جنينة، **المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في إطار التنمية المستدامة**، الملتقى الوطني الأول حول(آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945م، قالمة، أيام(15-16) 2011م، ص 6.

[4] Paul de Backer, **Les Indicateurs Financiers du Développement durable**, Editions d'organistion, Paris, P 92.

- ويعرف أيضا بأنه" تعبير على شكل رقم مطلق أو نسبي يعبر عن وضع سائد أو عن حالة معينة.[1]
- كما يعرف بأنه" أداة تصنف بصورة كمية موجزة وضعا أو حالة معينة".[2]

وكخلاصة لما سبق يمكن القول بأن المؤشر هو عبارة عن قيمة كمية معينة– أو مقياس عددي– تعكس في جوهرها قضية أو ظاهرة ما.

الفرع الثاني: أهمية مؤشرات التنمية المستدامة

تنبع أهمية مؤشرات التنمية المستدامة من كونها توفر تقييما لوضع معظم القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئة والتكنولوجية التي تنطوي عليها عملية تحقيق التنمية المستدامة، كما وتعكس هذه المؤشرات مدى نجاح الدول في تحقيق التنمية المستدامة، وهي تقيم بشكل رئيسي أوضاع الدول من خلال مقاييس كمية يمكن حسابها ومقارنتها مع دول أخرى، كما يمكن من متابعة التغيرات والاتجاهات في مدى التقدم والتراجع في قيمة هذه المؤشرات مما يدل على سياسات الدول في مجالات التنمية المستدامة فيها إذا كانت تسير في الطريق الصحيح نحو تحقيق التنمية المستدامة أم أنها لا تزال متباطئة ومترددة، بالإضافة إلى أن وجود مثل هذه المؤشرات الكمية يساهم بشكل دائم ومتجدد في إعطاء صورة واضحة عن واقع التنمية المستدامة في الدولة وبالتالي يقدم المعلومات الدقيقة اللازمة لمتخذي القرار في

---

[1] ناظم عبد الله عبد المحمدي، عبد الله احمد نصيف المحمدي، **تحليل إحصائي لبعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة (2005م–2012م)**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد(06)، العدد(12)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار، العراق، 2014م، ص 220.

[2] سهام حرفوش وآخرون، **الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها**، المؤتمر العلمي الدولي حول" التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف ،أيام(07–08) أفريل 2008م، ص 09.

الوصول إلى القرار الأكثر صوابا ودقة لما فيه المصلحة العامة والابتعاد عن القرارات العشوائية والتي غالبا ما تكون مبنية على معلومات خاطئة أو ميالة للمجاملة والانتقائية.[1]

الفرع الثالث: كيفية بناء مؤشرات التنمية المستدامة

بالنظر إلى الأهمية الكبيرة لوجود مؤشرات تساعد على تقييم مدى التقدم الحاصل في تطبيق التنمية المستدامة، فإنه لا بد من إتباع خطوات محددة ومعايير معينة من أجل الحصول على مؤشر جيد.

أولا: مراحل بناء مؤشرات التنمية المستدامة

من المهم أن يتم تصميم مؤشرات لقياس مدى استدامة أنماط التنمية الحالية بدقة وبالشكل الذي يتوافق مع احتياجات وخصوصيات الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة،[2] لذلك فعملية إعداد مؤشرات التنمية المستدامة تمر بمجموعة من المراحل يوضحها، الشكل الموالي.

[1] عبير عبد الخالق، مرجع سبق ذكره، ص 108.

[2] اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، **نحو إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة- وثيقة إطار الإستراتجية الوطنية للتنمية المستدامة ومنهجية إعداد المؤشرات لها**، وزارة الدولة لشؤون البيئة، مصر، ص 30.

الشكل رقم(13): مراحل إعداد مؤشرات التنمية المستدامة

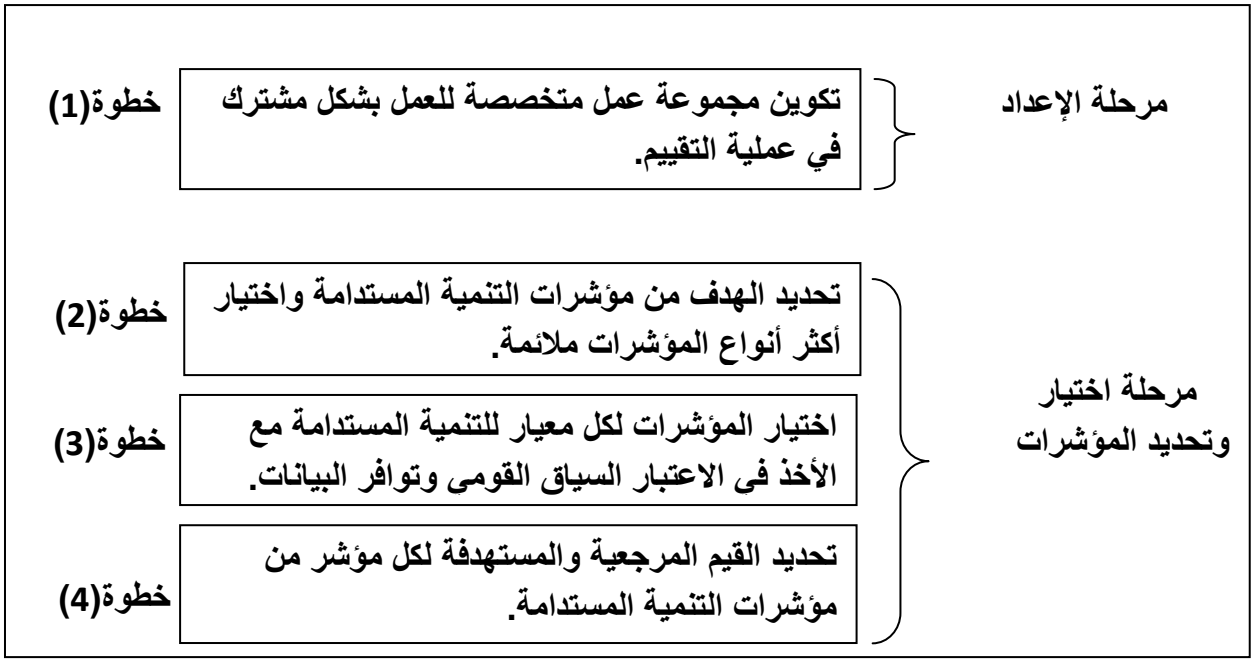

المصدر: اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، **نحو إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة- وثيقة إطار الإستراتجية الوطنية للتنمية المستدامة ومنهجية إعداد المؤشرات لها**، وزارة الدولة لشؤون البيئة، مصر، ص 31.

وهذه المراحل تتلخص فيما يلي [1]:

1- المرحلة الأولى: مرحلة الإعداد، وهي المرحلة التي يتم فيها تكوين مجموعات عمل متخصصة للقيام بعملية تصميم المؤشرات، وتشمل الخطوات التالية:

- تحديد الجهات ذات العلاقة بعملية التنمية المستدامة بشقيها الحكومية والخاصة ؛
- تحديد دور كل جهة في عملية التنمية والأهداف التي تسعى لتحقيقها في ظل الأولويات الوطنية؛
- وضع آلية لتحقيق التنسيق والتكامل بين أدوار هذه الجهات؛
- تحديد المؤشرات التي تستخدمها هذه الجهات في تقييم انجازاتها.

[1] عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، مرجع سبق ذكره، ص ص (255-261).

2- المرحلة الثانية: مرحلة اختيار وتحديد مؤشرات التنمية المستدامة، وهي المرحلة التي تتضمن تحديد واختيار أنسب المؤشرات لتقييم مدى استدامة أنماط التنمية الراهنة، هذا ويتم تحديد المؤشرات الخاصة بالمعايير الاستدامة المختلفة والتي تتوافق مع المتطلبات الوطنية ويتوافر لها البيانات والمعلومات، بالإضافة إلى ذلك تتضمن هذه المرحلة تحديد قيم مرجعية وقيم مستهدفة لتلك المؤشرات تمكن من متابعة وتقييم التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويمكن تلخيص هذه المرحلة في الخطوات التالية:

- تحديد المؤشرات المستخدمة في الدولة أو الإقليم والوضع الحالي لهذه المؤشرات؛
- بيان مدى انسجام هذه المؤشرات مع قائمة المؤشرات التي أعدتها الأمم المتحدة لقياس التنمية المستدامة؛
- تحديد الجهات التي تستخدم هذه المؤشرات؛
- تحديد الأهداف التي من أجلها تستخدم هذه المؤشرات.

ثانيا: معايير بناء مؤشرات جيدة للتنمية المستدامة

و لكي يتم بناء مؤشرات فاعلة في قياس التنمية المستدامة لابد من تطبيق عدة معايير في كيفية الإعداد، والتي تتمثل في[1]:

- أن تعكس شيئا جوهريا وأساسيا عن جوانب المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛
- أن تكون واضحة ودقيقة ويمكن فهمها وتقبلها من المجتمع؛
- أن تكون قابلة للقياس، ويمكن التنبؤ بها أو توقعها؛
- أن تقوم على بيانات متاحة أو يمكن جمعها بسهولة؛

[1] عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، مرجع سبق ذكره، ص ص (262، 263).

- أن تكون ذات طبيعة حساسة للتغير عبر الزمان وعبر المكان؛
- أن تكون حقيقية وتعكس الواقع؛
- أن تساعد على المقارنة مع مناطق أخرى؛
- أن تكون على صلة بالقضية أو الموضوع المراد دراسته؛
- أن تكون ذات مرجعية ولها قيمة حدية متاحة.

المطلب الثاني: أنواع مؤشرات التنمية المستدامة

تطورت أعداد وأنواع المؤشرات والمعاملات الخاصة بقياس التنمية المستدامة بشكل مستمر نتيجة تطور مفهوم ومحتوى عملية التنمية،[1] وفيما يلي يتم التعرف على أبرز هذه الأنواع.

الفرع الأول: المؤشرات الأساسية والثانوية للتنمية المستدامة

أدى الاهتمام العالمي بالتنمية المستدامة إلى السعي نحو اعتماد مؤشرات واضحة لقياس التنمية المستدامة،[2] ولعل المؤشرات الأكثر دقة وشمولية وقدرة على عكس حقيقة التطور في مجال التنمية المستدامة قد طورتها لجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة،[3] لتصدر بذلك كتابا حول مؤشرات التنمية المستدامة يتضمن نحو 134 مؤشرا مجمعة في أربع فئات أساسية اقتصادية واجتماعية وبيئية ومؤسسية، ومنظمة على الشكل (ضغط، حالة، استجابة).[4]

---

[1] إبراهيم العيسوي، **التنمية في عالم متغير – دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها**– الطبعة الثانية، دار الشروق للنشر، القاهرة، 2001م، ص101.

[2] هادي أحمد الفراجي، مرجع سبق ذكره، ص 188.

[3] عبد الرحمان سيف سردار، مرجع سبق ذكره، ص 179.

[4] اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، **وضع واستخدام المؤشرات القابلة للتطبيق فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة**، الأمم المتحدة، طنجة، المغرب، مارس 2001م، ص 10.

- **مؤشرات الضغط:** تصف هذه المؤشرات الضغوطات التي تمارسها النشاطات الاقتصادية والبشرية على البيئة .
- **مؤشرات الحالة:** تصف هذه المؤشرات الحالة الراهنة للتنمية المستدامة، مثل نوعية الهواء والماء وحالة بعض القطاعات التنموية كالصحة والتعليم .
- **مؤشرات الاستجابة:** وهي مؤشرات توضح ردة فعل الأطراف الفاعلة في إقامة التنمية المستدامة والتدابير المتخذة من طرفها، مثل نفقات تجديد وحماية البيئة، المساعدات التنموية.[1]

أولا: المؤشرات الاقتصادية

تعتبر المؤشرات الاقتصادية من أهم المؤشرات المتعلقة بالتنمية المستدامة، على اعتبار أن عملية التنمية في بدايتها تعني بصورة مباشرة المجال الاقتصادي، كما أن الاستدامة تتعلق بالموارد الاقتصادية و المتاحات من الإمكانيات الاقتصادية قصد تحقيقها،[2] فالمؤشرات الاقتصادية عبارة عن معطيات وإحصائيات كمية تصف الوضعية الاقتصادية لدولة ما في فترة ما،[3] ونميز ضمن هذه الفئة بين مؤشرات البنية الاقتصادية ومؤشرات أنماط الاستهلاك والإنتاج.

[1] عمر شريف، **الطاقة الشمسية وحماية البيئة كإستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة**، الملتقى الوطني الخامس اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، أيام(21-22) أكتوبر 2008م، ص 162.

[2] محمد طاهر قادري، مرجع سبق ذكره، ص 182.

[3] عبد الله خبابة، **تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص155.

1- المؤشرات المتعلقة بالبنية الاقتصادية

ومن أهم مؤشرات البنية الاقتصادية لدولة ما، ما يلي:[1]

أ- **الأداء الاقتصادي:** ويمكن قياسه من خلال:

- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛
- نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ب-**التجارة:** ويمكن قياسها من خلال:

- الميزان التجاري مابين السلع والخدمات .

ج- الحالة المالية: ويمكن قياسها من خلال:

- نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي؛
- نسبة المساعدات الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

2- المؤشرات المتعلقة بأنماط الإنتاج والاستهلاك

إن أهم مؤشرات الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية في التنمية المستدامة تتمثل في: [2]

أ- **استهلاك المادة:** وتقاس ب:

- مدى كثافة استخدام المادة في الإنتاج (والمقصود بالمادة هنا كل المواد الخام الطبيعية).

ب- **استخدام الطاقة:** وتقاس عن طريق:

- الاستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد؛
- نسبة الطاقة المتجددة من الاستهلاك السنوي؛

---

[1] عبد الرحمن الهيتي نوزاد، حسن إبراهيم المهندي، **التنمية المستدامة في دولة قطر- الانجازات والتحديات**- الطبعة الأولى، اللجنة الدائمة للسكان للنشر، قطر، 2008م، ص ص(25، 26).

[2] المرجع السابق، ص26.

- كثافة استخدام الطاقة .

ج- **توليد النفايات وإدارتها:** وتقاس ب:

- كمية إنتاج النفايات الصناعية والمنزلية ؛
- إنتاج النفايات الخطرة ؛
- إنتاج النفايات المشعة ؛
- إعادة تدوير النفايات .

د- **النقل والمواصلات:** وتقاس بـ:

- المسافة التي يتم قطعها سنويا لكل فرد مقارنة بنوع المواصلات (سيارة خاصة، طائرةّ، باخرة، مواصلات عامة، دراجة هوائية أو نارية).

ثانيا: المؤشرات الاجتماعية

على الرغم من أن المؤشرات الاجتماعية لا تلقى نفس الاهتمام والعناية كتلك التي تحظى بها المؤشرات الاقتصادية، إلا أن التنمية المستدامة تسعى في حقيقة الأمر إلى تحسين المستوى الاجتماعي العام،[1] ويتم التمييز ضمن هذه الفئة بين ست قضايا هي: المساواة الاجتماعية، الصحية العامة، التعليم، السكن، السكان، الأمن.

1- المساواة الاجتماعية: ولقياس المساواة الاجتماعية تم اختيار عدة مؤشرات رئيسية هي:[2]

أ- **الفقر:** ويقاس بـــ:

[1] محمد الطاهر قادري، مرجع سبق ذكره، ص 187.

[2] عبد الرحمن الهيتي نوزاد، حسن إبراهيم المهندي، **التنمية المستدامة في دولة قطر- الانجازات والتحديات**-، مرجع سبق ذكره، ص 23.

- عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر.

ب-**البطالة:** وتقاس بـــ:

- عدد السكان العاطلين عن العمل كنسبة من إجمالي السكان.
- **ج- المساواة في النوع الاجتماعي:** ويتم قياسها من خلال مقارنة معدل أجر المرأة بمعدل أجر الرجل.

2- الصحة العامة

وتتمثل المؤشرات الرئيسية للصحة فيما يلي:[1]

أ- **حالة التغذية:** وتقاس بـــ:

- متوسط عدد السعرات الحرارية اليومية التي يحصل عليها الفرد مقارنة بالمتوسط العالي.

ب-معدلات الوفاة: وتقاس بـــ:

- معدلات وفيات الأطفال تحت سن خمس سنوات؛
- العمر المتوقع عند الولادة.

ج- **الإصحاح:** ويقاس بـــ:

- نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب صحية وتتوافر لديهم مرافق تنقية المياه.

د- **الرعاية الصحية:** وتقاس بـــ:

- نسبة السكان القادرين على الوصول إلى الخدمات الصحية ؛
- نسبة التطعيم ضد الأمراض المعدية لدى الأطفال ؛

[1] عبير عبد الخالق، مرجع سبق ذكره، ص ص (112، 113).

- نسبة استخدام موانع الحمل .

3- **التعليم:** وأهم مؤشرات التعليم هي: [1]

أ- مستوى التعليم: ويقاس بـ:

- نسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس من التعليم الابتدائي.

ب-مستوى الأمية: وتقاس بـ:

- نسبة الكبار غير المتعلمين في المجتمع.

4- **السكن:** ويقاس عادة بـ: [2]

- نسبة مساحات السقوف في الأبنية لكل شخص.

5- **السكان:** وتقاس بمؤشر: [3]

- معدل النمو السكاني.

6- **الأمن:** ويقاس عادة بـ: [4]

- عدد الجرائم المرتكبة لكل 100 ألف شخص من سكان الدولة.

---

[1] عاشور مزريق، قدور بن نافلة، **التنمية المستدامة في الوسط الصناعي بين إلزامية التشريعات البيئية والالتزام المؤسسي**، الملتقى الوطني الأول" التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، أيام(15-16) جانفي 2011م، ص 7.

[2] عبير عبد الخالق، مرجع سبق ذكره، ص 114.

[3] محمد طاهر قادري، مرجع سبق ذكره، ص 194.

[4] عبد الرحمن سيف سردار، مرجع سبق ذكره، ص 185.

ثالثا: المؤشرات البيئية

تعتبر المؤشرات البيئية جزءا لا يتجزأ من مؤشرات التنمية المستدامة وتساهم في تحقيق أهدافها عن طريق مراقبة الوضع القائم للبيئة والموارد الطبيعية، ويمكن حصر أهم المؤشرات البيئية في النقاط التالية:

1- الغلاف الجوي:

وهناك ثلاث مؤشرات أساسية تتعلق بالغلاف الجوي، وهي:[1]

أ- **التغير المناخي:** ويتم قياسه من خلال:

- تحديد انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون.

ب-**سمك طبقة الأوزون:** ويتم قياسها ب:

- استهلاك المواد المستنزفة للأوزون.

ج- نوعية الهواء: ويتم قياسها ب:

- تركيز ملونات الهواء في الهواء المحيط في المناطق الحضرية.

2- **الأراضي:** ومن أهم المؤشرات المتعلقة باستخدامات الأراضي، ما يلي: [2]

أ- **الزراعة:** ويتم قياسها ب:

- مساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية للأرض ؛
- استخدام المبيدات والمخصبات الزراعية .

---

[1] عدنان فرحان الجوارين، **التنمية المستدامة في العراق- الواقع والتحديات**- ، أوراق اقتصادية، شبكة الاقتصاديين العراقيين، ص 6. متاح على الموقع: IRaqieconomists.net تاريخ الاطلاع 28 أوت 2016م.

[2] عبير عبد الخالق، مرجع سبق ذكره، ص 116.

ب-**الغابات:** ويتم قياسها ب:

- مساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية ؛
- معدل قطع الغابات ؛
- كثافة استغلال أخشاب الغابات .

ج- **التصحر**: ويتم قياسه ب:

- نسبة الأراضي المتصحرة إلى مساحة الأراضي الكلية.

د- **الحضرنة:** وتقاس ب:

- مساحة الأراضي المستخدمة كمستوطنات بشرية دائمة أو مؤقتة.

3- البحار والمحيطات والمناطق الساحلية

تتمثل المؤشرات المستخدمة للمحيطات والبحار والمناطق الساحلية في: [1]

أ- **المناطق الساحلية:** وتقاس ب:

- تركيز الطحالب في المياه الساحلية ؛
- نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية .

ب-**مصائد الأسماك:** وتقاس ب"

- الكميات التي يتم صيدها سنويا من الأنواع التجارية الرئيسية .

[1] عبير عبد الخالق، مرجع سبق ذكره، ص 116.

4- المياه العذبة:

ويتم قياس التنمية المستدامة في مجال المياه العذبة بمؤشرين رئيسيين هما: [1]

أ- **نوعية المياه:** وتقاس ب

- تركيز الأكسجين المذاب عضويا؛
- نسبة البكتيريا المعوية في المياه.

ب-كمية المياه: وتقاس ب:

- نسبة كمية المياه السطحية والجوفية التي يتم منحها واستنزافها سنويا مقارنة بكمية المياه الكلية.

5- التنوع الجوي:

يتم قياس التنوع الجوي من خلال مؤشرين أساسيا هما: [2]

أ- **الأنظمة البيئية:** وتقاس ب:

- نسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية للدولة .

ب-**الأنواع:** وتقاس ب:

- نسب الكائنات الحية المهددة بالانقراض.

رابعا: المؤشرات المؤسسية

وهي مؤشرات تعبر عن مدى تطور الجانب المؤسساتي في تطبيق وتطوير الإدارة البيئية، وتتضمن هذه المؤشرات القوانين والتشريعات والأطر المؤسسية التي تحكم التنمية المستدامة، وتتمثل أهم هذه المؤشرات المؤسسية فيما يلي:

---

[1] زواوية حلام، مرجع سبق ذكره، ص ص (275، 276).

[2] سهام حرفوش وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 14.

1- تنفيذ الاتفاقيات الدولية المبرمة: ويتم من خلاله معرفة لدول التي صادقت على الاتفاقيات الدولية الخاصة بالتنمية المستدامة ومدى التزام الدول ببنود هذه الاتفاقيات.

2- البحث والتطوير: ويتم قياسها من خلال :

- معرفة نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي.[1]

3- الاستخدام التقني: وتقاس ب:

- خطوط الهاتف الرئيسية لكل 100 نسمة؛
- عدد المشتركين في الهاتف المحمول لكل100 نسمة؛
- عدد الحواسيب الشخصية لكل 100 نسمة؛
- عدد مستخدمي الانترنت لكل 100 نسمة.[2]

الفرع الثاني: المؤشرات المركبة للتنمية المستدامة

يعرف المؤشر المركب باسم الدليل أو المعامل ، وهو عبارة عن " مقياس تركيبي أو تجميعي لعدد من المؤشرات المختارة التي يتم توليفها بطريقة إحصائية معينة لوصف حالة أو وضع قائم ولنفس الأغراض التي يستخدم من أجلها المؤشر.[3] وفي خضم هذا الفرع يتم التعرف على بعض هذه المؤشرات.

[1] سهام حرفوش وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص (14، 15).
[2] محمد الطاهر قادري، مرجع سبق ذكره، ص ص(201-204).
[3] عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، مرجع سبق ذكره، ص 251.

أولا: مؤشر التنمية البشرية

مؤشر التنمية البشرية هو مؤشر ابتكرته هيئة الأمم المتحدة من أجل قياس تطور المجتمعات ورقيها، أي من أجل قياس التغير الذي يشمل جميع نواحي الحياة في جميع دول العالم،[1] حيث تقوم الهيئة بإصدار تقرير سنوي له منذ سنة 1990م.[2]

فمؤشر التنمية البشرية هو مؤشر يقيس الانجازات في بلد ما في ثلاث أبعاد أساسية:[3]

1- حياة مديدة وصحية: وتقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة.

2- المعرفة: وتقاس بمعدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة، ومجمل نسب الالتحاق بالدراسة الابتدائية والثانوية والعالية.

3- مستوى معيشة لائق: يقاس بإجمالي الناتج المحلي للفرد.

ثانيا: مؤشر الفقر البشري

يعتبر مؤشر الفقر البشري أحد المؤشرات المركبة التي تستخدم لقياس التنمية المستدامة، وقد أدخل لأول مرة ضمن تقرير التنمية البشرية لسنة 1997م.[4]

---

[1] وهيبة عبد الرحيم وآخرون، **واقع التنمية البشرية في الدول العربية من خلال مؤشرات عالمية**، الملتقى الدولي" تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، أيام(08-09)ديسمبر 2014م، ص 43.

[2] وديع محمد عدنان، **قياس التنمية ومؤشراتها**، مجلة جسر التنمية، المجلد(01)، الإصدار(02)، منشورات المعهد العربي للتخطيط، الكويت، فيفري 2002م، ص 12.

[3] الأمم المتحدة، **تقرير التنمية البشرية لعام 2003م**، نيويورك، 2003م، ص 341.

[4] مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، **قياس الفقر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي-تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية**-، أنقرة، 2015م، ص 13.

ويشتمل هذا المؤشر على ثلاثة أبعاد رئيسية هي:[1]

1- حياة صحية: التعرض للموت في سن مبكرة نسبيا، وتقاس بالاحتمالات عند الولادة بعدم البقاء على قيد الحياة لسن الأربعين.

2- توافر الوسائل الاقتصادية: ويقاس بالنسبة المئوية للسكان للذين لا يستخدمون مصادر مياه محسنة، والنسبة المئوية للذين لا يحصلون على خدمات صحية، والنسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من نقص الوزن.

3- التعليم: ويقاس بمعدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين.

ثالثا: مؤشر البصمة البيئية

يعتبر مؤشر البصمة البيئية أحد المؤشرات المركبة التي تستخدم بغرض قياس التنمية المستدامة، ابتكر هذا المؤشر لأول مرة من قبل باحثين من جامعة كولومبيا (REES AND WACKERNAGEL) في بداية التسعينات من القرن الماضي عندنا قاسوا مساحة الأرض المطلوبة لتزويد السكان بالموارد وكذلك قياس المساحة التي يتطلبها امتصاص نفاياتهم،[2] وتجدر الإشارة هنا إلى أن قيم هذا المؤشر تصدر ضمن تقرير الكوكب الحي الذي يصدره الصندوق العالمي لحماية الحياة البرية كل سنتين وذلك ابتداء من سنة 1998م.[3]

---

[1] مهدي صالح دواي، **دليل الفقر البشري-دراسة تحليلية لواقع الفقر العربي من منظور التنمية البشرية**-، مجلة الفتح، العدد(31)، كلية التربية الأساسية، جامعة ديالي، العراق، 2007م، ص 5.

[2] عبد الرحمن سيف سردار، مرجع سبق ذكره، ص 170.

[3] وزارة البيئة والمياه، **ملخص التقرير الوطني(2007-2010)" مبادرة البصمة البيئية للإمارات**، الإمارات العربية المتحدة، 2011م، ص6.

إذا يمكن تعريف مؤشر البصمة البيئية على أنه" مؤشر يقيس الطلب البشري الحيوي على الموارد مقيما بالمساحة المنتجة بيولوجيا من الأرض والبحر لتلبية الاحتياجات الخاصة بالسكان إضافة إلى استيعاب التلوث الناتج عن النفايات".[1] ويعرف أيضا بأنه" إجمالي ما يستهلكه سكان دولة معينة من الموارد سواءا الإنتاج الذاتي أو المستورد، وحجم الضرر الذي يولده استخدام هذه الموارد على الطبيعة".[2]

كما ويجري تقييم هذا المؤشر بالهكتار العالمي(وهو هكتار معياري لحساب معدل الإنتاجية العالمية لمساحة معينة من الأراضي والمياه في سنة معينة)، ويشمل ذلك الأراضي الزراعية والغابات وأماكن الصيد اللازمة للحصول على الغذاء واللباس والأخشاب، إضافة إلى القدرة على استيعاب الملوثات التي تنتج عن طريق الطاقة المستخدمة، كما يشمل توفير ذلك البني التحتية لممارسة الأنشطة البشرية المختلفة، ويشمل حساب البصمة البيئية أكثر من 200 مجموعة من الموارد والتي تشمل إنتاج المحاصيل والإنتاج الحيواني والأسماك وأخشاب الوقود وغيرها، كما يشمل حساب مؤشر البصمة البيئية إنتاج ثاني أكسيد الكربون.[3]

[1] خميس عبد الرحمان رداد، **المؤشرات البيئية كجزء من مؤشرات التنمية المستدامة**، المؤتمر الإحصائي العربي الثاني، لا تنمية بدون إحصاء"، الهيئة العامة للمعلومات، سرت الأربعاء، ليبيا، أيام(4،3،2) نوفمبر 2009م، ص 88.

[2] ريهام محمد عطية، **دراسة البصمة البيئية كجزء من مؤشرات التنمية في مصر**، مجلة الإسكندرية للبحوث الزراعية، المجلد(59)، العدد(03)، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2014م، ص 358.

[3] خميس عبد الرحمن رداد، مرجع سبق ذكره، ص ص(89،88).

المبحث الرابع: أثر سياسة الإنفاق العام الاستثماري على بعض المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة

في خضم هذا المبحث سيتم التطرق إلى آلية تأثير سياسة الإنفاق العام الاستثماري على كل مؤشر من المؤشرات المختارة ممثلة في كل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ،معدل البطالة و انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون ، بالإضافة إلى استعراض العديد من الدراسات التي تناولت هذه الآثار.

المطلب الأول: أثر سياسة الإنفاق العام الاستثماري على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

يعرف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حسب البنك الدولي على أنه "حاصل قسمة إجمالي الناتج المحلي الإجمالي على إجمالي عدد السكان " .

في خضم هذا المطلب سيتم تناول آلية تأثير سياسة الإنفاق العام الاستثماري على نصيب الفرد من الناتج ، ثم عرض عدة دراسات تناولت هذا الأثر .

الفرع الأول: آلية تأثير سياسة الإنفاق العام الاستثماري على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

أثبتت جل الدراسات أنه يمكن لسياسة الإنفاق العام الاستثماري أن تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي من خلال آلية المضاعف –يقصد بالمضاعف: المعامل العددي الذي يوضح مقدار الزيادة في

الناتج المحلي الإجمالي الناتجة عن الزيادة في الإنفاق العام –[1]، هاته الآلية التي أوجدها الاقتصادي "جون مينارد كينز" [2] ، هذا الأخير الذي أثبت أن للإنفاق العام الاستثماري أهمية كبيرة ، وأن زيادته تمثل أداة أساسية للرفع من الناتج المحلي الإجمالي [3]، حيث يعامل الإنفاق العام الاستثماري في كافة النماذج الكينزية على أنه متغير خارجي يسبب ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي[4]، بمعنى أنه يفترض سببية العلاقة تمتد من الإنفاق العام الاستثماري إلى الناتج المحلي الإجمالي، أي أن زيادة الإنفاق العام الاستثماري سوف تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي مما سيؤدي إلى زيادة نصيب الفرد منه[5] .

[1] أحمد علاش، **دروس وتمارين في التحليل الاقتصادي الكلي**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010م، ص ص (55، 56).

[2] عمر محمود أبو عبيدة، **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية –دراسة قياسية تطبيقية خلال الفترة 1995م–2013م** ، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، المجلد (01)، العدد(03)، عمادة البحث العلمي، جامعة القدس، 2015م، ص157.

[3] كريم سالم حسين الغالبي، **الإنفاق الحكومي واختبار قانون فاجنر في العراق للمدة (1975م–2010م) :تحليل قياسي**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (08)، العدد (25) ،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، 2012م، ص37.

[4] ماجد حسين صبيح، **تحليل أثر الإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (1996م–2014م)**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد(72)، مركز دراسات الوحدة العربية، 2015م، ص 98 .

[5] عمر محمود أبو عبيدة، مرجع سبق ذكره، ص 157 .

الفرع الثاني : بعض الدراسات التي تناولت هذا الأثر

تعددت الأبحاث والدراسات التي تناولت أثر سياسة الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي سواءا على مستوى الجزائر أو بقية الدول الأخرى –عربية كانت أو أجنبية–، إلا أنه في خضم هاته الدراسة سيتم التركيز على الدراسات التي تناولت الشق الاستثماري من هذا الإنفاق، وهو ما يتناسب مع الدراسة الحالية، ومن بين هاته الدراسات على سبيل المثال لا الحصر ما يلي :

- مقال للباحث " ماجد حسني صبيح " بعنوان "تحليل أثر الإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (1997م–2014م) "، توصل الباحث إلى نتيجة مفادها أن سياسة الإنفاق الاستثماري التي اتبعتها الدولة الفلسطينية لنفس الفترة لم تفلح في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، بل على العكس من ذلك فقد أدت إلى تراجع ملموس فيه، و هاته النتيجة تتعارض مع النظرية الاقتصادية، ويرجع الباحث ذلك إلى عدة أسباب أهمها: مرحلة التنمية والعوائق الهيكلية للاقتصاد .[1]
- مقال للباحث "سامسال " بعنوان "سياسات التوزيع وطبيعة الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الدول ذات الدخل المنخفض "، توصل الباحث في هاته الدراسة إلى أن الإنفاق العام الاستثماري الذي يشمل الاستثمار في مجال الري والطاقة والطرق والاتصالات والسكك الحديدية وكافة البنى التحتية له تأثير ايجابي قوي في الناتج المحلي الإجمالي ونموه . [2]
- مقال للباحثين " عبد النافع الزرري و عاطف بطارسة " بعنوان " أثر الإنفاق الاستثماري لكل من القطاعين العام والخاص على النمو الاقتصادي في الأردن للفترة (1990م–2012م)، توصل

[1] ماجد حسني صبيح، مرجع سبق ذكره، ص ص (96–118).

[2] Samsal joydeb, destributive politics, **nature of government spending and economic growth in low income democracy**, journal of economics, finance and administrative science, vol(16), n°(30), june 2011, p 46.

الباحثان في هاته الدراسة إلى نتيجة مفادها أن التأثير الأكبر على التنمية الاقتصادية في الأردن كان لمتغير الإنفاق العام الاستثماري يليه الإنفاق الخاص الاستثماري، ويعتبر هذا مؤشرا على مدى أهمية الاستثمارات العامة بالمقارنة مع الاستثمارات الخاصة بالإضافة إلى أنه يدل على وجود أثر ايجابي قوي لسياسة الإنفاق الاستثماري التي تتبعها الدولة على الناتج المحلي الإجمالي ونموه فيها.[1]

- مقال للباحثين " علي محمد علي و محمد داغر " حول "الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره في النمو الاقتصادي في ليبيا"، اقتصر الباحث على جزء من الإنفاق العام الاستثماري ممثلا في الإنفاق على مشروعات البنية التحتية ،حيث توصل في خاتمة بحثه إلى أن هناك تأثير ايجابي لهذا النوع من الإنفاق في الناتج المحلي الإجمالي، على الرغم من انخفاض هذا الأثر، ويرجع الباحث ضعف التأثير إلى سبب رئيسي يتمثل في محدودية المخصصات المالية الموجهة للاستثمار في البنى التحتية الأمر الذي أدى إلى انخفاض أثره على الناتج المحلي الإجمالي ونموه .[2]
- دراسة للباحث "طاوش قندوسي " حول " تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر (1970م–2012م)، هدفت هاته الدراسة بالأساس إلى توضيح تأثير سياسة الإنفاق العام وتقسيماته على الناتج المحلي الإجمالي ونموه ، ولقد توصلت هاته الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الإنفاق العام الاستثماري كان لها أثر سلبي على الناتج المحلي الإجمالي بالأساس إلى عدم كفاءة الاستثمارات العامة في الفترة المعنية بالدراسة.[3]

---

[1] عبد النافع الزرري، عاطف بطارسة ، **أثر الإنفاق الاستثماري لكل من القطاعي العام والخاص على النمو الاقتصادي في الأردن للفترة (1990م–2012م)** ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد(17)، العدد(02)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، 2015 م ، ص 126 .

[2] علي محمد علي ،محمود محمد داغر، **الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره على النمو الاقتصادي في ليبيا**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد (51)، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010م، ص ص (135، 136).

[3] طاوش قندوسي، مرجع سبق ذكره، ص ص (223–225) .

- مقال للباحثين " محمد بن عزة وشليل عبد اللطيف " بعنوان " آثار برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي –تحليل إحصائي لأثر برامج الإنفاق العام الاستثماري في الجزائر – "، ركز الباحث على الاستثمارات العامة التي تبنتها الدولة للفترة (2000م–2009م)، حيث توصل إلى نتيجة مفادها أن هناك تأثير ايجابي لسياسة الإنفاق العام الاستثماري على الناتج المحلي الإجمالي ونموه ولكن هذا التأثير ضعيف، أرجع الباحثان سبب ذلك لكون القطاع الأكثر مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي هو قطاع المحروقات، هذا الأخير الذي يتأثر بعوامل خارجية لا يمكن للدولة التحكم فيها.[1]
- دراسة للباحث "عوني فريد موسى قاقيش " حول " أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على مؤشرات الاقتصاد الكلي قبل وبعد برامج التصحيح الهيكلي (1976م–2001م)، أثبت الباحث فيها أن للإنفاق الحكومي الاستثماري تأثير ايجابي قوي على الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه في الأردن .[2]
- مقال للباحثين "بشير جعمار وآخرين " بعنوان " أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في نيجيريا"، استخدم الباحثون عدة متغيرات مستقلة من بينها الإنفاق العام الاستثماري من أجل تبيان أثر كل واحد من هاته المتغيرات على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، توصلوا في خاتمة بحثهم إلى أن هناك أثر ايجابي غير مهم للإنفاق العام الاستثماري على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

[1] محمد بن عزة ، عبد اللطيف شليل، **آثار برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي–تحليل إحصائي لأثر برامج الإنفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر –**، المجلة الجزائرية للاقتصاد و الادراة ، العدد (05) ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سيدي سعيد، معسكر، أفريل 2014م، ص 59 .

[2] عوني فريد موسى قاقيش، **أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على مؤشرات الاقتصاد الكلي قبل وبعد برامج التصحيح الاقتصادي (1976م–2001م)**، رسالة ماجيستار، علوم اقتصادية، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2005م، ص ص(114–116).

في نيجيريا، ويرجع الباحثون ضعف هذا الأثر إلى قلة المخصصات المالية الموجهة للإنفاق العام الاستثماري إذا ما قورنت بنظيرتها الموجهة للإنفاق العام الجاري .[1]

- مقال للباحث "فولادي" بعنوان "أثر الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي والعمالة والاستثمار الخاص "، قسم الباحث الإنفاق العام إلى إنفاق جاري وإنفاق استثماري، وفي جزئية من البحث أكد أن للإنفاق العام الاستثماري تأثيرات مختلفة على الناتج المحلي الإجمالي بين الايجابية والسلبية، وأرجع الباحث اختلاف هذا الأثر من دولة إلى أخرى بالأساس إلى حجم هذا الإنفاق من جهة وكيفية تخصيصه من جهة أخرى.[2]
- مقال للباحث "سالم عبد الله محمود باسويد" حول " أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في اليمن "، أكد الباحث في هذا المقال على مدى أهمية سياسة الإنفاق العام الاستثماري بشكل خاص في زيادة الناتج المحلي الإجمالي في اليمن.[3]
- مقال للباحث "ايمرانول" بعنوان "لماذا يفشل الاستثمار العام في رفع النمو الاقتصادي؟ "، اختبر الباحث في هذا المقال أثر الإنفاق العام الاستثماري على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعينة من الدول مكونة من 58 دولة بوجود متغير خارجي آخر ممثلا في الفساد، توصل الباحث إلى نتيجة مفادها أن سياسة الإنفاق العام الاستثماري قد فشلت في الرفع من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العديد من الدول المعنية بالدراسة، أرجع الباحث سبب ذلك إلى كون الفساد يقلل

---

[1] Bashir jumare and others, **impact of government expenditure on economic growth in Nigeria** ,journal of agricultural economics ,environment and social sciences, vol(03), n°(01), university of Maiduguri, Nigeria, 2016, pp (7,8) .

[2] Fouladi masoome, **the impact of government expenditure on gross domestic product (GDP)and employment and private investment** ,Iranian economic review, vol (15), n°(27), faculty of economics, university of Tehran, 2010, p 19.

[3] سالم عبد الله محمد باسويد، **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في اليمن**، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (17)، العدد (16)، جامعة الأندلس للعلوم والتقنية، ديسمبر 2017م، ص213.

من عوائد الإنفاق العام الاستثماري ويجعله غير فعال في الرفع من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بحيث غالبا ما يؤدي الفساد إلى اختلاس الأموال الموجهة لهذا الإنفاق والتي غالبا ما يتم تضخيمها، ما يؤدي إلى ضعف أو غياب تأثير هذا الأخير.[1]

- مقال للباحثين "ميلبورن وآخرون" حول "الاستثمار العام والنمو الاقتصادي"، اختبر الباحثون مدى تأثير الاستثمار العام على النمو الاقتصادي في عينة من 74 دولة حول العالم ،توصلوا في خاتمة بحثهم إلى أن الاستثمار العام له تأثير مهم في الرفع من حجم الناتج المحلي الإجمالي لكافة الدول المعنية بالدراسة في هذا المقال.[2]

المطلب الثاني: أثر الإنفاق العام الاستثماري على معدل البطالة

يعرف معدل البطالة حسب الديوان الوطني للإحصائيات على أنه "يعد بطالا كل شخص يستوفي على الشروط التالية:

- ✓ أن يكون في سن العمل أي ما بين (16 إلى 60) سنة؛
- ✓ أن يكون بدون عمل أثناء مدة التحقيق؛
- ✓ أن يكون قد قام بالبحث الجاد عن العمل؛
- ✓ أن يكون متاحا ومستعدا لأي عمل.

ويحسب معدل البطالة بنسبة السكان البطالون إلى السكان النشطون ".

---

[1] Emranul haque, **why does public investment fail to raise economic growth?**, The Manchester school journal, vol(83), n°(06) ,university of Manchester, Britain, 2015, pp(17-25).

[2] Milbourne .R and others, **public investment and economic growth** ,applied economics journal, vol(35), Rotledge Taylor and Francis group, 2003, p539.

في خضم هذا المطلب سيتم تناول آلية تأثير سياسة الإنفاق العام الاستثماري على معدل البطالة، ثم عرض عدة دراسات تناولت هذا الأثر .

الفرع الأول: آلية تأثير سياسة الإنفاق العام الاستثماري على معدل البطالة

وفقا للتحليل الكينزي فان أهمية سياسة الإنفاق العام الاستثماري في التأثير على معدل البطالة تظهر باعتبار أن هاته السياسة تمثل أحد أهم مكونات الطلب الكلي[1]، ما يعني أن الزيادة في الإنفاق العام الاستثماري تساهم في زيادة الطلب الكلي اللازم لتشغيل الجهاز الإنتاجي، هذا الأخير سيؤدي إلى رفع الطلب على التشغيل، وبالتالي توظيف اليد العاملة مما يساعد في خفض معدلات البطالة .[2]

الفرع الثاني: بعض الدراسات التي تناولت هذا الأثر

هناك الكثير من الدراسات التي تناولت أثر سياسة الإنفاق العام على معدل البطالة، وفيما يلي سيتم عرض بعض من هاته الدراسات التي ركزت على الجزء الاستثماري منه:

- مقال للباحثة "سيماء محسن علاوي " بعنوان " الإنفاق الاستثماري الحكومي وأهميته في معالجة مشكلة البطالة في العراق للمدة (2003م-2008م)، توصلت الباحثة إلى نتيجة مهمة مفادها أن سياسة الإنفاق العام الاستثماري لم تخفض معدلات البطالة نظرا لقلة الطلب على العمل، وترجع

[1] البشير جعيد، محمد الطاهر قادري، **مختارات من الاقتصاد الدولي -في ظل تحديات أخطبوط العولمة-** ، الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2016م، ص ص(67-70) .

[2] Sum map ,**marché du travail et emploi au Cambodge :contraintes a court terme et enjeux a long terme** ,thèse de doctorat ,sciences économiques et de gestion ,université lumière Lyon 2 ,France ,février 2007 ,pp(68-73).

الباحثة سبب ذلك بالأساس إلى انخفاض حجم النفقات الاستثمارية مقارنة بالنفقات الجارية في الموازنة العراقية من جهة وعدم توفر الأمن والاستقرار السياسي من جهة أخرى.[1]

- دراسة للباحثين "بلقاسم رحالي وركن الدين فلاك " بعنوان "دراسة تحليلية قياسية لأثر الاستثمار العمومي على البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970م–2010م)، توصل الباحثان في نهاية بحثهما إلى نتيجة أساسية مفادها أن هناك تأثير سلبي قوي لسياسة الإنفاق العام الاستثماري في الجزائر على معدل البطالة، إذ ساهمت هاته السياسة في التقليل من حدة هاته الظاهرة بشكل كبير، وأرجع الباحثان سبب ذلك إلى ضخامة الاستثمارات العامة المنفذة من طرف الحكومة الجزائرية لنفس الفترة .[2]
- دراسة للباحثين "كمال الدين بن عيسى ومراس محمد " بعنوان "أثر الإنفاق العام على الدخل والتوظيف وتوزيع الدخل ومستوى الأسعار في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين (2001م–2014م) –مع وضع نماذج قياسية مقترحة لذلك–، ركز الباحثين في هاته الدراسة على الشق الاستثماري في الإنفاق العام، حيث توصلا إلى نتيجة مفادها أن هناك تأثير ايجابي لسياسة الإنفاق العام الاستثماري على التوظيف، من خلال فتح مناصب للشغل، إلا أن هذا التأثير ضعيف نسبيا، ويرجع الباحثان ذلك إلى سبب واحد هو نقص الرقابة على هذا الإنفاق .[3]

---

[1] سيماء محسن علاوي، **الإنفاق الاستثماري الحكومي وأهميته في معالجة مشكلة البطالة في العراق للمدة (2003م–2008م)**، مجلة دنانير، المجلد (01)، العدد(06)، كلية الاقتصاد و الإدارة، الجامعة العراقية، العراق، 2014م، ص ص (21،22).

[2] بلقاسم رحالي، ركن الدين فلاك، **دراسة تحليلية قياسية لأثر الاستثمار العمومي على البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970م–2010م)**، مداخلة بالملتقى الدولي "إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة "، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، يومي (15،16)نوفمبر 2011م، ص12 .

[3] كمال الدين بن عيسى، محمد مراس، **أثر الإنفاق العام على الدخل والتوظيف وتوزيع الدخل ومستوى الأسعار في الجزائر –في الفترة الممتدة بين (2001م–2014م) –مع وضع نماذج قياسية مقترحة لذلك–**، المؤتمر الدولي "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001م–2014م)، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة فرحات عباس ،سطيف 1، أيام (11،12) مارس 2013م، ص 2.

- مقال للباحثين "فينسنت وآخرون " بعنوان "هل يؤثر الإنفاق العام على البطالة في الأسواق الناشئة؟"،قسم الباحثون في هذه الدراسة الإنفاق العام إلى شقين الجاري والاستثماري، بالإضافة إلى أنهم قد استخدموا عدة متغيرات خارجية أخرى كالاستثمار الخاص من أجل إبراز الأثر الذي ستحدثه مختلف هذه المتغيرات على البطالة، وقد أكدوا في نهاية بحثهم على وجود أثر قوي لسياسة الإنفاق العام الاستثماري في الحد من ظاهرة البطالة مقارنة بالمتغيرات الاقتصادية الأخرى .[1]
- دراسة للباحثين "ماتسوماي و ريو "حول "آثار الإنفاق الحكومي على البطالة " ،توصل الباحثان إلى أن لسياسة الإنفاق العام الاستثماري –التي ركز الباحثان عليها في خضم هذا البحث– من شأنها أن تحد من معدلات البطالة المرتفعة حيث تعزى قناة الحد من هاته الظاهرة بشكل رئيسي إلى الزيادة من إجمالي الطلب الكلي في اليابان.[2]
- دراسة للباحثين "بروكنر و بابا " بعنوان "التوسع المالي :البطالة ومشاركة القوى العاملة –النظرية والأدلة –، قام الباحثان في هاته الدراسة بفحص تأثير الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري على متغيرات سوق العمل وبوجه الخصوص معدل البطالة في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ،توصل الباحثان إلى أنه يمكن لسياسة الإنفاق العام أن تؤدي إلى زيادة في معدلات البطالة وليس خفضها، وهذه النتيجة كانت متوافقة مع حالة عدة بلدان من بلدان المنظمة ، وهذا مناف لما جاءت به النظرية الكينزية، ويرجع الباحثان سبب استنباط هاته النتيجة إلى إدخالهم لمتغير خارجي آخر يتمثل في تنوع العمال الذين تختلف لديهم شروط العمل، حيث وجد الباحثان في عينة من دول المنظمة أنه كلما زاد الإنفاق العام الاستثماري ازداد عدد البطالين ذلك يعود إلى عدم مشاركة

[1] Vincent and others, **does public spending affect unemployment in an amerging marcket?** ,risk governance and control :financial markets and institutions journal ,vol(07) ,issue(01) ,Virtus interpress ,winter 2017 ,p32.

[2] Matsumae T, Roy h, **impacts of government spending on unemployment** ,discussion paper series, n°329, economic and social research institute, Tokyo, Japan, march 2016, p1.

الكثيرين ممن ليس لديهم أي حافز في طلب العمل لعدم توفر شروط تلائم متطلباتهم مما يزيد في معدلات البطالة .[1]

- دراسة للباحث "باكر إبراهيم ناصر إسحاق " حول " أثر الإنفاق الحكومي على مؤشرات الاقتصاد الكلي –دراسة حالة السودان للفترة مابين (2010م–2015م) "، توصل الباحث فيها إلى نتيجة مفادها عدم تمكن الإنفاق العام الاستثماري من خفض معدلات البطالة في السودان في الفترة المعنية بالدراسة، حيث أرجع الباحث سبب حدوث ذلك إلى إهمال الحكومة للإنفاق الاستثماري مما أدى إلى تفاقم المشكلة بدلا من حلها.[2]

المطلب الثالث: أثر سياسة الإنفاق العام الاستثماري على انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون

تعرف انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون حسب مركز تحليل معلومات ثاني أكسيد الكربون في الولايات المتحدة وحسب البنك الدولي كذلك على أنها "تلك الانبعاثات التي تنتج أساسا من حرق الوقود الأحفوري ومختلف العمليات الصناعية (أبرزها صناعة الاسمنت) بالإضافة إلى حرق النفايات ".

في خضم هذا المطلب سيتم تناول آلية تأثير سياسة الإنفاق العام الاستثماري على انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، ثم عرض عدة دراسات تناولت هذا الأثر.

---

[1] Bruckner M ,Pappa E, **fiscal expansions : unemployment and labor force partipation – theory and evidence** , International economic review, vol(53), issue(04), the economics department , university of Pennsylvania, USA, November 2012, pp (25,26).

[2] باكر إبراهيم ناصر إسحاق، **أثر الإنفاق الحكومي على مؤشرات الاقتصاد الكلي: دراسة حالة السودان في الفترة مابين (2010م–2015م)** ، رسالة ماجيستار، علوم اقتصادية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية والسياسية، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم، السودان، (2016م–2017م)، ص ص (80،81) .

الفرع الأول: آلية تأثير سياسة الإنفاق العام الاستثماري على انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون

استنادا على الدراسات المتاحة، يتضح أن سياسة الإنفاق العام الاستثماري يمكن أن تؤثر على انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، ومع ذلك فان هذا التأثير أكثر تعقيدا مما يبدو، حيث يتم تحقيق هذا التأثير من خلال مسارات مختلفة، بمعنى أنه يمكن لسياسة الإنفاق العام الاستثماري أن تؤثر عليه بسلسلة من المتغيرات الوسيطية مثل التكنولوجيا والتقنية النظيفة بيئيا، النمو الاقتصادي، استهلاك الطاقة[1]، التي تؤثر بدورها على انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، بالإضافة إلى ذلك فان سياسة الإنفاق العام لديها تأثير على شكل حرف **U** معكوس على انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون[2]، ففي المرحلة الأولى، تقوم الحكومات باستثمارات كافية في الإنتاج، لكن هاته الاستثمارات غير كافية في خفض الانبعاثات ونتيجة لذلك تزيد انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون تدريجيا، وبالتالي من غير المرجح أن تنخفض في بداية عملية التنمية، وفي مرحلة لاحقة من التنمية ومع تحول أنماط التطوير تقوم الحكومة بزيادة الاستثمارات الموجهة للحد من الانبعاثات دون أن تتسبب في أي ضغط هبوطي للرفاهية.[3]

---

[1] قيس حسن علوان، سعيد محمود الطراونة، **الآثار المتبادلة بين النمو الاقتصادي و انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في إطار فرضيات منحنى كوزنتس البيئي: دراسة حالة الأردن**، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد (01)، العدد(02)، الجامعة الأردنية، 2014م، ص ص(97-99).

[2] علي مصطفى العساف، طالب عوض وراد، **أثر الانفتاح على انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون: دراسة حالة الأردن**، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد (04)، العدد(02)، 2017م، ص 136.

[3] Zhang wg and others, **government investment co2 emission and co2 reduction : evidence from Chinese provincial panel data** ,Ecological economy, vol (31), n° (07) ,ELSEVIER , 2015, pp (14-21).

الفرع الثاني : بعض الدراسات التي تناولت هذا الأثر

تعددت الدراسات التي تعنى بالعوامل المؤثرة على انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، في حين أن الدراسات التي تناولت أثر السياسة المالية عموما ،ركز معظمها على تأثير سياسات الضرائب، أما آثار سياسة الإنفاق العام الاستثماري على وجه الخصوص فنادرا ما تم التطرق إليها، ولعل من بين هاته الدراسات ما يلي:

- مقال أعده الباحث " لينغيون هي وآخرون " بعنوان "أثر الاستثمار العام على انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون: تحليل تجريبي لثلاثين مقاطعة في الصين باستخدام البانل داتا "، توصل الباحثون في هاته الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن زيادة 1 % من الإنفاق العام الاستثماري يثبط انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بنسبة 0.58% من خلال تأثيره على كفاءة الطاقة، بالإضافة إلى أن هناك اختلالات إقليمية كبيرة في تأثيرها أي أن تأثيرها يختلف من إقليم إلى آخر حيث تم تصنيف تأثير الإنفاق العام الاستثماري في الحد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في 30 مقاطعة من البلد إلى خمسة فئات (قوي ، قوي نسبيا ، متوسط ، ضعيف نسبيا ، ضعيف).[1]
- مقال للباحثين "ماهيش وجاسمين " بعنوان "دور الاستثمار العام في الطاقة المتجددة في الهند :من أجل الحد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون "، توصل الباحثين من خلال هاته الدراسة إلى نتيجة مهمة مفادها أن الاستثمار العام في الطاقة المتجددة في الهند على نطاق واسع قد ساهم في خفض

[1] Lingyun he and others, **the impact of government investment on the carbon emissions reduction effect: an empirical analysis of panel data from 30 provinces and municipalities in China** , Plos One, California, july 20,2017, pp (4-17) .

انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بشكل فعال، أي انه ساعد على خلق اقتصاد مستدام منخفض الكربون. [1]

- مقال للباحث "بينغ يو " بعنوان " سلوك استثمار الحكومة ،مستوى التنمية الاقتصادية و انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون: تحليل تجريبي لحالة الصين باستخدام نموذج البانل "، توصل الباحث في خضم هاته الدراسة إلى أن سياسة الإنفاق العام الاستثماري لها تأثير واضح في خفض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون من خلال دعم المشروعات العامة للحفاظ على الطاقة والحد من الانبعاثات، أي دعم المشاريع العامة ومساعدتها على الاستفادة من التقنيات الجديدة بغرض تحسين كفاءة الطاقة وتقليل التلوث البيئي وبالتالي تقليل انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون.[2]
- مقال للباحثتين "باولا غارون و لوكا غريلي " بعنوان "هل هناك علاقة ارتباط بين الإنفاق العام في مجال الطاقة و انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون –دراسة تجريبية–، توصلت الباحثتان إلى أن هناك علاقة ايجابية بين الإنفاق العام على البحث والتطوير في مجال الطاقة وكفاءة الطاقة على مستوى الدول المعنية بالدراسة، ولكن على الرغم من ذلك فان هذا الإنفاق لم يخفف انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في المدى القصير، مما يعني أن الإنفاق على البحث والتطوير يكون له تأثير قوي وفريد في

[1] Mahesh A, Jasmine K, **role of public investment in renewable energy in India : an alternative to co2 mitigation**, renewable and sustainable energy reviews, vol (26), ELSEVIER , 2013, pp(414-424).

[2] Peng y, **investment behavior of government ,the level of economic development and carbon emission: an empirical analysis based on Chinese provincial panel data** ,comparative economic and social systems, vol(03), ELSEVIER , 2013, pp(92-99).

تحقيق أهداف ابتكار الطاقة ومن ثم تخفيف انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون على المدى الطويل فقط .[1]

- مقال للباحثين "لوبيز رامون وآخرون" حول "الإنفاق المالي والبيئة :النظرية والتطبيق"، توصل الباحثون في هاته الدراسة إلى جملة من النتائج أبرزها أن حماية البيئة مجال لا يملك فيه القطاع الخاص سوى القليل من الحوافز للاستثمار، و أن تخصيص الإنفاق الحكومي لصالح أنشطة ما إما أن تزيد أو تخفض من شدة انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، فالإنفاق على الأنشطة كثيفة الاستهلاك للطاقة تؤدي إلى زيادة حدة التلوث، في حين أن الإنفاق الحكومي على البحث والتطوير الذي يؤدي إلى توفير و استخدام تقنيات أنظف من شأنه أن يؤدي إلى خفض انبعاثات الغازات الملوثة بما فيها غاز ثاني أكسيد الكربون .[2]
- مقال للباحثين "فرناندیز وآخرون" بعنوان "الابتكار من أجل الاستدامة: تأثير إنفاق البحث والتطوير على انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون"، توصل الباحثون في خاتمة بحثهم إلى نتيجة مفادها أن الإنفاق العام على البحث والتطوير يمكن اعتباره محركا أساسيا للنمو الاقتصادي الأقل تلويثا للبيئة، حيث يؤدي المستوى الأعلى من النشاط الاقتصادي إلى مستوى أعلى من استهلاك الطاقة ومنه زيادة

[1] Paola garrone ,luca grilli, **is there a relationship between public expenditure in energy (R and D) and carbon emissions per GDP ? an empirical** investigation ,energy policy, vol(38), ELSEVIER , 2010, pp(7-11) .

[2] Lopez Ramon and others, **fiscal spending the environment: theory and empirics**, journal of environmental economics and management, vol (62), USA, 2011, pp(192,193).

انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون من ناحية، ومن ناحية أخرى تؤدي العمليات المبتكرة إلى استهلاك أقل للطاقة وبالتالي تخفيض مستوى هاته الانبعاثات .[1]

[1] Fernandez Y and others, **Innovation for sustainability: the impact of research and development on co2 emissions**, journal of cleaner production, vol (170), ELSEVIER, January 2018, pp (14-16).

الخلاصة

تناول هذا الفصل الإطار النظري لأثر سياسة الإنفاق العام الاستثماري على بعض المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة، حيث تم التطرق في بدايته إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة، هذا المفهوم الذي مر بالعديد من المراحل والمحطات إلى أن ساد مفهوم التنمية التي تحقق التكامل بين مختلف الأبعاد الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ثم استعراض كيفية قياس التنمية المستدامة، وذلك من خلال التطرق إلى مختلف المفاهيم المرتبطة بمؤشراتها، وتصنيفات هاته الأخيرة التي تمثلت في كل من المؤشرات الاقتصادية والمؤشرات الاجتماعية والمؤشرات البيئية والمؤشرات المؤسسية، بالإضافة إلى عدة مؤشرات مركبة كدليل التنمية البشرية وغيره.

ليختتم هذا الفصل بدراسة أثر سياسة الإنفاق العام الاستثماري على بعض المؤشرات المختارة، والمتمثلة في كل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، معدل البطالة، و انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، بحيث تم التطرق في هذا الجزء إلى آلية تأثير السياسة المعنية بالدراسة بالإضافة إلى استعراض العديد من الدراسات التي تناولت هذا الأثر.

الفصل الثالث: تحليل مسار الإنفاق العام الاستثماري في الجزائر للفترة (1999-2014)

الفصل الثالث: تحليل مسار الإنفاق العام الاستثماري في الجزائر خلال الفترة (1999-2014)

تمهيد

اتخذت الجزائر كغيرها من الدول قضية التنمية المستدامة قضيتها الأولى، وفي سبيل ذلك اتخذت سياسة الإنفاق العام الاستثماري أداة أساسية للوصول إلى ذلك خاصة في خضم الفترة ما بين (1999م-2014م)، و ذلك كنتيجة للبحبوحة المالية التي عاشتها الدولة لنفس الفترة ،وعلى ضوء ما تقدم سيتم التطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: تطور الإنفاق العام الاستثماري ضمن سياسة الإنفاق العام الإجمالي في الجزائر؛

المبحث الثاني: هيكل الإنفاق العام الاستثماري في خضم برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001م-2004م)؛

المبحث الثالث: هيكل الإنفاق العام الاستثماري في خضم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005م-2009م)؛

المبحث الرابع: هيكل الإنفاق العام الاستثماري في خضم برنامج التنمية الخماسي(2010م-2014م).

المبحث الأول: تطور الإنفاق العام الاستثماري ضمن سياسة الإنفاق العام الإجمالي في الجزائر

في خضم هذا المبحث سيتم التطرق إلى تطور الإنفاق العام الاستثماري ضمن سياسة الإنفاق العام الكلية في خضم الفترة المعنية بالدراسة (1999م-2014م) مرورا بأهم المحطات والتطورات التي شهدها خلال الفترة السابقة للدراسة .

المطلب الأول: لمحة عن تطور الإنفاق العام الاستثماري للفترة(1963م-1998م)

لقد مر تطور الإنفاق العام الاستثماري عموما، والإنفاق العام الاستثماري خصوصا بعدد مراحل منذ الاستقلال، إذ ارتبط تطوره بطبيعة الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي السائد في كل مرحلة منها، ولعل أبرز هته المراحل هي:

- **المرحلة الأولى(مابين سنتين 1963م و1986م):** وهي المرحلة التي تلت الاستقلال مباشرة ، والتي شهد فيها إجمالي الإنفاق العام عدة تقلبات بين الارتفاع والانخفاض، إذ غلب عليها الارتفاع على طول الفترة ولكن بنسب محتشمة، حيث بلغت أعلى نسبة نمو لها سنة 1982م بمعدل قدره 47.96% وبمبلغ 100306 مليون دينار جزائري وفي المقابل شهد الإنفاق العام الاستثماري لنفس السنة أكبر نسبة له من إجمالي الإنفاق العام بلغت 57.52% وبمبلغ قيمته 57702 مليون دينار

جزائري -الجدول رقم(04)-، ويرجع ذلك بالأساس إلى شروع الدولة في تطبيق المخطط الخماسي الأول المبرمج للفترة(1980م-1985م).[1]

- **المرحلة الثانية(مابين 1986م-1998م):** تميزت هذه المرحلة بعدة أحداث سياسية واقتصادية أبرزها أزمتي انهيار أسعار النفط لسنة 1986م[2] والأزمة الأمنية في بداية التسعينات من القرن الماضي[3] بالإضافة إلى تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي[4]، مما اضطر الدولة لإتباع سياسة تقشفية آنذاك بالتعاون مع مؤسسات التمويل الدولية تحت مسمى سياسات الإصلاح الاقتصادية[5]، إذ يلاحظ بشكل عام تسجيل أثر سلبي على مختلف مؤشرات الإنفاق العام، بحيث سجل أقل معدل نمو للإنفاق العام الإجمالي سنة 1987م قدر ب (-15.62%) وبقيمة 108000مليون دينار جزائري، وفي المقابل انخفض الإنفاق العام الاستثماري بمعدل(-26.22%) تكون قيمته 45000 مليون دينار جزائري، لترجع للارتفاع مجددا في السنوات اللاحقة ولكن بمعدلات ضئيلة جدا بلغت ذروتها سنة 1995م إذ بلغ معدل نموها(37.28%) و (40.04%) لكل من الإنفاق العام الإجمالي والإنفاق الاستثماري على التوالي-الجدول رقم (04)، ويعزى هذا الارتفاع بالأساس إلى تحسن الإيرادات العامة للدولة نظرا لارتفاع أسعار البترول التي عرفت انتعاشا ملحوظا آنذاك، حيث بلغ سعر

---

[1] عائشة بوشيخي، **الإنفاق العام على التنمية الاقتصادية وأثره على سوق العمل- حالة الجزائر**، الملتقى الدولي الأول حول" البدائل التنموية الاقتصاديات العربية وترشيد استغلال الموارد" كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، أيام(21-22) نوفمبر 2012م، ص ص(3-12).

[2] عبد الرحمن تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر -الواقع والآفاق -** ، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011م، ص48 .

[3] محمد الطاهر قادري، مرجع سبق ذكره ، ص ص(119،120).

[4] Abdrrahim chibi et autres, **The Macroeconomic Effects of fiscal policy shocks in Algeria: Ampirical study** , working paper series, n° 536, Economic Research Forum, Egypt ,2010 , p08 .

[5] Rachid Boudjema, **Economie du développement de l'Algérie(1962-2010),** volume(02) édition khaldounia pour publication, Alger, 2011; pp(55-98).

البرميل27.73 دولار سنة 1990م بسبب حرب الخليج، بعدما انخفض إلى أقل من 10 دولار في خضم أزمة 1986م.

الجدول رقم (04): تطور مؤشرات الإنفاق العام في الجزائر للفترة (1963م-1998م)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	الإنفاق العام الاستثماري			الإنفاق العام الجاري			الإنفاق العام الإجمالي	
	المبلغ	معدل النمو%	نسبته للإجمالي%	المبلغ	معدل نمو %	نسبته للإجمالي%	المبلغ	معدل نموه %
1963	433	-	16.21	2237	-	83.79	2670	-
1964	741	71.13	26.37	2070	7.46-	73.63	2811	5.28
1965	491	33.13-	15.11	2757	33.18	84.89	3248	15.54
1966	954	94.29	25.11	2845	3.19	74.89	3799	16.96
1967	819	14.15-	19.42	3398	19.43	80.58	4217	11.00
1968	1247	52.25	26.82	3404	00.17	73.18	4651	10.29
1969	1976	58.46	35.6	3576	5.05	64.4	5552	19.37
1970	1308.7	33.77-	18.91	5610	56.87	81.09	6918.7	24.61
1971	2835	116.27	36.59	4915	12.38-	63.41	7750	12.01
1972	3435	21.16	38.44	5500	11.9	61.56	8935	15.29
1973	4190	21.97	39.27	6480	17.81	60.73	10670	19.41
1974	6500	55.13	45.87	7673	18.41	54.13	14173	32.83
1975	8685	33.61	39.74	13168.776	71.62	60.25	21853.776	54.19
1976	8685	00	37.30	14600	10.86	62.70	23285	6.54
1977	11900	37.01	42.89	15850	8.56	57.11	27750	19.17
1978	14300	20.16	44.04	18165	14.6	55.96	32465	16.99

13.60	36881	55.92	13.52	20621	44.08	13.70	16260	1979
38.00	50897.827	54.58	34.69	27775.827	45.42	42.20	23122	1980
33.18	67788.250	53.4	30.38	36195.250	46.6	36.63	31593	1981
47.96	100306	42.48	17.70	42604	57.52	82.64	57702	1982
1.63-	98667	51.10	18.34	50421	48.90	16.38-	48246	1983
17.29	115735	60.23	38.25	69709	39.77	-4.60	46026	1984
15.59-	97684	54.33	23.86	53070	45.67	-3.06	44614	1985
31.03	128000	52.35	26.24	67000	47.65	36.72	61000	1986
15.62-	108000	58.33	5.37-	63000	41.67	26.22-	45000	1987
4.62	113000	57.97	3.96	65500	42.03	5.55	47500	1988
7.43	121400	59.22	9.77	71900	40.78	4.21	49500	1989
23.15	149512	61.87	28.65	92500	38.13	15.17	57012	1990
30.62	195300	60.57	27.89	118300	39.43	35.06	77000	1991
-	503950	60.32	-	303950	39.68	-	200000	1993
6.21	535272.877	60.4	6.35	323272.877	39.6	6	212000	1994
37.28	734875.979	59.6	35.89	437975.979	40.4	40.04	296900	1995
15.47	848600	64.46	24.89	547000	35.54	1.58	301600	1996
11.05	946217.135	74.25	21.52	664717.135	29.75	6.66-	281500	1997
8.08	1022696.650	74.35	14.38	760321.650	25.65	6.79-	262375	1998

المصدر: من إعداد الطالبة: بالاعتماد على:

- قوانين المالية السنوية والتكميلية للسنوات(من 1963م إلى غاية 1998م).

المطلب الثاني: تحليل تطور مؤشرات الإنفاق العام للفترة(1999م-2014م)

على الرغم من المجهودات الكبيرة التي كرستها الدولة للنهوض بالتنمية في جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية ..الخ، إلا أن النتائج التي تم التوصل إليها آنذاك لم تكن بالمستوى المطلوب وذلك بالنظر إلى التعقيدات والعراقيل التي حالت دون ذلك.

ولكن هذا لم يمنع الحكومة من أن تستمر في القيام بما هو ممكن في سبيل تحقيق أهدافها ومطامحها، إذ استغلت عدة أسباب- كانت مثل حجر الأساس بالنسبة لها- لتعتمد سياسة طموحة مع بداية القرن الواحد والعشرين تمثلت أساسا في اعتمادها سياسة إنفاقية توسعية، والجدول الموالي يوضح تطور مختلف مؤشرات الإنفاق العام.

الجدول رقم(05): تطور مؤشرات الإنفاق العام في الجزائر للفترة الممتدة (1999م-2014م)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	الإنفاق العام الاستثماري			الإنفاق العام الجاري			إجمالي الإنفاق العام	
	المبلغ	معدل نموه%	نسبته للإجمالي %	المبلغ	معدل نموه%	نسبته للإجمالي%	المبلغ	معدل نموه %
1999	280884	-	27.04	817692.715	-	72.96	1038576.715	-
2000	346010	23.18	29.42	830084.800	01.51	70.58	1176094.800	13.24
2001	503600	51.50	34.67	948760	14.29	65.33	1452360	23.49
2002	548978	9.01	31.76	1053366.167	11.02	68.24	1602344.167	10.32
2003	669424	21.94	36.96	1141685.900	08.38	63.04	1811109.900	13.03
2004	720000	7.55	37.50	1200000	05.10	62.50	1920000	6.01
2005	1047710	45.51	45.49	1255273	04.60	54.51	2302983	19.94
2006	2115879.320	101.95	59.51	1439548.823	14.68	40.49	3555428.143	54.38
2007	2294050.360	8.42	58.12	1652698.265	14.80	41.88	3946748.625	11.00
2008	2519002.500	9.80	51.59	2363188.196	42.98	48.41	4882190.696	23.70
2009	2813317.100	11.68	51.86	2611257.650	10.49	48.14	5424574.750	11.11
2010	3022861	7.45	46.73	3445999.823	31.96	53.27	6468860.823	19.25
2011	3981380.741	31.71	53.69	3434306.634	00.33-	46.31	7415687.375	14.63
2012	2820416.581	29.15-	36.41	4925110.475	43.40	63.59	7745527.056	04.44
2013	2544206.660	9.79-	36.98	4335614.484	11.96-	63.02	6879821.144	11.17-
2014	2941714.210	15.62	41.08	4218180	02.70-	58.92	7159894.210	4.07

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على:

- قوانين المالية السنوية والتكميلية للسنوات (من 1999م إلى غاية 2014م).

الشكل رقم (14): تطور إجمالي الإنفاق العام ومعدل نموه للفترة(1999م-2014م)

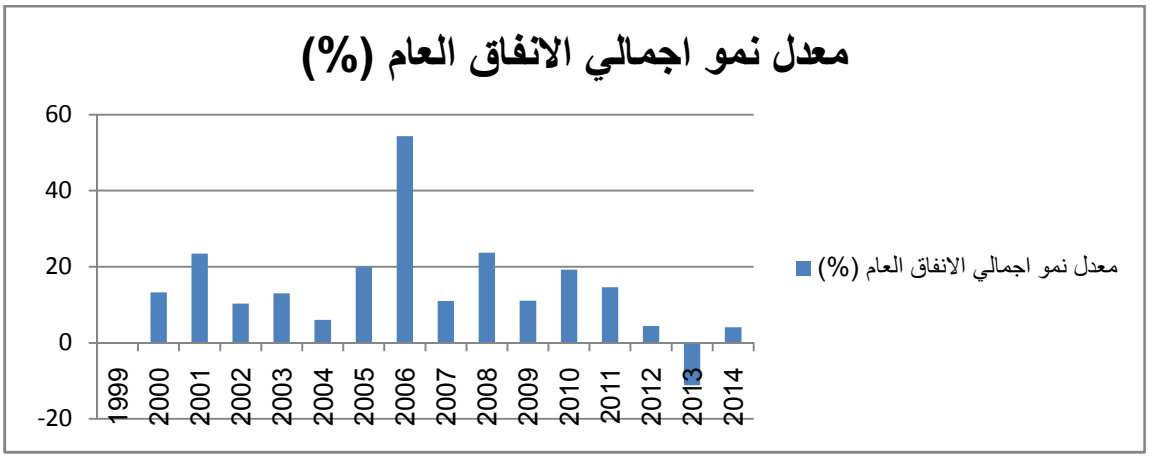

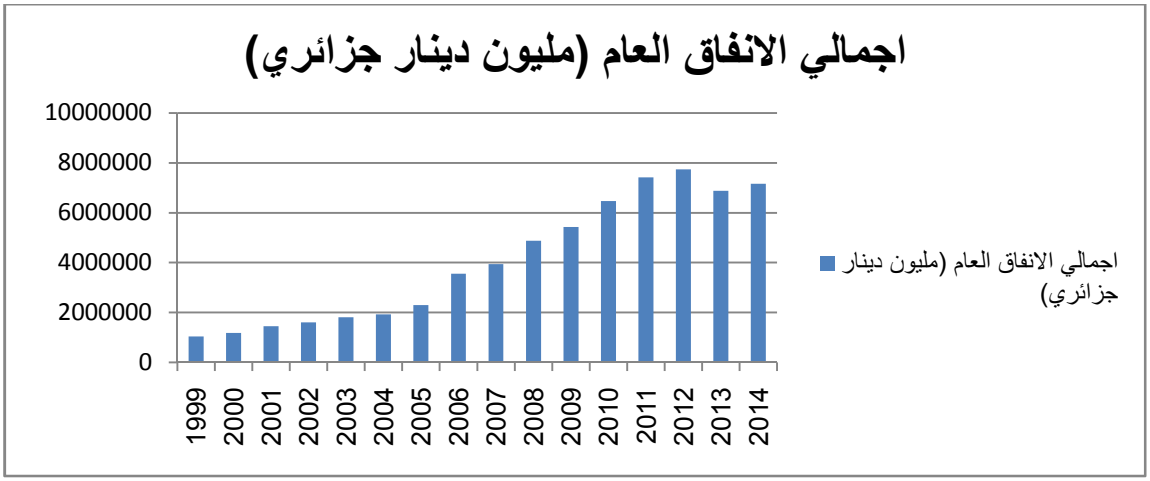

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(05).

من الشكل أعلاه يلاحظ أن الإنفاق العام الإجمالي قد عرف زيادة متسارعة في خضم الفترة الممتدة بين سنتي (1999م-2014م) على التوالي، إذ انتقل مما يفوق 1038 مليار دينار جزائري سنة 1999م ليصل إلى ما يفوق 7159 مليار دينار جزائري، مما يعني أنه قد تضاعف أكثر من ستة مرات في ظرف 16 سنة، كما وقدرت أعلى نسبة نمو له ب 54.38% سنة 2006م، ويرجع ذلك التزايد لعدة أسباب أبرزها اعتماد الدولة الجزائرية لعدة برامج استثمارية ضخمة(وهو ما يأتي تفصيله لاحقا)،

بالإضافة إلى تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية الذي يؤدي إلى ارتفاع في حجم الجباية البترولية التي تساهم بدورها في الرفع من إيرادات الدولة، وهو ما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم(06): تطور أسعار النفط، الجباية البترولية ونسبتها للإيرادات العامة في الجزائر للفترة (1999م- 2014م)

السنوات	سعر البرميل من النفط (دولار أمريكي)	الجباية البترولية			الإيرادات العامة (مليون دينار جزائري)
		المبلغ (مليون دينار جزائري)	معل نموها %	نسبتها للإيرادات العامة %	
1999	18.15	480000	-	51.22	937100
2000	28.82	720000	50.00	60.46	1190750
2001	22.86	840600	16.75	59.89	1403440
2002	25.06	916400	9.01	61.08	1500250
2003	28.73	836060	08.76-	59.66	1475740
2004	38.35	862200	03.12	56.42	1528000
2005	54.64	899000	04.26	55.16	1629760
2006	66.05	916000	01.89	54.41	1683294
2007	74.66	973000	06.22	53.13	1831288
2008	98.96	1715400	76.3	62.08	2763000
2009	62.35	1927000	12.33	60.62	3178700
2010	80.35	1501700	22.07-	51.36	2923400
2011	112.92	1472400	1.95-	49.20	2992400
2012	111.49	1519040	03.16	43.78	3469080
2013	109.36	1615900	06.37	42.30	3820000
2014	99.68	1577730	02.36-	37.40	4218180

المصدر: من إعداد الطالبة، اعتمادا على:

- قوانين المالية للفترة (1999م-2014م) ، مرجع سبق ذكره .
- OPEC, Annual Statistical Bulletin 2014, Vienna, 2015, p 82.
- OPEC, Annual Statistical Bulletin 2015, Vienna, 2016, p 82.
- OPEC, Annual Statistical Bulletin 2004, Vienna, 2005,p 120.

الشكل رقم(15): علاقة حجم الإنفاق العام بأسعار النفط في الجزائر(1999م-2014م)

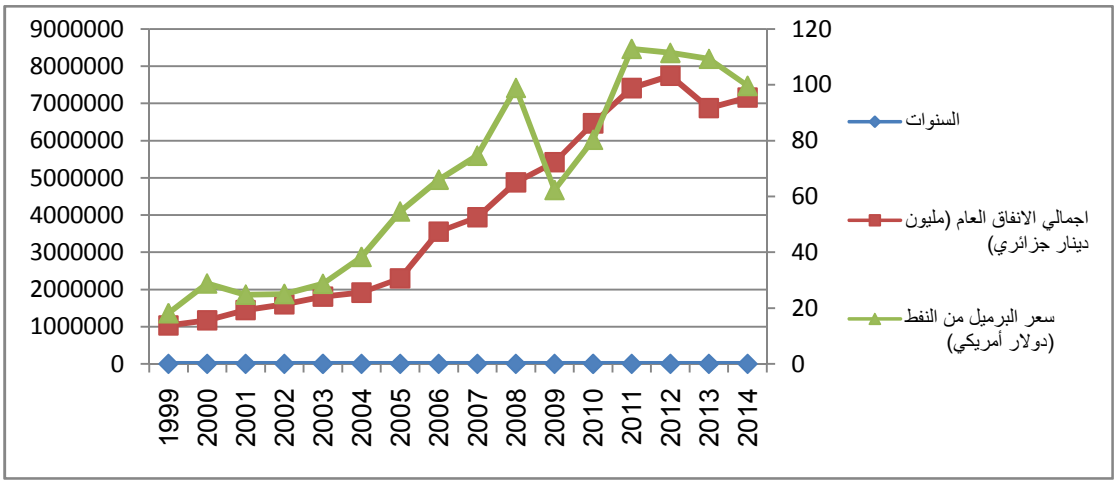

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على معطيات الجدولين رقم(05) ورقم(06) .

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن هناك علاقة طردية مابين أسعار النفط وحجم الإنفاق العام، مما يعني أن تحسن سعر البرميل الواحد من النفط في الأسواق العالمية له أثر واضح في زيادة حجم الإنفاق العام.

المطلب الثالث: تطور هيكل الإنفاق العام في الجزائر للفترة (1999م-2014م)

الشكل رقم (16): تطور معدل نمو الإنفاق العام الجاري والإنفاق العام الاستثماري وتطور نسبتهما إلى إجمالي الإنفاق العام في الجزائر للفترة(1999-2014)

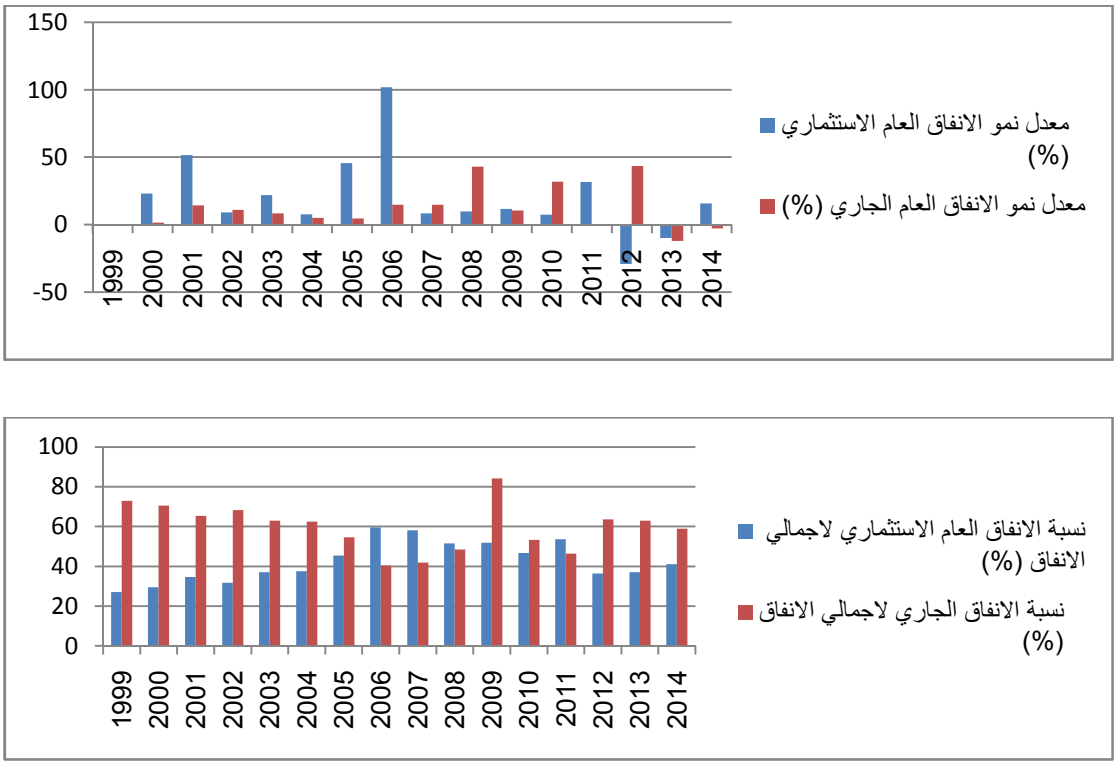

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على معطيات الجدول (05).

يتضح من الشكل أعلاه أن نسبة الإنفاق العام الجاري قد مثلت الحصة الأكبر من إجمالي الإنفاق العام على طول الفترة (1999م-2014م)، إذ تجاوز متوسط نسبتها ال57% -الجدول رقم(05)-، ويعزى هذا الارتفاع إلى عدة عوامل أهمها ارتفاع الأجور والتحويلات الاجتماعية بالإضافة إلى عمليات تسديد الدين العام، ليسجل أعلى نسبة نمو له سنة 2008م قدرت ب43.40%، وفي المقابل سجل معدل نمو الإنفاق العام الاستثماري تطورا كبيرا ملحوظا بقفزة نوعية في خضم هته الفترة بمعدلات نمو أقصاها كان سنتي 2001م-2006م بمقدار 51.50% و101.95% على التوالي، كما وكانت أعلى النسب

للإنفاق العام الاستثماري من الإنفاق العام الإجمالي والتي تجاوزت ال50% ما بين 2005م و2011م، وهي نسب لم يشهدها الإنفاق العام الاستثماري من قبل، وترجع هذه الزيادة بشكل أساسي إلى تنفيذ الحكومة لسياسة اقتصادية جديدة منذ سنة 2000م اعتمدت بشكل أساسي على التوسع في حجم الإنفاق العام خاصة في شقه الاستثماري في خضم البرامج الاستثمارية العامة والتي تمثلت في ثلاثة برامج هي:

- برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001م-2004م)؛
- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005م-2009م)؛
- برامج التنمية الخماسي(2010م-2014م).

المبحث الثاني: هيكل الإنفاق العام الاستثماري في خضم برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001م-2004م)

يعد برنامج الإنعاش الاقتصادي أول برنامج تنموي اعتمدته الجزائر مع بداية الألفية الثالثة، وذلك من بغية تدارك التأخر الذي لحق بالتنمية، وفيما يلي سيتم التطرق إلى عدة نقاط تتعلق بهذا البرنامج من تعريف وخصائص وأهداف وأسباب تبنيه، وصولا إلى مضمونه .

المطلب الأول: مفهوم برنامج الإنعاش الاقتصادي

للتعرف على مفهوم الإنعاش الاقتصادي سيتم الولوج إلى تعريفه ثم خصائصه ثم أهدافه ثم الأسباب التي أدت إلى تبنيه.

الفرع الأول: تعريف برنامج الإنعاش الاقتصادي

تم التطرق لتعريف برنامج الإنعاش الاقتصادي من طرف العديد من الباحثين في المجال، ومن أبرز هته التعاريف ما يلي:

- برنامج الإنعاش الاقتصادي هو عبارة عن مشروع حكومي ذو طبيعة اقتصادية، يعمل على دعم النشاطات المنتجة للثروة والقيمة المضافة والموفرة لمناصب الشغل.[1]

[1] بوزيد السايح، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية- حالة الجزائر**-، رسالة دكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،(2012م-2013م)، ص 345.

- برنامج الإنعاش الاقتصادي هو عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة (2001-2004م) وبنسب متفاوتة.[1]
- برنامج الإنعاش الاقتصادي هو إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي، وذلك بتبني برنامج لتنشيط الطلب الكلي.[2]
- برنامج الإنعاش الاقتصادي هو عبارة عن سياسة مالية توسعية تتمثل في صياغة وتنفيذ برامج استثمارية عامة ضمن إطار سياسة الإقلاع الاقتصادي وتحفيز حركية الاستثمار والنمو من جديد.[3]
- برنامج الإنعاش الاقتصادي هو برنامج للاستثمارات العامة طرحته السلطات العمومية للفترة (2001م-2004م).[4]

مما سبق يمكن القول بأن برنامج الإنعاش الاقتصادي هو إحدى أدوات السياسة الاقتصادية الكلية بصفة عامة، والسياسة الإنفاقية بصفة خاصة، سعت الدولة من خلاله إلى زيادة حجم إنفاقها العام خاصة في شقه الاستثماري، فهو بذلك أول برنامج اعتمدته الدولة للألفية الثالثة امتد من سنة 2001م إلى غاية 2004م، وقد خصصت له الحكومة ما يقارب 525مليار دينار جزائري أي ما يعادل 7مليار دولار أمريكي، وذلك بغية تحقيق الأهداف التنموية المنشودة.

---

[1] عز الين القينعي، **تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة على التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة(2001م-2014م)**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد (05)، العدد(10)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة البليدة 02، البليدة ،2015م،ص 129.

[2] بالرقي تيجاني، **تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة(2001م-2011م)-دراسة تحليلية تقييمية-**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد(13)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، سطيف، 2013م، ص 45.

[3] عثمان علام، **واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي(2001م-2014م)**، الملتقى العربي الأول" العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، شرم الشيخ، مصر، أيام(25-28)جانفي 2015م، ص 3.

[4] فوزية خلوط، **برامج التنمية بين الأهداف المنشودة والنتائج المحدودة**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد(29)، كلية العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013م، ص 98.

الفرع الثاني: خصائص برنامج الإنعاش الاقتصادي

من بين الخصائص المميزة لها البرنامج ما يلي:

- يستند برنامج الإنعاش الاقتصادي على الأسس الفكرية للنظرية الكينزية التي تنادي بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي[1] ،من خلال تعزيز الإنفاق العام الذي يمثل مكونا أساسيا من مكونات الطلب الكلي الفعال[2]؛
- تم تكييف برنامج الإنعاش الاقتصادي وفقا للظروف السائدة حيث أن البرنامج أعد وفقا للقدرات الحقيقية التمويلية للجزائر[3]، فهو يعتبر برنامجا ضخما قياسا باحتياطي الصرف المسجل سنة 2000م والمقدر ب 11.9مليار دولار أمريكي[4]؛
- رافق هذا البرنامج مجموعة من السياسات والإصلاحات والتعديلات(منها إصلاح القطاعات المصرفية والمالية، عصرنة إدارة الضرائب...الخ)، وذلك بغرض إنجاحه وتحقيق الأهداف المنشودة من ورائه.[5]

---

[1] عثمان علام، مرجع سبق ذكره، ص03.

[2] بالرقي تيجاني، مرجع سبق ذكره، ص5.

[3] مبارك بوعشة، **الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية- مقارنة نقدية**-، المؤتمر الدولي" تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة(2001م-2014م)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، سطيف، أيام(11-12)مارس 2013م، ص11.

[4] طاوش قندوسي، **تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر(1970-2012)**، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، (2013م-2014م)، ص73.

[5] مبارك بوعشة، مرجع سبق ذكره، ص 11.

الفرع الثالث: أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي

سطرت الحكومة الجزائرية برنامج الإنعاش الاقتصادي من أجل تحقيق جملة من الأهداف منها ما يلي:

- تدعيم النمو الاقتصادي[1]؛
- محاربة الفقر والمشكلات المرتبطة به وتحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة؛
- خلق مناصب عمل والحد من البطالة؛
- دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية [2]؛
- استكمال الأنشطة والمشاريع التي هي قيد الانجاز[3]؛
- تنشيط الطلب الكلي؛
- دعم النشاطات الإنتاجية والمنشئة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق ترقية مؤسسات الإنتاج الصغيرة والمتوسطة والمستثمرات الفلاحية؛
- تهيئة وانجاز المنشآت القاعدية التي تسمح بانطلاق النشاطات الاقتصادية المختلفة.[4]

---

[1] دلال بن ياسمينة، **تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية- دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه ،علوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،(2012م-2013م)، ص292.

[2] محمد مراس، **دراسة أثر برامج الإنعاش الاقتصادي(2001م-2014م) على متغيرات قطاع التجارة الخارجية في الجزائر باستخدام نماذج التنبؤ والاستشراف VAR**، مجلة البشائر الاقتصادية، العد(02)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد، بشار، ديسمبر2015م، ص 32.

[3] هدى عبو، **جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة**، الملتقي الوطني " التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر-واقع وتحديات-، كلية العلوم القانونية والعلوم الإدارية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، أيام(16-17) ديسمبر 2008م، ص3.

[4] نبيل بوفليح، **دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادية المطبقة في الجزائر للفترة (2000م-2010م)**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد(02)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر 2012م، ص ص (251، 252).

الفرع الرابع: أسباب تبني برنامج الإنعاش الاقتصادي

هناك العديد من الأسباب والدوافع التي عجلت بوضح برنامج الإنعاش الاقتصادي، أهمها:

- **ضعف معدل النمو الاقتصادي:**[1]يعتبر معدل النمو الاقتصادي بمثابة المؤشر على نجاح السياسة الاقتصادية المطبقة في أي بلد، فكلما كان مرتفعا كلما دل ذلك على نجاح تلك السياسة، وكلما كان منخفضا دل ذلك على فشلها، والحالة الأخيرة هي التي عرفتها السياسة الاقتصادية المطبقة في الجزائر والتي نتج عنها ضعف معدلات النمو الاقتصادي مما أدى إلى اقتناع الحكومة بضرورة إطلاق برنامج يساهم في رفع نسبة الإنفاق العام الاستثماري بغية الرفع من الطلب الذي يؤدي بدوره إلى رفع معدل النمو.
- **ارتفاع معدل البطالة:** تعد مشكلة البطالة من أخطر وأعقد المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، لهذا حاولت الحكومة ومنذ استقلالها سنة 1962م السعي وراء الحد من هذه الظاهرة عن طريق تنفيذ خطط وبرامج مختلفة.[2]
- **ارتفاع أسعار البرميل من النفط في الأسواق العالمية:** مع بداية الألفية الثالثة، والذي أدى إلى تحسين مدا خيل الدولة الجزائرية ساهم كذلك في تجسيد برنامج الإنعاش الاقتصادي.[3]

---

[1] ناجية صالحي ، **أثر برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي** ،المؤتمر الدولي "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001م-2014م)،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، سطيف ، أيام (11،12) مارس 2013م ، ص ص (4،5).

[2] نبيل بوفليح، مرجع سبق ذكره، ص ص(247-249).

[3] خالد منة، **دراسة تحليلية نقدية للسياسة الميزانية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ سنة 1990م**، أطروحة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، (2014م-2015م)، ص 285.

المطلب الثاني: مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي

في خضم هذا المطلب سيتم التطرق إلى محتوى برنامج الإنعاش الاقتصادي بدءا من الحجم الإجمالي له وصولا إلى مختلف توزيعاته السنوية والقطاعية.

الفرع الأول: الحجم الإجمالي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي

خصصت الحكومة ما قيمته 525مليار دينار جزائري أي ما يعادل 7مليار دولار أمريكي كغلاف أولي لتغطية مختلف المشاريع المبرمجة في خضم برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي بوشر تنفيده ابتدءا من سنة 2001م إلى غاية سنة 2004م.

وقد تمحور هذا البرنامج على عدة برامج رئيسية وأخرى فرعية من أجل تحقيق جملة الأهداف السابق ذكرها، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم(07): مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي

الوحدة: مليار دينار جزائري

القطاعات / السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع (مبالغ)	المجموع %
أولا : الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية	**100.7**	**70.2**	**37.6**	**2**	**210.5**	**40.09**
1- تجهيزات الهياكل	**60.5**	**53**	**29.4**	**-**	**142.9**	
• منشآت الري	**5.4**	**15.8**	**10.1**	**-**	**31.3**	
• منشآت السكك الحديدية	**9.7**	**28.9**	**16**	**-**	**54.6**	
• أشغال عمومية	**33.7**	**8.3**	**3.3**	**-**	**45.3**	
• اتصالات	**10**	**-**	**-**	**-**	**10**	
• تهيئة مدينة بوغزول	**1.7**	**-**	**-**	**-**	**1.7**	
2- تنمية المناطق الريفية	**13.1**	**13.2**	**5.7**	**-**	**32**	

• فلاحة	1.7	3.2	4.2	-	9.1	
• بيئة	3.6	1	1.5	-	6.1	
• طاقة	7.8	9	-	-	16.8	
3- السكن والعمران	27.1	4	2.5	2.0	35.6	
• السكن الحضري والريفي	25.1	-	-	-	25.1	
• تهيئة الأحياء السكنية	2	4	2.5	2.0	10.5	
ثانيا : التنمية المحلية والبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
1- التنمية المحلية	28.9	36.9	31.2	-	97	
• المخططات البلدية للتنمية pcd	4	13	16.5	-	33.5	
• الري	4.7	7.4	1.5	-	13.6	
• البيئة	1.5	2	2	-	5.5	
• البري والمواصلات	-	8.5	6	-	14.5	
• أشغال عمومية(هياكل قاعدية طرقية)	13	-	-	-	13	
• منشآت إدارية	5.7	6	5.2	-	16.9	
2- التنمية البشرية	39.4	29.9	17.34	3.5	90.2	
• التربية الوطنية	10	9.5	7.45	-	26.95	
• التكوين المهني	4.4	3.1	2.1	-	9.6	
• التعليم العالي والبحث العلمي	18	9.4	6.58	-	33.98	
• الصحة والسكان	2.8	4.6	0.3	-	7.7	
• الشباب والرياضة	1.425	2.25	-	-	3.67	
• الاتصال والثقافة	4.5	-	-	3.5	8	
• الشؤون الدينية	1.5	10	-	-	11.5	
3- التشغيل والحماية الاجتماعية	3.5	6	4.5	3	17	
• التشغيل(قروض مصغرة)	1	2.5	3.5	2	9	
• إعادة تأهيل آلية تسيير سوق العمل	0.15	0.15	-	-	0.3	

• مشاريع متعلقة بالتضامن	1	2	-	-	3	
• إعادة تأهيل المؤسسات المختصة	0.5	0.5	1	1	3	
• النقل المدرسي	0.35	0.35	-	-	0.7	
• أخرى	0.5	0.5	-	-	1	
ثالثا : دعم النشاطات المنتجة	10.6	20.3	22.5	12	65.4	12.45
1- قطاع الفلاحة	7.57	16.31	20.01	12	55.9	
• الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية	7.5	15.1	18.8	12	53.4	
• الصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية والنباتية	0.07	0.07	0.07	-	0.21	
• صندوق ضمان المخاطر الفلاحية	-	1.14	1.14	-	2.28	
2- قطاع الصيد البري والموارد المائية	3.03	3.99	2.49	-	9.5	
رابعا : دعم الإصلاحات	30	15	-	-	45	8.66
المجموع(مبالغ)	213.1	178.2	113.2	20.5	525	100
المجموع(%)	40.59	33.94	21.56	3.9	100	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- وثيقة الوزارة الأولى، **برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)**، أفريل 2001م، ص ص (5-35).

الفرع الثاني: التوزيع السنوي للغلاف المالي المخصص لبرامج الإنعاش الاقتصادي

على مدار الفترة التي أقر فيها تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي جاءت سنة 2001م كصاحبة اكبر المخصصات المالية بمبلغ 213.1مليار دينار جزائري، تليها سنة 2002م بمبلغ 178.2 مليار دينار جزائري، ثم سنة 2003م بمبلغ 113.2 مليار ينار جزائري، وأخيرا سنة 2004م بمبلغ 20.5 مليار دينار جزائري كصاحبة أخفض مخصص مالي لهذا البرنامج، أي أن السنوات الثلاثة الأولى من سنة 2001م إلى غاية سنة 2003م قد حضين بالمخصصات الأكبر للبرنامج، ويرجع ذلك بالأساس إلى

رغبة الحكومة في تسريع وتيرة الإنفاق العام في شقه الاستثماري خلال أقصر فترة ممكنة مستغلة في ذلك البحبوحة المالية التي عرفتها الدولة نتيجة ارتفاع أسعار النفط لنفس الفترة، وذلك من أجل إعطاء دفعة قوية للاقتصاد نظرا للظروف التي عانتها البلاد خلال فترة التسعينات أي الفترة التي سبقت تنفيذ هذا البرنامج، كل هذا يأتي توضيحه بالشكل الموالي.

الشكل رقم(17): التوزيع السنوي للغلاف المالي المخصص لبرامج الإنعاش الاقتصادي (2001م-2004م)

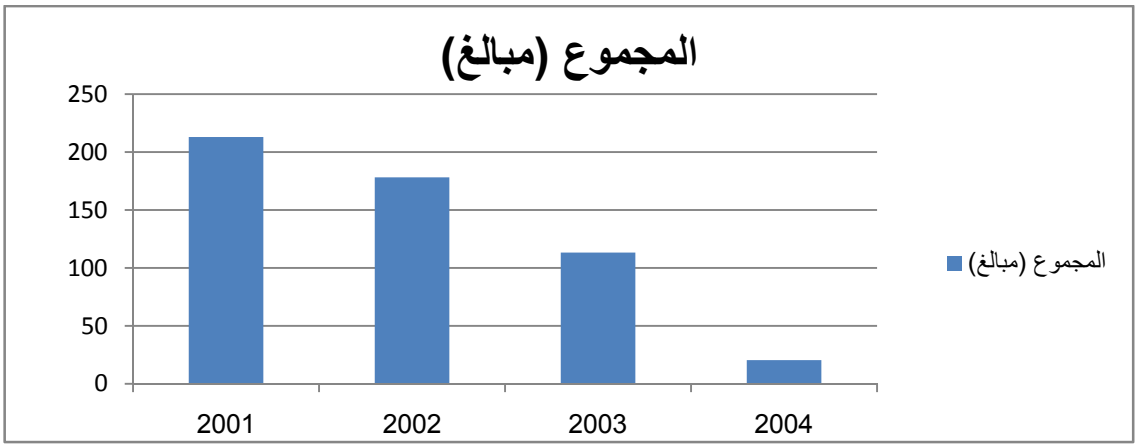

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (07).

الفرع الثالث: التوزيع القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي

الشكل رقم(18): التوزيع القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي

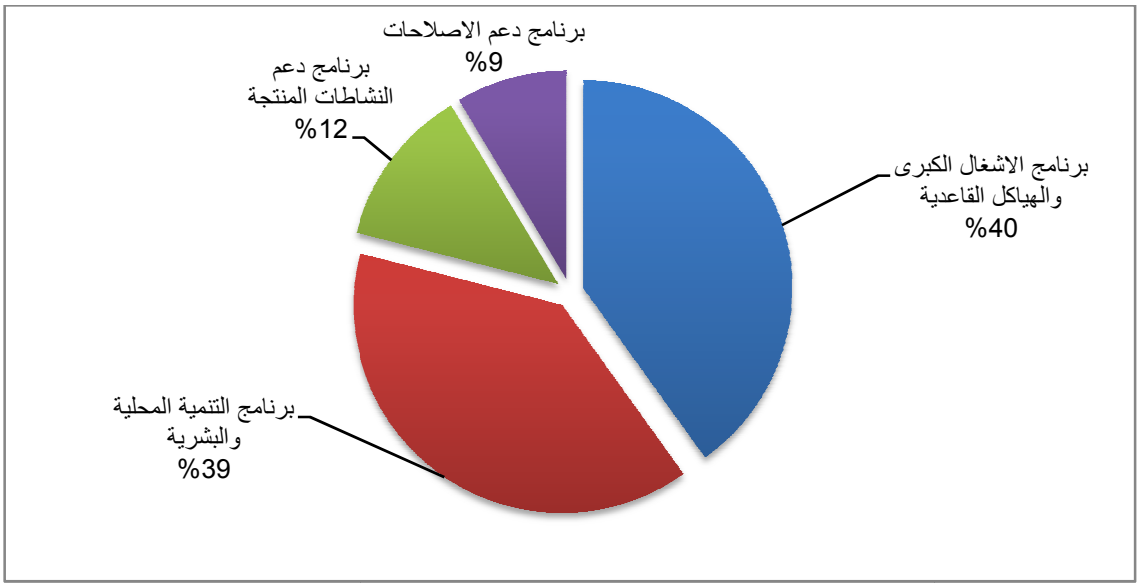

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (07).

يلاحظ من الشكل أعلاه أن برنامج الإنعاش الاقتصادي قد توزع أساسا على أربعة قطاعات رئيسة متمثلة في:

- برنامج الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية؛
- برنامج التنمية المحلية والبشرية؛
- برنامج دعم النشاطات المنتجة؛
- برنامج دعم الإصلاحات.

حيث تركز بالأساس على برنامج الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية و كذا برنامج التنمية المحلية والبشرية بنسبة 40.09% و38.8% من إجمالي الغلاف المالي المخصص للبرنامج وبمبلغ 210.5مليار دينار جزائري و 204.2 مليار دينار جزائري على التوالي، يليهما برنامج دعم النشاطات

المنتجة بنسبة 12.45% وبقيمة 65.4مليار دينار جزائري،فيما يأتي برنامج دعم الإصلاحات بأقل نسبة تمثلت في 8.66% وبمبلغ 45مليار دينار جزائري.

كما وقد تم توزيع البرامج الاستثمارية الرئيسية أعلاه إلى عدة برامج استثمارية فرعية، وهو ما يأتي تفصيله في النقاط الموالية.

أولا: برنامج الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية

يلاحظ من الجدول السابق رقم (07) أن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية قد استفاد من أعلى نسبة من إجمالي المبلغ المخصص لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، وقد قدرت بحوالي 40.09%، وهذا يدل على الاهتمام الكبير من طرف السلطات بهذا القطاع، ويرجع ذلك أساسا إلى عدة أسباب أبرزها رغبة الحكومة في تدارك العجز والنقص الكبير الذي اعترى هذا القطاع نتيجة لتأثيرات كل من الأزمة الاقتصادية التي شهدتها البلاد سنة 1986م والإصلاحات الاقتصادية التي طبقت في فترة التسعينات من القرن العشرين والتي أجبرت الحكومة على تقليص حجم الإنفاق العام الموجه للاستثمار من جهة، ومن جهة أخرى وعي الحكومة بضرورة دعم هذا القطاع لما له من دور في التنمية نظرا لتأثر بقية القطاعات به، وقد تم توزيع الغلاف المالي المخصص لهذا القطاع كما يلي:

1-تجهيزات الهياكل: حظي هذا البرنامج الفرعي بأكبر قيمة من مخصصات القطاع الأساسي أعلاه، قدرت بحوالي 142.9 مليار دينار جزائري توزعت لتمويل العديد من المشاريع في عدة مجالات:

- **المنشآت القاعدية للري:** ولإنجاز هذه المنشآت خصصت الحكومة ما قيمته 31.3مليار دينار جزائري، وذلك بغية توفير المياه الصالحة للشرب لكافة أفراد المجتمع.

- **منشآت السكك الحديدية:** ولإنجاز هذه المنشآت خصصت الدولة ما قيمته 54.6 مليار دينار جزائري، وذلك من اجل رد الاعتبار لهذه الوسيلة الحيوية للنقل وكذا فك العزلة عن العديد من المناطق.
- **الأشغال العمومية:** ويتعلق الأمر هنا بالمنشآت القاعدية المتعلقة بالنقل البري(الطرق)، الموانئ، المطارات، وترمي الدولة من خلاله إلى تسهيل نقل السلع والأشخاص، وكذا ضمان اندماج بعض المناطق في التراب الوطني خاصة مناطق الجنوب، وقد خصص لهذا البرنامج مبلغ مقدر ب 45.3 مليار دينار جزائري.
- **الاتصالات:** تضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي في مجال الاتصالات على انجاز حظيرة للانترنت بمدينة سيدي عبد الله بقيمة 10 مليار دينار جزائري متخصصة في تكنولوجيا الاتصالات .

بالإضافة إلى تهيئة مدينة بوغزول الواقعة بولاية المدية بقيمة 1.7 مليار دينار جزائري.

2-تنمية المناطق الريفية: يهدف هذا البرنامج الفرعي أساسا إلى تحقيق التوازن الجهوي والحد من النزوح الريفي وكذا تحسين ظروف معيشة سكان هته المناطق، وذلك من خلال الحفاظ على مواردها وإمدادها بشبكة الكهرباء والغاز الطبيعي، وقد خصص لها ما يقارب 32مليار دينار جزائري.

3-السكن والعمران: خصصت السلطات ما قيمته 35.6مليار دينار جزائري من اجل ظروف معيشة السكان.

ثانيا: برنامج التنمية المحلية والبشرية

يلاحظ من الجدول رقم(07)، أن قطاع التنمية المحلية والبشرية جاء بثاني أعلى نسبة من إجمالي المبلغ المخصص لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، والتي قدرت ب 38.8%، وهذا يدل على الاهتمام الكبير الذي أولته السلطات لهذا القطاع وسعيا منها لتحقيق أهداف البرنامج المتعلقة أساسا بتحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن، وتحسين الإطار المعيشي للمواطن خاصة في الأرياف والمناطق المعزولة

وكذا تخفيض معدل الفقر وتحسين مختلف مؤشرات التنمية البشرية كما هو الحال في مجال الصحة والتعليم .

وقد تم توزيع الغلاف المالي المخصص لهذا القطاع كما يلي:

1. **التنمية المحلية**

قدر الغلاف المالي المخصص للتنمية المحلية ب 97مليار دينار جزائري، توزعت كما يلي:

- **المخططات البلدية للتنمية:** خصصت السلطات ما قيمته 33.5 مليار دينار جزائري لتجهيزات ونشاطات البلديات عبر كامل التراب الوطني، ويلاحظ أن هته المخططات قد ظفرت بأعلى نسبة من إجمالي المبلغ المخصص للتنمية المحلية ويرجع ذلك إلى التأخر التنموي الكبير الذي عرفته معظم البلديات والناجم أساسا عن ضعف الموارد المالية(بلديات معزولة ولا تملك موار ضريبية كافية).
- **الري:** استفاد قطاع المياه من 13.6مليار دينار جزائري من اجل انجاز وإصلاح مختلف مشاريع التزويد بالمياه الصالحة للشرب وكذا شبكات التطهير.
- **البيئة:** لأجل حماية البيئة والمحيط خصصت الدولة ما قيمته 5.5 مليار دينار جزائري.
- **البريد والمواصلات:** خصصت الحكومة ما قيمته 14.5 مليار دينار جزائري، من اجل تشجيع الاستقرار ورجوع السكان لاسيما في المناطق التي مسها الإرهاب في التسعينات من القرن الماضي.
- **الأشغال العمومية:** خصصت الدولة ما قيمته 13 مليار دينار جزائري لإصلاح مختلف الطرق البلدية و الولائية .
- **المنشآت الإدارية:** خصصت الدولة ما قيمته 16.9 مليار دينار جزائري لإنشاء مختلف المشاريع والهياكل القاعدية الإدارية .

2. التنمية البشرية

كان لقطاع التنمية البشرية نصيب معتبر من إجمالي المبلغ المخصص لبرنامج الإنعاش الاقتصادي عموما وبرنامج التنمية المحلية والبشرية خصوصا، إذ بلغ ما قيمته 90.2 مليار دينار جزائري، إذ تركزت جهود الدولة في هذا البرنامج عدة قطاعات أخرى فرعية تحددت بحسب احتياجات السكان المختلفة كما يلي:

- **التربية الوطنية:** خصصت الدولة ما قيمته 26.95 مليار دينار جزائري لقطاع التربية الوطنية، وذلك من أجل توفير مختلف المرافق الضرورية للسير الحسن لتمدرس التلاميذ.
- **التكوين المهني:** خصصت الدولة ما قيمته9.6 مليار دينار جزائري بغية استقبال مختلف الشرائح الشبابية التي لم تتمكن من الاستمرار بمقاعد الدراسة وإكمال المشوار الدراسي لهم.
- **التعليم العالي والبحث العلمي:** خصصت الدولة ما قيمته33.98 مليار دينار جزائري، وذلك بغية إعادة الاعتبار لهذا القطاع الحساس الذي يعتبر اللبنة الأساسية لتنمية الموارد البشرية.
- **الصحة والسكان:** خصصت الدولة ما قيمته7.7 مليار دينار جزائري لقطاع الصحة والسكان، وذلك بغية توفير كافة المنشآت والوسائل والتجهيزات الضرورية المساعدة على الحفاظ على الصحة العامة.

إلى غير ذلك من النشاطات والمشاريع الترفيهية والثقافية والدينية والتي خصصت لها الدولة مبلغا إجماليا يقارب 23.17 مليار دينار جزائري.

3-التشغيل والحماية الاجتماعية

يهدف هذا البرنامج إلى دعم الجهود الرامية إلى الحد من معدلات البطالة التي استفحلت في التسعينيات من القرن العشرين من جهة، وكذا الحد من معدلات الفقر.

حيث خصصت الدولة له ما قيمته 17 مليار دينار جزائري موجهة بالأساس إلى تمويل مختلف المشاريع ذات الكثافة العمالية المرتفعة و تأطير سوق العمل عن طريق دعم وتطوير المؤسسات

المختصة بالإضافة إلى التكفل بمختلف الفئات المحرومة بمنحهم منح قصد الحد من التفاوت في المداخيل.

ثالثا: برنامج دعم النشاطات المنتجة

يلاحظ من الجدول السابق رقم(07)، أن قطاع الفلاحة و الصيد البحري قد نالا في الإجمال حصة ضعيفة قدرت نسبته ب12.45% من إجمالي المبلغ المخصص لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، ويرجع ذلك أساسا إلى أن هذا القطاع قد استفاد من برنامج خاص سنة 2000م والمسمى بالبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية، والملاحظ أيضا أن هذا القطاع وبالرغم من استفادته من برنامج خاص إلى أن الدولة لم تغفل على إعطائه حيزا ضمن برنامجها الاستثماري العام نظرا لأهميته والدور المنوط به في الاقتصاد، ويعتبر المبلغ المخصص له والمقدر ب65.4 مليار دينار جزائري بمثابة الدعم للبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية.

وقد تم توزيع الغلاف المالي المخصص لهذا القطاع كما يلي:

1. قطاع الفلاحة

استفاد قطاع الفلاحة من النصيب الأكبر من المبلغ المخصص لبرنامج دعم النشاطات المنتجة والذي قدر بحوالي 55.9 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 85.17% منه، وذلك من أجل تحقيق جملة من الأهداف التي تمح الدولة لتحقيقها من خلاله كمواصلة مجهودات البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية، تكثيف الإنتاج وترقية الصادرات من المنتجات الفلاحية، بالإضافة إلى تشجيع استقرار سكان الأرياف، ومكافحة الفقر في الوسط الريفي، ويتمحور هذا البرنامج الفرعي على عدة نشاطات منها (حماية السهول والأراضي المعرضة لخطر الانجراف، حماية المناطق السهبية من التصحر، دعم إنتاج الحبوب والحليب، توسيع نسبة الأراضي المسقية...)حيث وزع الغلاف المالي المخصص للقطاع الفلاحي على ثلاثة صناديق كما يلي:

- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية: 53.4 مليار دينار جزائري؛
- الصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية والنباتية: 0.21 مليار دينار جزائري؛
- صندوق ضمان المخاطر الفلاحية: 2.28 مليار دينار جزائري.

2. قطاع الصيد البحري والموارد المائية

من المعروف أن هذا القطاع بالجزائر يعد مصدرا للثروة نظرا لما يتمتع به، بدءا من ساحل يقارب طوله 1200كلم، إلا أنه غير مستغل بما فيه الكفاية، حيث خصصت السلطات ما يقارب 9.5 مليار دينار جزائري، وذلك بغية ترقية هذا القطاع والاستفادة من مقدرته الإنتاجية قدر الإمكان، ليشمل البرنامج المعد بخصوص نشاطات مختلفة منها(تربية المائيات، الصيانة البحرية، تدعيم وسائل الإنتاج السمكية، مسح ديون الصيادين...)

ولقد أوكلت مهمة ذلك إلى الصندوق الوطني لدعم الصيد التقليدي وتربية المائيات.

رابعا: برنامج دعم الإصلاحات

إن ما أقرته الدولة من برامج ومشاريع ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي، كان يقتضي من الدولة أن ترفقها بالعديد من الإجراءات التي من شأنها تهيئة البيئة الملائمة القامة مختلف الاستثمارات وتحقيق الأهداف المنوطة بالبرنامج. وقد خصصت الدولة لذلك ما قيمته 45 مليار دينار جزائري مست عدة مجالات منها (تحديث وتطوير الإدارة الضريبية، تهيئة المناطق الصناعية التي لا تتوفر فيها الشروط الملائمة لنشاط مختلف المؤسسات الوطنية، بالإضافة إلى إنشاء الصندوق الوطني لترقية وتنظيم المنافسة بين المؤسسات الوطنية وحمايتها من المنافسة التي تتلقاها من المؤسسات الأجنبية من جهة أخرى).

المبحث الثالث: هيكل الإنفاق العام الاستثماري في خضم البرامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005م-2009م)

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي البرنامج الثاني من سلسلة البرامج الاستثمارية العامة التي اعتمدتها الدولة للفترة بين سنتي (1999م-2014م).

وفيما يلي سيتم التعرف على عدة نقاط تتعلق بهذا البرنامج بدءا بمفهومه ووصولا إلى محتواه.

المطلب الأول: مفهوم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

للتعرف على مفهوم هذا البرنامج سيتم التطرق إلى تعريفه وأهدافه وكذا أسباب تبنيه.

الفرع الأول: تعريف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

لا يختلف تعريف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي عن برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي سبقه إلا من حيث المبلغ المخصص له والفترة التي تم فيها انجاز كل منهما.

وعليه يمكن القول بأن هذا البرنامج يعد إحدى أدوات السياسة الاقتصادية الكلية بصفة عامة، والسياسة الإنفاقية بصفة خاصة سعت الدولة من خلاله إلى زيادة حجم إنفاقها العام في شقه الاستثماري، ولقد امتد على طول الفترة(2005م-2009م)، كما وخصصت له الحكومة ما يقارب 4203 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 55 مليار دولار أمريكي .

الفرع الثاني: أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

تبنت الدولة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي من أجل تحقيق جملة من الأهداف منها :

- رغبة الدولة في مواصلة الجهود التنموية التي باشرتها بإطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي سبق البرنامج التكميلي لدعم النمو من جهة،[1] ومن جهة أخرى رغبتها في تثبيت النتائج والانجازات المحققة في الفترة السابقة لهذا البرنامج؛[2]
- دعم التنمية الاقتصادية لاسيما في ولايات الجنوب والهضاب العليا، وذلك من أجل فك العزلة عن هذه المناطق من جهة وتحقيق التوازن الجهوي بين مختلف أقاليم الوطن من جهة أخرى[3]؛
- تحسين مستوى معيشة الأفراد، وذاك من خلال تحسين الجوانب التي من شأنها التأثير عليها كالقضاء على الفقر، تقليص معدلات البطالة، توفير السكن، ترقية التعليم والصحة؛[4]
- تطوير المنشآت القاعدية، وذلك من أجل تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج، وكذا من أجل توفير البيئة الملائمة لبعث وتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي؛[5]
- ترقية تكنولوجيا الإعلام والاتصال؛[6]
- استكمال الإطار التحفيزي والاستثماري عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتم قانون الاستثمار، وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي؛

---

[1] فطيمة حاجي، **إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة(2005-2014)**، أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة خيضر، بسكرة، (2013م-2014م)، ص159.

[2] دلال ياسمينة، مرجع سبق ذكره، ص298.

[3] خالد منة، مرجع سبق ذكره، ص293.

[4] فتيجة مخناش، ناجية صالحي، واقع **إستراتيجية النمو المحلية في الجزائر (2001-2011) وآفاق النمو**، مجلة رؤى اقتصادية، العدد(03)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر، الوادي، ديسمبر 2012، ص171.

[5] فاطمة حاجي، مرجع سبق ذكره، ص159.

[6] محمد كريم قروف، محمد الطاهر مسعودي، **السياسة الاقتصادية في الجزائر وانعكاساتها على الأداء الاقتصادي- دراسة تحليلية للفترة(199-2011م)**، مجلة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد(19)، العدد(12)، كلية العلوم الإنسانية، جامعة تكريت، العراق، 2012م ص323.

- مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي والمصرفي؛
- انتهاج سياسة ترقية الشراكة و الخوصصة، والحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية؛
- تعزيز مهمة ضبط و مراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.[1]

الفرع الثالث: أسباب تبني البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

هناك عدة عوامل كانت وراء طرح السلطات العمومية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي أهمها:[2]

- رغبة الحكومة في مواصلة سلسلة البرامج الاستثمارية العامة التي بدأت مع برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001م-2004م)؛
- ضرورة الاستجابة لتطلعات السكان خاصة بعد الآثار السلبية الكبيرة التي أعقبت فترة التسعينيات؛
- تحسن الوضعية المالية للدولة بعد الارتفاع الكبيرة الذي سجلته العائدات النفطية من جراء ارتفاع أسعار النفط لمستويات قياسية آنذاك، والانعكاسات الايجابية لذلك على عدة مجالات كاحتياطات الصرف وتسديد المديونية الخارجية.

[1] بوعشة مبارك، مرجع سبق ذكره، ص 14.
[2] طاوش قندوسي، مرجع سبق ذكره، ص56.

المطلب الثاني: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

خصصت الحكومة 4202.7مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 55 مليار دولار أمريكي كغلاف لتغطية مختلف المشاريع المبرمجة في خضم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، هذا الأخير الذي بوشر في تنفيذه ابتدءا من سنة 2005م وإلى غاية سنة 2009م.

الفرع الأول: البرنامج الأولي

تمحور هذا البرنامج على عدة برامج رئيسية، وأخرى فرعية بغية تحقيق الأهداف المنوطة به، وهو ما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم(08): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

القـــــــطاعـــــــات	المبالغ(مليارد ج)	المبالغ من الاجمالي(%)
أولا : برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
السكنات	555	
الجامعة	141	
التربية الوطنية	200	
التكوين المهني	58.5	
الصحة العمومية	85	
تزويد السكان بالماء(خارج الأشغال الكبرى)	127	
الشباب والرياضة	60	
الثقافة	16	
إيصال الغاز والكهرباء إلى البيوت	65.5	
أعمال التضامن الوطني	95	
تطوير الإذاعة والتلفزيون	19.1	

انجاز منشآت العبادة	10	
عمليات تهيئة الأقاليم	26.4	
برامج بلدية للتنمية	200	
تنمية مناطق الجنوب	100	
تنمية مناطق الهضاب العليا	150	
ثانيا : برنامج تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
قطاع النقل	700	
قطاع الأشغال العمومية	600	
قطاع الماء(السدود والتحويلات)	393	
قطاع تهيئة الإقليم	10.1	
ثالثا : برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
الفلاحة والتنمية الريفية	300	
الصناعة	13.5	
الصيد البحري	12	
ترقية الاستثمار	4.5	
السياحة	3.2	
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية	4.0	
رابعا : برنامج تطوير الخدمات العمومية وتحديثها	203.9	4.8
العدالة	34	
الداخلية	64	
المالية	65	
التجارة	2	
قطاعات الدولة الأخرى	38.9	

خامسا : برنامج تطوير تكنولوجيات الجديدة للاتصال	50	1.1
المجمـــــــــــــــــوع	4202.7	100

المصدر، من إعداد الطالبة، بالاعتماد على:

- وثيقة الوزارة الأولى، **البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي**، أفريل 2005م ، ص ص(6-49).

توزع البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي على خمسة برامج أساسية تمثلت في:

- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان؛
- برنامج تطوير المنشات الأساسية؛
- برنامج دعم التنمية الاقتصادية؛
- برنامج تطوير الخدمة العمومية وتحديثها؛
- برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال.

حيث تركز بالأساس على برنامجي تحسين ظروف معيشة السكان وتطوير المنشات الأساسية بنسبة 45.5%و 40.5%على التوالي من إجمالي الغلاف المالي المخصص للبرنامج، يليها برنامج دعم التنمية الاقتصادية بنسبة 8% نسبة معتبرة من المبلغ الإجمالي المخصص للبرنامج، وفي الهامش كل من برنامج تطوير الخدمة العمومية بنسبة 4.8% وبرنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال بأقل نسبة تمثلت في 1.1% وهو ما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل رقم(19): التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

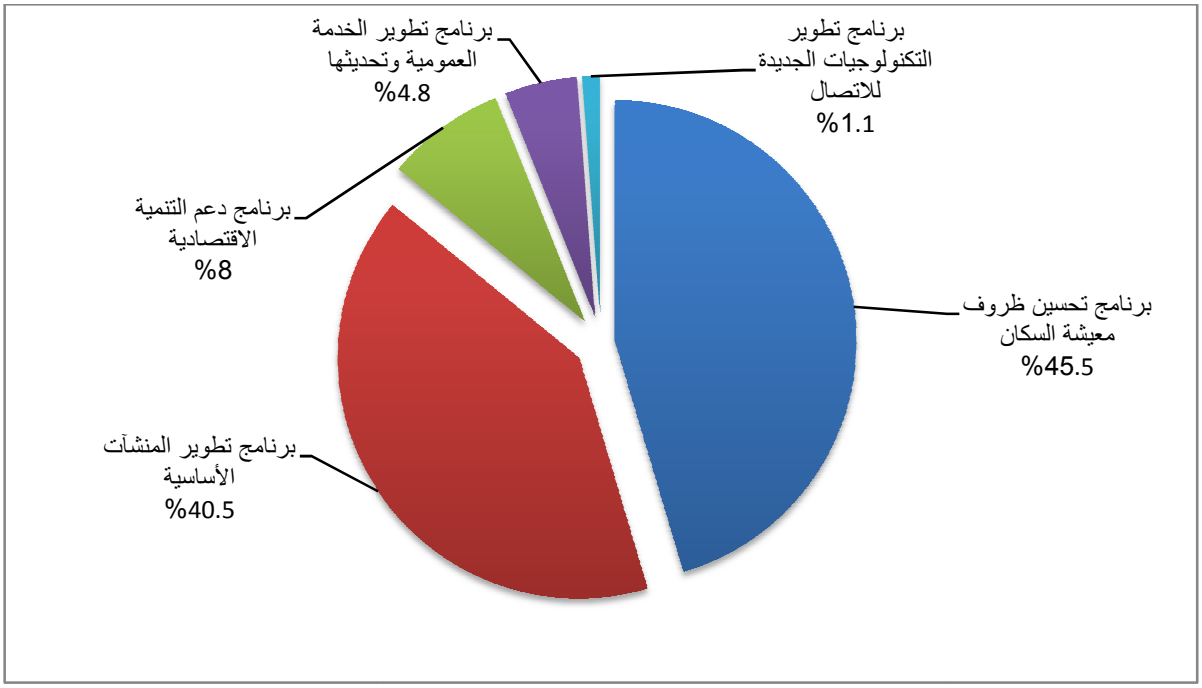

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(08).

كما وقد تم توزيع البرامج الاستثمارية الرئيسية أعلاه إلى عدة برامج استثمارية فرعية، وهو ما يأتي تفصيله في النقاط الموالية.

أولا: برنامج تحسين ظروف معيشة السكان

يلاحظ من الجدول السابق رقم(08) أن قطاع تحسين ظروف معيشة السكان قد استفاد من أعلى نسبة من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، وقد قدرت بحوالي 45.5% (أي 1908.5 مليار دينار جزائري)، وهذا ما يدل على الاهتمام الكبير الذي أولته الحكومة لهذا القطاع، وذلك من أجل استكمال ما جاء به برنامج الإنعاش الاقتصادي في برنامج التنمية المحلية والبشرية وضرورة الإسراع في تصحيح النقائص الملحوظة التي يعاني منها هذا القطاع.

وقد تم توزيع الغلاف المالي المخصص لبرنامج تحسين ظروف معيشة السكان كما يلي:

1. برنامج السكن

حظي هذا البرنامج الفرعي بأكبر قيمة من مخصصات البرنامج الأساسي أعلاه، قدرت بحوالي 555 مليار دينار جزائري، توزعت في لتمويل العديد من المشاريع والوحدات السكنية على كامل التراب الوطني والتي قدرت بحوالي 1010000 وحدة سكنية، موزعة على النحو التالي:

- السكن الاجتماعي الإيجاري : 120000 وحدة ؛
- لسكن" البيع بالإيجار": 80000 وحدة؛
- السكن الاجتماعي التساهمي : 215000 وحدة؛
- السكن الريفي (في شكل إعانات): 275000 وحدة؛
- السكن الترقوي: 175000 وحدة؛
- البناء الذاتي: 145000 وحدة.

2. برنامج تنمية التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي

حظي هذا البرنامج بثاني أعلى قيمة من إجمالي المبلغ المخصص لبرنامج تحسين ظروف معيشة السكان والتي قدرت إجمالا حوالي 399.5 مليار دينار جزائري ، موزعة على النحو التالي:

- **التربية الوطنية:** خصص لهذا القطاع ما يقارب 200 مليار دينار جزائري، وذلك بغية تحسين ظروف التمدرس وتأهيل المرافق التربوية وعصرنة المنظومة التربوية، ولأجل ذلك سطرت عدة مشاريع منها: بناء 6955 قسم دراسي جديد، انجاز 929مدرسة أساسية و 434 ثانوية، انجاز 800 مرفق جديد للنظام الداخلي والنصف الداخلي من أجل التكفل بتلاميذ المناطق النائية، انجاز 1098 مطعم مدرسي، تشييد 500 منشأة رياضية لأجل التلاميذ.

- **التعليم العالي:** خصص لهذا القطاع قرابة 141 مليار دينار جزائري وذلك من أجل توفير أفضل الظروف للتحصيل المعرفي للطلبة الجامعيين وتطوير قطاع التعليم العالي، ولأجل ذلك برمجت السلطات عدة مشاريع لفائدة هذا القطاع منها: 231000 مقعد بيداغوجي، 185000 سرير، 26 مطعم.
- **التكوين المهني:** خصص لهذا القطاع 58.5 مليار دينار جزائري قصد انجاز عدة مشاريع لفائدة القطاع منها: 30000 مركز للتكوين والتعليم المهنيين في إطار إستراتيجية السلطات العمومية لتأهيل الشباب من أجل الاندماج في سوق العمل، تهيئة وإعادة تأهيل 250 مؤسسة، 123 مرفق للنظام الداخلي.

3. برنامج تنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا

جاء برنامج تنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا بثالث أعلى قيمة من إجمالي قيمة برنامج تحسين ظروف معيشة السكان والتي قدرت بحوالي 250 مليار دينار جزائري، وذلك بغية فك العزلة عن مناطق الجنوب والهضاب وفك الضغط عن الشمال، وكذا بغية تحقيق التوازن الديمغرافي عبر مناطق الوطن وجعل هته المناطق أكثر استقطابا للتنمية.

4. البرامج البلدية للتنمية

خصصت لها الحكومة ما يقارب 200مليار دينار جزائري، توزعت لتغطي العديد من المشاريع منها مشاريع التزويد بالماء الشروب، تأهيل المرافق التربوية وصيانتها، تأهيل المنشآت الشبابية والرياضية والثقافية.

5. برنامج تزويد السكان بالماء

خصصت الحكومة لهذا البرنامج حوالي 127 مليار دينار جزائري من أجل تزويد الأهالي بالماء الشروب وهذا البرنامج خارج عن كبريات المنشآت الأساسية.

6. برنامج التضامن الوطني

خصصت الحكومة لبرنامج التضامن الوطني قرابة 95 مليار دينار جزائري والتي غطت عدة مشاريع منها: 15000 محل لفائدة البطالين، وانجاز 03 نوادي للعجزة، 14 مركز طبي بيداغوجي للأطفال المتخلفين ذهنيا، 05 مراكز لإعادة التربية.

7. برنامج الصحة

خصصت السلطات حوالي 85 مليار دينار جزائري لقطاع الصحة، وذلك في إطار سياسة تعميم الخدمات الصحية اللائقة لكافة المواطنين، تضمن هذا القطاع انجاز العديد من المشاريع منها: 19 مستشفى بين مستشفيات جامعية ومؤسسات استشفائية متخصصة، 55 عيادة متعددة الخدمات، 113 مركز للصحة والولادة، 11 مركز متخصص(معالجة الحروق، مكافحة السرطان، أمراض القلب)، 05 مركبات للأمهات والأطفال، معهدين للكلى وأمراض السرطان، 06 مراكز للمراقبة الصحية في الحدود، ومعهد للتكوين شبه الطبي الإفريقي.

8. برنامج تزويد السكان بالغاز والكهرباء

خصصت الدولة لهذا البرنامج أكثر من 65 مليار دينار جزائري، وذلك بغية ربط964000 منزل بشبكة الغاز، وتزويد أكثر من 397700 منزل بالكهرباء.

9. برنامج الشباب والرياضة

خصصت الحكومة لبرنامج الشباب والرياضة 60 مليار دينار جزائري، وذلك من أجل تمويل العديد من الهياكل المبرمجة لذلك منها: 163 مركب جواري، 28 ملعب متعدد الرياضات، 105 قاعة رياضية متخصصة، 264 مسبح وحوض سباحة، 85 دار للشباب ...الخ.

10.برنامج تهيئة الإقليم

وخصصت الدولة قرابة 26.4 مليار دينار جزائري من أجل مختلف عمليات تهيئة الإقليم .

11.برنامج الإذاعة والتكوين

تضمن اقتناء جهازين للبث متعدد القنوات، واستحداث قنوات تلفزيونية وإذاعية جديدة، ولأجل ذلك خصصت الدولة لهذا القطاع مبلغا بقيمة 19 مليار دينار جزائري.

12.برنامج الثقافة

خصصت الدولة لقطاع الثقافة مبلغا بقدر 16 مليار دينار جزائري بغية انجاز14 دار ثقافة، 08 مسارح للهواء الطلق، 19 مكتبة، 03 متاحف، بالإضافة إلى ترميم عدة معالم تاريخية.

13.برنامج منشآت العبادة

خصصت الحكومة لبرنامج إنشاء منشآت العبادة قرابة 10 مليار دينار جزائري، وأبرز مشاريع هذا القطاع تمثلت في: دراسة وانجاز المسجد الكبير للجزائر، انجاز 40 مركز ثقافي إسلامي ولائي، انجاز مقر المركز الثقافي الإسلامي للعاصمة.

ثانيا : برنامج تطوير المنشآت الأساسية

يلاحظ من الجدول رقم(08) أن قطاع تطوير المنشآت الأساسية جاء بثاني أعلى نسبة من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، والتي قدرت ب40.5% (أي 1703.1 مليار دينار جزائري) ،وهذه النسبة تعكس الأهمية البالغة لقطاع البنى التحتية والمنشآت الأساسية التي تعتبر عاملا أساسيا في تحقيق الإقلاع الاقتصادي، حيث توزع المبلغ المخصص له على عدة قطاعات هي:

1. قطاع النقل

لقد خصصت له الدولة ما يقارب 700 مليار دينار جزائري والتي كانت كأكبر مبلغ من إجمالي المبلغ المخصص لبرنامج تطوير المنشآت الأساسية، وذلك لأن هذا القطاع يتميز بكبر حجم تكاليفه، ولقد توزعت على العديد من المشاريع كما يلي:

- **السكك الحديدية:** شملت تحديث الخط العرضي للسكة الحديدية للشمال(عنابة، الجزائر، وهران، الحدود الغربية) وذلك على مسافة 1200 كلم، كهربة السكك الحديدية الموجودة بما في ذلك الخط العرضي للسكة الحديدية للشمال، تحديث 430 كلم من خطوط السكة الحديدية الموجودة وانجاز 391 كلم من الخطوط الجديدة، تجديد ورص 1100 كلم من خطوط السكة الحديدية، اقتناء تجهيزات الصيانة والاستغلال.
- **ميترو الجزائر:** نظرا لطبيعة مشروع ميترو الجزائر وأهميته الاقتصادية فقد تم رصد محور خاص بدراسته وانجازه.
- **النقل الحضري:** تضمن برنامج النقل الحضري دراسة وانجاز خطوط للحافلات الكهربائية" ترامواي" على مستوى بعض المدن واقتناء عربات" تلفريك" جديدة عبر عدة ولايات، بالإضافة إلى انجاز 35 محطة مخصصة للنقل واقتناء 250 حافلة لإنشاء 10 مؤسسات للنقل الحضري.
- **الموانئ والمطارات:** تضمن البرنامج الخاص بتطوير المنشآت الأساسية الخاصة بالموانئ والمطارات عدة مشاريع منها: تطوير ميناء جن جن، دراسة وانجاز 03 مطارات جديدة .

2. قطاع الأشغال العمومية

خصصت الدولة لقطاع الأشغال العمومية حوالي 600 مليار دينار جزائري، توزعت على عدة مشاريع كما يلي:

- الانطلاق في انجاز الطريق السَيار شرق- غرب على مسافة 1216كلم؛
- برنامج إعادة تأهيل وتطوير 60000 كلم على مستوى شبكة الطرقات الوطنية والولائية؛
- انجاز 03 طرق عرضية و145 منشأة فنية؛
- برنامج صيانة 7000 كلم من الطرق بمختلف المناطق؛
- عمليات تعزيز وتحديث 20 مطار.

3. قطاع المياه وقطاع تهيئة الإقليم

خصصت لهما الدولة في الإجمال أكثر من 403 مليار دينار جزائري، حيث حظي قطاع المياه(السدود والتحويلات) بما قيمته 393 مليار دينار جزائري، وذلك بغية انجاز عدة مشاريع منها: 08 سدود، و20 محطة للتصفية، إعادة تأهيل 11 محطة للتصفية، وانجاز 250 حاجز مائي، بالإضافة إلى مختلف عمليات صيانة السدود الجاري استعمالها، في حين حظي قطاع تهيئة الإقليم بأقل مبلغ من برنامج تطوير المنشآت الأساسية والذي يعادل ما قيمته 10.1 مليار دينار جزائري.

ثالثا: برنامج دعم التنمية الاقتصادية

بناءا على معطيات الجدول السابق رقم (08) يلاحظ أن برنامج دعم التنمية الاقتصادية في المرتبة الثالثة بالنسبة للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، حيث رصدت له الحكومة حوالي 8% من المبلغ الإجمالي المخصص له أي ما يعادل 337.2 مليار دينار جزائري، وذلك سعيا من الحكومة لتطوير القطاعات الاقتصادية المنتجة وزيادة الإنتاج في القطاعات خارج المحروقات، وتم توزيع مبلغه على عدة قطاعات فرعية كما يلي:

1. قطاع الفلاحة والتنمية الريفية

خصص لهذا القطاع ما قيمته 300 مليار دينار جزائري، أي اكبر نسبة من البرنامج الأساسي لدعم التنمية الاقتصادية حوالي90% وهو ما يعكس مكانة وأهمية هذا القطاع في الاقتصاد الوطني ،ويهدف هذا البرنامج إلى :تطوير المستثمرات الفلاحية ،تطوير النشاطات الاقتصادية الريفية، وإنشاء مستثمرات فلاحية جديدة، انجاز مشاريع جوارية لمحاربة التصحر وحماية تربية المواشي وتطويرها، بالإضافة إلى مختلف العمليات التي تساهم في حماية الأحواض المنحدرة وتوسيع التراث الغابي.

2. قطاع الصناعة

خصصت له الحكومة ما يقارب 13.5 مليار دينار جزائري، – مما يعني أن هذا القطاع لم يحظ بأهمية كبيرة ضمن هذا البرنامج– وذلك بغية تحسين التنافسية بين المؤسسات الصناعية.

3. قطاع الصيد البحري

خصصت الدولة لقطاع الصيد البحري ما يقارب 12 مليار دينار جزائري بهدف القيام بعمليات دعم الصيد البحري (وحدات الصيد البحري، ورشات الصيانة، تربية المائيات، منشآت إدارية، تجهيزات معلوماتية خاصة بالقطاع).

4. قطاع ترقية الاستثمار

ومن أجل توفير البيئة والمناخ المناسب لجلب الاستثمارات المختلفة الأجنبية والمحلية خصصت الدولة ما يقارب 4.5 مليار دينار جزائري.

5. قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

خصصت الدولة لهذا القطاع ما يقارب 04 مليار دينار جزائري، غطت العديد من المشاريع منها: انجاز مشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، انجاز دور للصناعة التقليدية، انجاز مناطق للصناعة الحرفية التقليدية، إعادة تأهيل وحدات إنتاج الصناعة التقليدية.

6. قطاع السياحة

خصصت السلطات العمومية ما قيمته 3.2 مليار دينار جزائري لقطاع السياحة من أجل دعم تهيئة 42 منطقة للتوسع السياحي.

رابعا: تطوير الخدمة العمومية وتحديثها

بناء على معطيات الجدول رقم (08)، فإن برنامج تطوير الخدمة العمومية وتحديثها يحتل المرتبة الرابعة، وبنسبة هامشية محتشمة إذا ما قورنت بالبرامج السابقة، إذ خصصت السلطات العمومية لهذا

البرنامج ما يقدر ب 4.8%من المبلغ الإجمالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، والذي يعادل 203.9 مليار دينار جزائري، تهدف الحكومة من جراء وضع هذا البرنامج إلى عصرنة الخدمات العمومية وإصلاح الإدارات العامة وتقريبها من المواطن وتكريس الشفافية والكفاءة في تقديم مختلف خدماتها من جهة، وقصد تدارك التأخر المسجل بهذا القطاع نتيجة الظروف والأزمات التي مرت بها الدولة في الفترة السابقة لتبني هته البرامج أي قترة التسعينيات، كما وتوزع المبلغ المخصص لهذا البرنامج على عدة برامج فرعية كما يلي:

1. العدالة

خصصت الدولة لبرنامج العدالة ما يقارب 34 مليار دينار جزائري، وذلك باعتبار قطاع العدالة قطاعا حساسا يمثل الضمان الأمثل لمصالح الأفراد والمؤسسات، ولقد تضمن هذا البرنامج الفرعي الخاص بالعدالة عدة مشاريع منها: انجاز 14 مجلس قضائي، 34 محكمة، 51 مؤسسة عقوبية، مركز للبحث في علم الإجرام.

2. الداخلية

خصصت الدولة لبرنامج الداخلية ما قيمته 64 مليار دينار جزائري، بغية تطوير مصالح الأمن الوطني والحماية المدنية.

3. المالية

خصصت الدولة ما قيمته 65 مليار دينار جزائري للبرنامج الخاص بالمالية، الذي تسعى من ورائه إلى تحديث الإدارة المالية في قطاع الضرائب وأملاك الدولة والجمارك.

4. التجارة

خصصت الدولة لقطاع التجارة حوالي 02 مليار دينار جزائري في إطار هذا البرنامج بغية تحسين الفضاء التجاري وتنظيم السوق التجارية، سطرت الدولة في خضمه عدة مشاريع منها: انجاز مخابر لمراقبة النوعية، اقتناء تجهيزات مراقبة النوعية، انجاز مقرات تفتيش النوعية.

خامسا: برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال

انطلاق من معطيات الجدول السابق رقم(08)، يأتي البرنامج الخاص بتطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال بأقل نسبة من الغلاف المالي المخصص للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، والذي خصصت له الحكومة 50 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 1.1% من المبلغ الإجمالي، وذلك سعيا منها لتحقيق جملة من الأهداف منها: فك العزلة عن المناطق النائية والبعيدة، تنمية قدرات الدولة من حيث التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال بغرض تسريع وتيرة مسار الاندماج في مجتمع المعلومات والمعرفة العالمية بفضل ما تتيحه هذه التكنولوجيات من فرص وإمكانات، ومن بين الأنشطة والمشاريع التي سطرتها الدولة في إطار هذا البرنامج ما يلي:

- استكمال رقمنة 16 محطة أرضية متبقية؛
- فك العزلة عن البلدات المعزولة: اقتناء وتنصيب وتشغيل 200000 خط حلقي محلي للراديو (WLL)؛
- انجاز الجزء الجزائري لربط الألياف البصرية الجزائرية-أبوجا المسجل في إطار الشراكة الجديدة من ألأجل تنمية إفريقيا (نيباد)؛
- تأهيل محطة الراديو البحرية INMARSAT(إدخال موزعات هاتفية وخدمات جديدة)؛
- إقامة نظام لمراقبة استعمال طيف الترددات الراديو كهربائية لحاجات الوكالة الوطنية للترددات .
- اقتناء تجهيزات معلوماتية وبرمجيات للوكالة الوطنية للملاحة البحرية عبر الراديو.

الفرع الثاني: البرامج الإضافية

إضافة إلى البرنامج الأولي السابق وما تضمنه من محاور، فقد اهتمت السلطات العمومية بتنمية مناطق الجنوب والهضاب، هته المناطق التي تعاني من تخلف كبير مقارنة بالمناطق الشمالية، وذلك من خلال اعتمادها لبرنامجين تكميليين خاصين أحدهما يتعلق بمناطق الجنوب والآخر يتعلق بمناطق الهضاب العليا، هذين الآخرين يمثلان مجموعة من الاستثمارات العمومية الإضافية التي تهدف الدولة من ورائها إلى تنمية هته المناطق وخلق الظروف الملائمة لاستقرار السكان والحد من النزوح إلى ولايات الشمال، وتجدر الإشارة إلى أن هته البرامج قد استفادت من غلاف مالي معتبر ضمن البرنامج الأولي كذلك، والجدول الموالي يوضح أهم محاور هته البرامج.

الجدول رقم(09): مضمون البرامج التكميلية لتنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا

الوحدة :مليار دينار جزائري

البرامج الإضافية	المبالغ
أولا : البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الجنوب	380
• تحسين ظروف معيشة السكان	286
• دعم التنمية الاقتصادية	74
• تحسين وسائل الإدارة	20
ثانيا : البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الهضاب العليا	620
• تحسين ظروف معيشة السكان	288.5
• دعم التنمية الاقتصادية	233
• قطاعات أخرى	98.5

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- بيان اجتماع مجلس الوزراء، **البرنامج التكميلي لتنمية الهضاب العليا ومناطق الجنوب**، 14 جانفي 2006م.

أولا: البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الجنوب

من معطيات الجدول رقم(09) أعلاه يتضح أن الدولة قد خصصت ما يقارب 380 مليار دينار جزائري لتغطية المشاريع المبرمجة لتنمية مناطق الجنوب، وقد شملت عدة ولايات هي:[1] أدرار، الاغواط، بسكرة، بشار، تمنراست، ورقلة، إليزي، الوادي، غرداية، توزعت على العديد من البرامج والمشاريع كما يلي:

1. تحسين ظروف معيشة السكان

خصصت الدولة القسم الأكبر من المبلغ المخصص لبرنامج تنمية مناطق الجنوب لبرنامج تحسين ظروف معيشة السكان والذي قدر بحوالي 286 مليار دينار جزائري، والتي غطت العديد من المشاريع في شتى المجالات التي تعنى بتحسين حياة المواطنين منها: 60 ألف مسكن، مشاريع ربط البيوت بالغاز الطبيعي والكهرباء، مشاريع تزويد المواطنين بالمياه الشروب، انجاز أكثر من 10 آلاف مقعد بيداغوجي و7500 سرير للإيواء، انجاز 14 ثانوية و50 مدرسة أساسية و 202 مطعم مدرسي، انجاز 11 مركز للتكوين والتعليم المهني، بناء 9 مستشفيات و 20 وحدة صغيرة للعلاج و13 مركز متخصص لتوفير التجهيزات و التأطير الطبي، انجاز 10 قاعات متعددة الرياضات و16مركب رياضي جواري و 11 مسبح، دعم المخططات البلدية للتنمية، انجاز 19 مكتبة ومسرحين ومتحف ومعهد للموسيقى، بالإضافة إلى دعم حماية البيئة.

2. دعم التنمية الاقتصادية

خصصت الدولة ما قيمته 74مليار دينار جزائري لدعم التنمية الاقتصادية في مختلف ولايات الجنوب، وقد توزعت على عدد من المشاريع والقطاعات من اجل تعزيز شبكة الطرقات، تطوير

[1] خالد منه، مرجع سبق ذكره، ص 294.

قطاع النقل، دعم الإنتاج الفلاحي ومساعدة الفلاحين، تنمية المناطق الصناعية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة و الصناعة التقليدية والسياحة.

3. تحسين وسائل الإدارة

خصص الدولة في إطار البرنامج التكميلي لتنمية المناطق الجنوب قرابة 20 مليار دينار جزائري من أجل تحسين وتطوير الخدمات الإدارية المختلفة.

ثانيا: البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الهضاب العليا

من معطيات الجدول رقم (09) السابق، يلاحظ بأن الدولة قد خصصت مبلغا بقيمة 620 مليار دينار جزائري لأجل تغطية المشاريع المبرمجة والتي من شانها فك العزلة وتوفير المرافق الضرورية لتنمية مناطق الهضاب العليا .

ولقد استفادت العديد من الولايات من هذا البرنامج منها:[1] سطيف، برج بوعريريج، باتنة، تبسة، الجلفة، خنشلة، البيض، النعامة، سعيدة، تيارت، وقد تضمن العديد من المشاريع والبرامج الفرعية منها:

1. تحسين ظروف معيشة السكان

خصصت الدولة القسم الأكبر من المبلغ المخصص للبرنامج التكميلي الخاص بمناطق الهضاب لمجال تحسين ظروف معيشة السكان، والذي قدر بحوالي 288.5 مليار دينار جزائري، وذلك بغية تعزيز مشاريع الإسكان، دعم قطاع التعليم وقطاع الصحة، تزويد السكان بالماء الشروب، ربط البيوت بشبكات الغاز والكهرباء، دعم قطاع الشباب والرياضة والثقافة والتشغيل.

[1] جابر بن قويدر، **التقسيم الإداري في الجزائر ودوره في التنمية المستدامة- حالة دائرة بريكة-ولاية باتنة-**، رسالة ماجستير، تخصص تهيئة إقليمية، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا، الجزائر، 2012م، ص 161.

2. دعم التنمية الاقتصادية

خصصت الحكومة ما يقارب 233 مليار دينار جزائري لأجل دعم التنمية الاقتصادية لمناطق الهضاب العليا، توزع هذا المبلغ لتغطية العديد من المشاريع للعديد من القطاعات: الفلاحة، الهياكل القاعدية ،الصناعة، السياحة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الرابع: هيكل الإنفاق العام الاستثماري في خضم برنامج التنمية الخماسي(2010م-2014م)

يعد برنامج التنمية الخماسي الممتد على طول الفترة(2010م-2014م) آخر برنامج تنموي اعتمدته الجزائر للفترة (2001م-2014م). في إطار مواصلة سلسلة برنامج الاستثمارات العامة التي انطلقت ببرنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة(2001م-2004م) والذي دعم بالبرنامجين الخاصين بالجنوب والهضاب(2006م-2009م) ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005م-2009م) .

وفي خضم هذا الجزء من البحث سيتم التطرق إلى عدة مفاهيم لشرح حقيقة هذا البرنامج ومضمونه.

المطلب الأول: مفهوم برنامج التنمية الخماسي

للتعرف على مفهوم برنامج التنمية الخماسي سيتم الولوج إلى تعريفه ثم خصائصه المميزة والأهداف المنوطة به.

الفرع الأول: تعريف برنامج التنمية الخماسي

لا يختلف تعريف برنامج التنمية الخماسي عن تعريف البرنامجين السابقين، وعليه يمكن القول بأن برنامج التنمية الخماسي هو برنامج للاستثمارات العامة وضعته الحكومة للفترة(2010م-2014م)، استلزم مبلغا قدر بحوالي21214 مليار دينار جزائري(أي ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي).[1]

[1] بيان اجتماع مجلس الوزراء، **برنامج التنمية الخماسي(2010م-2014م)**، 24 ماي 2010م، ص 2.

الفرع الثاني: خصائص برنامج التنمية الخماسي

إن المبلغ المالي الكبير المخصص لهذا البرنامج يتوافق والالتزام الذي قطعه رئيس الجمهورية من أجل برنامج جديد بمبلغ يعادل 286 مليار دولار، كما ينبثق بعد سنة كاملة من التحضير الدقيق عن أهمية حاجيات البلد للتنمية ،حيث تم وضع جملة من الترتيبات من أجل عقلنة الإنفاق الحكومي وتعزيز مكافحة أعمال المساس بالأملاك العمومية والوقاية منها من خلال: [1]

- لا يمكن تنفيذ أي مشروع يعتمد ما لم تنتهي الدراسات التكنو-اقتصادية وما لم يتوفر الوعاء العقاري لانجازه؛
- عندما يتعلق الأمر بدراسات يفوق مبلغها 20 مليار دينار يجب أن تخضع لموافقة صندوق التجهيزات التابع لوزارة المالية؛
- كل عملية إعادة تقييم لرخصة برنامج قد تتبين ضرورية، يجب أن تكون مسبوقة بشطب مشاريع بمبلغ معادل من مدونة القطاع المعني؛
- تعبئة الوعاءات العقارية المطلوبة لانجاز برنامج التجهيزات العمومية مع الحفاظ على الأراضي الفلاحية الخصبة؛
- تسريع إجراءات الصفقات وكذا احترام الإجراءات في مجال النفقات العمومية؛
- تدعيم أدوات الدراسة والانجاز؛
- تمويل البرنامج من الموارد الوطنية لاستبعاد كل استدانة خارجية.

الفرع الثالث: أهداف برنامج التنمية الخماسي

سطرت الحكومة برنامج التنمية الخماسي من أجل تحقيق جملة من الأهداف منها ما يلي:

- استكمال جهود التنمية التي بدأت منذ سنة 2001م، من خلال استكمال مختلف المشاريع

[1] مصالح الوزير الأول، **ملحق بيان السياسة العامة**، 16 أكتوبر 2010م، ص51.

الكبرى الجاري انجازها خاصة في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه.[1]

- تحقيق التنمية البشرية من خلال:
  - ✓ القضاء على البطالة بخلق مناصب للشغل؛[2]
  - ✓ تحسين ظروف معيشة السكان بتزويد بيوتهم بالمياه والكهرباء والغاز؛
  - ✓ تحسين المستوى الصحي للسكان بإعطاء دفعة قوية للقطاع الصحي؛
  - ✓ التأكيد على أهمية التعليم وتحسينه في مختلف الأطوار؛
  - ✓ توفير السكن.[3]
- دعم تنمية الاقتصاد الوطني من خلال :
  - ✓ دعم الاقتصاد خارج قطاع المحروقات، من خلال المساهمة في تطوير ودعم مختلف القطاعات الأخرى كالسياحة والصناعة والفلاحة والصيد البحري والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأشغال العمومية؛[4]
  - ✓ تحسين إطار الاستثمار؛[5]
  - ✓ تثمين الموارد الطاقوية وعقلنة استهلاكها؛[6]
  - ✓ مواصلة تطوير المنشآت القاعدية وتحسين الخدمة العمومية؛[7]

---

[1] فطيمة حاجي، مرجع سبق ذكره، ص165.

[2] عائشة بوشيخي، **الإنفاق العام على التنمية الاقتصادية وأثره على سوق العمل**، الملتقى الدولي حول" البدائل التنموية في الاقتصاديات العربية وترشيد استغلال الموارد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، أيام(21-22) نوفمبر 2012م، ص22.

[3] فطيمة حاجي، مرجع سبق ذكره، ص ص(163، 164).

[4] عائشة بوشيخي، مرجع سبق ذكره، ص23.

[5] مبارك بو عشة، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[6] عثمان علام، مرجع سبق ذكره،ص7.

[7] عز الدين القينعي، مرجع سبق ذكره، ص 133.

- ✓ تطوير اقتصاد المعرفة من خلال النهوض بالبحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال؛
- ✓ الحفاظ على التوازنات البيئية وتثمين الثروات الطبيعية للبلاد.[1]

المطلب الثاني: محتوى برنامج التنمية الخماسي

خصصت الحكومة ما قيمته 21214 مليار دينار جزائري(أي ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي) كغلاف مالي لتمويل مختلف المشاريع المبرمجة في خضم برنامج التنمية الخماسي الذي بوشر في تنفيذه ابتداءا من سنة 2010م وإلى غاية سنة 2014م، وقد تمحور هذا البرنامج على عدة محاور رئيسية وأخرى فرعية وهو ما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم (10): مضمون برنامج التنمية الخماسي

البـــرامج	المبلغ(مليار دينار جزائري)	المبلغ(%)
أولا: برنامج تحسين التنمية البشرية	**9264**	**43.67**
• قطاع التربية الوطنية	852	
• قطاع التعليم العالي	868	
• قطاع التكوين المهني	178	
• قطاع الصحة	619	
• قطاع السكن	3700	
• قطاع الطاقة(الغاز+الكهرباء)	350	
• قطاع المياه	2000	

[1] محمد كريم قروف، محمد الطاهر سعودي، مرجع سبق ذكره، ص 325.

• قطاعات أخرى	697	
ثانيا: برنامج تطوير المنشآت القاعدية وتحسين الخدمة العمومية	**8200**	**38.65**
• قطاع الأشغال العمومية	3100	
• قطاع النقل	2800	
• قطاع تهيئة الإقليم	500	
• تحسين وسائل وخدمات الإدارات العمومية	1800	
ثالثا: برنامج دعم تنمية الاقتصاد الوطني.	**3500**	**16.5**
• قطاع الفلاحة والتنمية الفلاحية	1000	
• قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	150	
• قطاع الصناعة	2000	
• قطاع التشغيل	350	
رابعا: برنامج تطوير اقتصاد المعرفة	**250**	**1.17**
المجموع	**21214**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على:

- بيان اجتماع مجلس الوزراء، **برنامج التنمية الخماسي(2010م-2014م)**، 24 ماي 2010م، ص ص(2-23) .

الشكل رقم(20): التوزيع القطاعي لبرنامج التنمية الخماسي

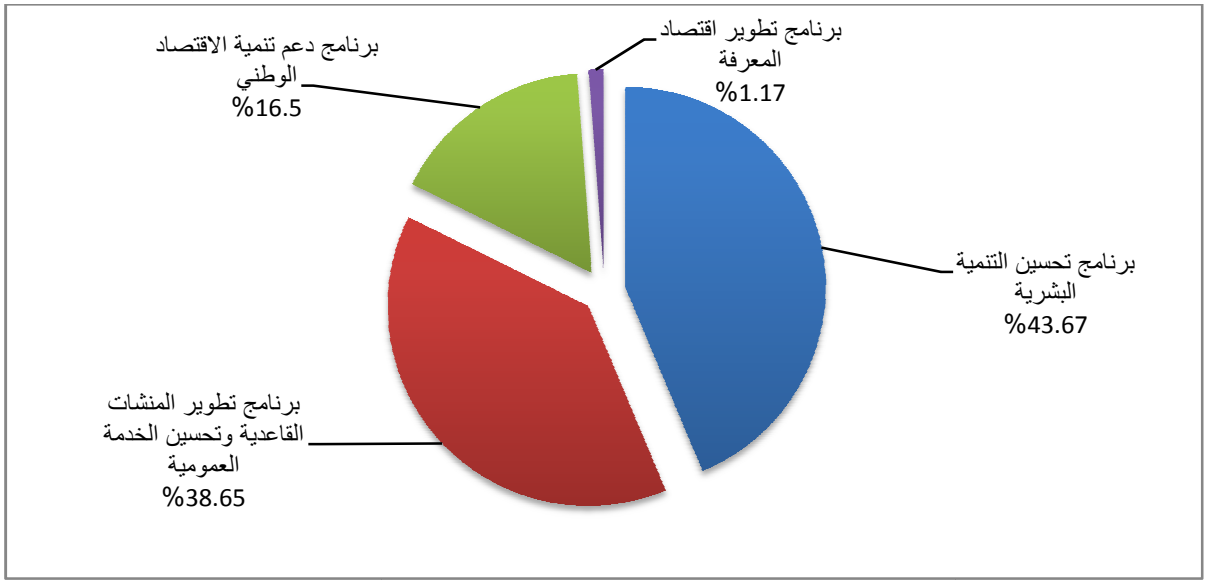

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(10).

يلاحظ من الشكل أعلاه أن برنامج التنمية الخماسي قد توزع بالأساس على أربعة برامج أساسية هي:

- برنامج تحسين التنمية البشرية؛
- برنامج تطوير المنشآت القاعدية وتحسين الخدمة العمومية؛
- برنامج دعم تنمية الاقتصاد الوطني؛
- برنامج تطوير اقتصاد المعرفة.

حيث نال البرنامج الأول منه حصة الأسد والتي فاقت43%من إجمالي المبلغ المخصص لتغطية مختلف مشاريع برنامج التنمية الخماسي، تلاه البرنامج الثاني بنسبة معتبرة جدا قدرت بحوالي 38.65%، فيما نال البرنامج الثالث ثالث نسبة قدرت ب16.5%، وأتى البرنامج الرابع بأقل نسبة والتي قدرت بحوالي 1.17%.

كما وقد تم توزيع البرامج الاستثمارية الرئيسية أعلاه إلى عدة برامج فرعية، وهو ما يأتي تفصيله في النقاط الموالية.

أولا: برنامج تحسين التنمية البشرية

يلاحظ من قيم الجدول السابق رقم(10)، أن برنامج تحسين التنمية البشرية قد استفاد من أعلى نسبة من إجمالي المبلغ المخصص لبرنامج التنمية الخماسي وقد قدرت بحوالي 43.67% أي ما يعادل 9264 مليار دينار جزائري، وهذا ما يدل على أن الدولة قد أولت اهتماما كبيرا بشأن تعزيز التنمية البشرية وتحسين ظروف معيشة السكان، ولأجل تحقيق ذلك توزع هذا المبلغ ليغطي العديد من المشاريع على العديد من القطاعات الداعمة لهذا البرنامج كما يلي:

1- قطاع التربية الوطنية

خصصت الدولة ما قيمته 852 مليار دينار جزائري، قصد النهوض بهذا القطاع وتوفير كافة المرافق الضرورية للتمدرس الجيد منها (انجاز 5000منشأة(منها 1000 اكمالية و850 ثانوية))

2- قطاع التعليم العالي

خصصت الدولة ما قيمت 868 مليار دينار جزائري، لتغطية مختلف المشاريع المتعلقة بهذا القطاع والتي تمثلت في انجاز 600000 مقعد بيداغوجي جامعي و 400000 مكان للإيواء.

3- قطاع التكوين والتعليم المهنيين

خصصت الدولة ما قيمته 178 مليار دينار جزائري قصد تمويل انجازات أكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين.

4- قطاع الصحة

خصصت السلطات مبلغا بقيمة 619 مليار دينار جزائري قصد استحداث أزيد من 1500 منشأة قاعدية صحية(منها 172 مستشفى،45 مركب صحي متخصص،377 عيادة متعددة التخصصات ،بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين).

5- قطاع السكن

قصد توفير السكن الملائم والامتصاص التدريجي للسكن الهش، استمرت الدولة في دعم هذا القطاع لتخصص له في إطار هذا البرنامج مبلغا معتبرا قدر بحوالي 3700 مليار دينار جزائري، وذلك لتمويل إنشاء أكثر من 2 مليون وحدة سكنية(منها 500000 وحدة سكنية إيجارية، 500000وحدة سكنية ترقوية، 300000وحدة سكنية في إطار امتصاص السكن الهش، 700000وحدة سكنية ريفية).

6- قطاع الطاقة

قصد تزويد السكان بالكهرباء والغاز وتحسين ظروف معيشتهم والحد من النزوح الريفي، خصصت الحكومة ما قيمته 350 مليار دينار جزائري، خصصت لتمويل عدة مشاريع منها : توصيل 1 مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي ، وتزويد 220000 سكن ريفي بالكهرباء.

7- قطاع المياه

خصصت السلطات ما قيمته 2000 مليار دينار جزائري في إطار توفير المياه الصالحة للشرب لكافة المواطنين على كافة ربوع الوطن، ومن بين تلك المشاريع المبرمجة بخصوص قطاع المياه إنجاز 35 سدا ، و25 منظومة لتحويل المياه بالإضافة إلى إنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر.

8- قطاعات أخرى

كما وخصصت الحكومة أزيد من 697 مليار دينار جزائري بغرض تمويل مختلف المشاريع المتعلقة بالقطاعات التي من شانها التأثير على حياة المواطنين ورفاهيتهم(الشباب والرياضة، الثقافة، الشؤون الدينية...).

ثانيا: برنامج تطوير المنشآت القاعدية وتحسين الخدمة العمومية

من معطيات الجدول رقم(10) يتضح أن برنامج تطوير المنشآت القاعدية وتحسين الخدمة العمومية هو الآخر قد نال نسبة كبيرة من إجمالي المبلغ المخصص لتمويل برنامج التنمية الخماسي قدرت بحوالي 38.65% أي أن الحكومة خصصت لهذا البرنامج قرابة 8200 مليار دينار جزائري لتمويل مختلف المشايع المبرمجة بخصوصه والتي قسمت كما يلي:

1- قطاع الأشغال العمومية

حضي قطاع الأشغال العمومية بمبلغ قيمته 3100 مليار دينار جزائري، بغرض مواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات والموانئ منها : الطريق السيار شرق-غرب بالإضافة إلى إتمام ربطها ب830 كلم من الطرق وازدواجية الطرق العرضية على طول 700 كلم، انجاز أكثر من 250 كلم من الطرق الجديدة، تحديث وإعادة تأهيل أزيد من 8000 كلم من الطرق، انجاز وتحديث حوالي 20 ميناء للصيد، تعزيز 3 مطارات.

2- قطاع النقل

خصصت الحكومة مبلغا ما قيمته 2800 مليار دينار جزائري لقطاع النقل من أجل تحديث وتوسيع شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري الذي سيعرف تجهيز 14 مدينة بخطوط التراموای ،بالإضافة إلى تحديث الهياكل القاعدية الخاصة بالمطارات.

3-قطاع تهيئة الإقليم والبيئة

خصصت الحكومة ما قيمته 500 مليار دينار جزائري من أجل تهيئة الإقليم والبيئة.

4-تحسين وسائل وخدمات الإدارات العمومية

خصصت الحكومة قرابة 1800 مليار دينار جزائري لأجل تحسين وتوفير الخدمات الإدارية الملائمة لمواطنيها في مجال العدالة والتجارة وإدارات ضبط الضرائب.

ثالثا: برنامج دعم تنمية الاقتصاد الوطني

الملاحظ من معطيات الجدول رقم (10) السابق، أن برنامج دعم تنمية الاقتصاد الوطني قد حظي بثالث نسبة من حيث الترتيب من إجمالي المبلغ المخصص لتغطية مشاريع برنامج الاستثمار العام للفترة (2010م-2014م) والتي بلغت حوالي 16.5% أي أن الدولة خصصت ما قيمته 3500 مليار دينار جزائري، وقد توزع هذا المبلغ على عدة قطاعات كما يلي:

1-قطاع الفلاحة والتنمية الريفية

خصصت الدولة ما قيمته 1000 مليار دينار جزائري لصالح قطاع الفلاحة والتنمية الريفية رغبة منها في مواصلة برامج ومشاريع دعم التنمية في هذا القطاع.

2-قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

خصصت الدولة قرابة 150 مليار دينار جزائري لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل ترقيتها وتأهيلها وذلك من خلال:

- إنشاء مناطق صناعية؛
- تسيير القروض البنكية.

3-قطاع الصناعة

من أجل دعم التنمية الصناعية خصصت السلطات العمومية غلافا ماليا بقيمة 2000 مليار دينار جزائري، وذلك بغية إنجاز عدة محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير البتروكيميائية وتحديث المؤسسات العمومية.

4-قطاع التشغيل

خصصت الدولة غلافا ماليا خاصا بقطاع التشغيل قدر بحوالي 350 مليار دينار جزائري، وذلك رغبة من الحكومة في القضاء على البطالة وتشجيع إنشاء مناصب شغل من خلال:

- مرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني؛
- دعم إنشاء المؤسسات المصغرة ؛
- تمويل آليات إنشاء مناصب انتظار التشغيل.

رابعا: برنامج تطوير اقتصاد المعرفة

من معطيات الجدول السابق رقم (10)، يلاحظ أن برنامج تطوير اقتصاد المعرفة قد حظي بأقل نسبة من الغلاف المالي الإجمالي المخصص للبرنامج الكلي برنامج التنمية الخماسي مقدر ب 1.17% وبقيمة 250 مليار دينار جزائري وذلك من أجل تنمية البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال، واستكمال مكتسبات المخططات السابقة، تم لهذا الغرض 100 مليار دينار جزائري لتطوير البحث العلمي، و 50 مليار دينار جزائري للتجهيزات الموجهة لتعميم تعليم الإعلام الآلي ضمن كامل المنظومة التربوية ومنظومة التعليم العالي والتكوين المهني، و100 مليار دينار جزائري لوضع الحكامة الالكترونية.

الخلاصة

تناول هذا الفصل مسار الإنفاق العام الاستثماري في الجزائر للفترة الممتدة مابين سنتي 1999م و2014م، حيث استهل باستعراض تطور الإنفاق العام الاستثماري ضمن سياسة الإنفاق العام الكلية للفترة المعنية بالدراسة، مرورا بأهم المحطات التي شهدها خلال الفترة السابقة.

ثم تم التطرق إلى هيكل هذا الإنفاق في خضم سلسلة البرامج الاستثمارية التي تم تبنيها من طرف الدولة لنفس الفترة، ممثلة في كل من برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001م-2004م)، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة (2005م-2009م)، لتختتم ببرنامج التنمية الخماسي للفترة (2010م-2014م).

الفصل الرابع: دراسة تحليلية قياسية لأثر سياسة الإنفاق العام الاستثماري في الجزائر على بعض المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة

الفصل الرابع: دراسة تحليلية قياسية لأثر سياسة الإنفاق العام الاستثماري في الجزائر على بعض المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة

تمهيد

بعدما تمت دراسة واستعراض الإطار النظري لأثر سياسة الإنفاق العام الاستثماري على المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة –المتمثلة في كل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، معدل البطالة، و انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون– وكذا مسار هاته السياسة للفترة المعنية بالدراسة (1999م–2014م)، سيتم في هذا الجزء من الدراسة تحليل وقياس أثر سياسة الإنفاق العام الاستثماري المتبعة لنفس الفترة على مختلف المؤشرات المختارة، وفي سبيل إثراء هذا الموضوع سيتم التطرق في خضم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: تحليل أثر سياسة الإنفاق العام الاستثماري على بعض المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة؛

المبحث الثاني: نموذج قياسي بسيط لتقدير أثر سياسة الإنفاق العام الاستثماري على بعض المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة.

المبحث الأول: تحليل أثر سياسة الإنفاق العام الاستثماري على بعض المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة

في خضم هذا المبحث سيتم التطرق إلى تحليل تطور مختلف المؤشرات –المتمثلة في كل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل البطالة و انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون– ، ومن ثم تحليل الأثر الذي تحدثه سياسة الإنفاق العام الاستثماري عليها .

المطلب الأول: تحليل أثر سياسة الإنفاق العام الاستثماري على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أحد مؤشرات البعد الاقتصادي لقياس التنمية المستدامة، وهو ما تم التعرف إليه في خضم الفصل الثاني من هاته الدراسة.

والجدول الموالي يوضح تطوره للفترة(1999م–2014م).

الجدول رقم(11): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل نموه للفترة(1999م– 2014م) **الوحدة: دينار جزائري**

السنوات	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (%)
1999	105253.80	–
2000	107809.23	2.42
2001	109616.62	1.67
2002	114307.62	4.27
2003	120995.21	5.85
2004	124556.38	2.94
2005	130102.56	4.45
2006	130377.04	0.21
2007	132722.78	1.79
2008	133670.36	0.71
2009	133534.55	0.1-

2010	135889.68	1.76
2011	137153.93	0.93
2012	138965.89	1.32
2013	139933.58	0.69
2014	142359.02	1.73

المصدر: بيانات البنك الدولي على الموقع https//data. Worldbank.org

الشكل رقم(21): تطور معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

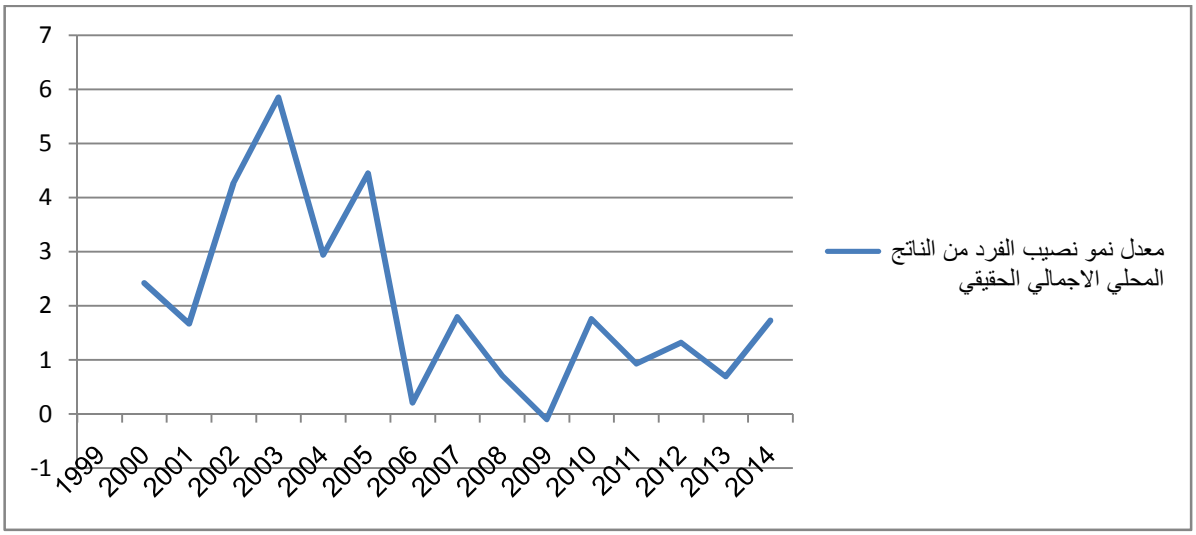

المصدر: من إعداد الطالبة ،بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(11) .

من معطيات الجدول رقم(11) والشكل أعلاه يتضح أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد شهد تطورا ملحوظا خلال الفترة المعينة بالدراسة، حيث ارتفع من 105253.80 دينار جزائري سنة 1999م إلى 142359.02 دينار جزائري سنة 2014م أي بمعدل زيادة فاق ال35% حيث سجل نسب نمو متفاوتة على طول الفترة كانت أعلى نسبة نمو له سنة 2003م(مقدرة ب 5.85%).

في حين تراجعت نسب نموه ابتداءا من سنة 2006م، وإلى غاية سنة 2009م، حيث كانت أدناها سنة 2009م بنسبة سالبة قدرت ب(0.1- %) .

إذ يرتبط التغير الحاصل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمدى التغير الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي، والجدول الموالي يوضح تطور مختلف مؤشراته.

الجدول رقم(12): تطور مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي للفترة(1999م-2014م)

الوحدة : تريليون دينار جزائري

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي-PIB-N	معدل نموه(%)	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي-PIB-R	معدل نموه(%)
1999	3.24	-	3.24	-
2000	4.12	27.16	3.36	3.70
2001	4.23	26.69	3.46	2.97
2002	4.52	6.85	3.66	5.78
2003	5.25	16.15	3.92	7.10
2004	6.15	17.14	4.09	4.33
2005	7.56	22.27	4.33	5.86
2006	8.50	12.43	4.4	1.61
2007	9.35	10	4.55	3.4
2008	11.04	18.07	4.66	2.4
2009	9.97	9.69-	4.74	1.71
2010	11.99	20.26	4.91	3.58
2011	14.59	21.68	5.05	2.8
2012	16.21	11.10	5.22	3.36
2013	16.65	2.71	5.37	2.87
2014	17.24	3.5	5.57	3.72

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- ONS, **les comptes économiques en volume de 2000 à 2015**, N751, Alger, août 2016, p (15-18).
- بيانات البنك الدولي، مرجع سبق ذكره.

الشكل رقم(22): تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي

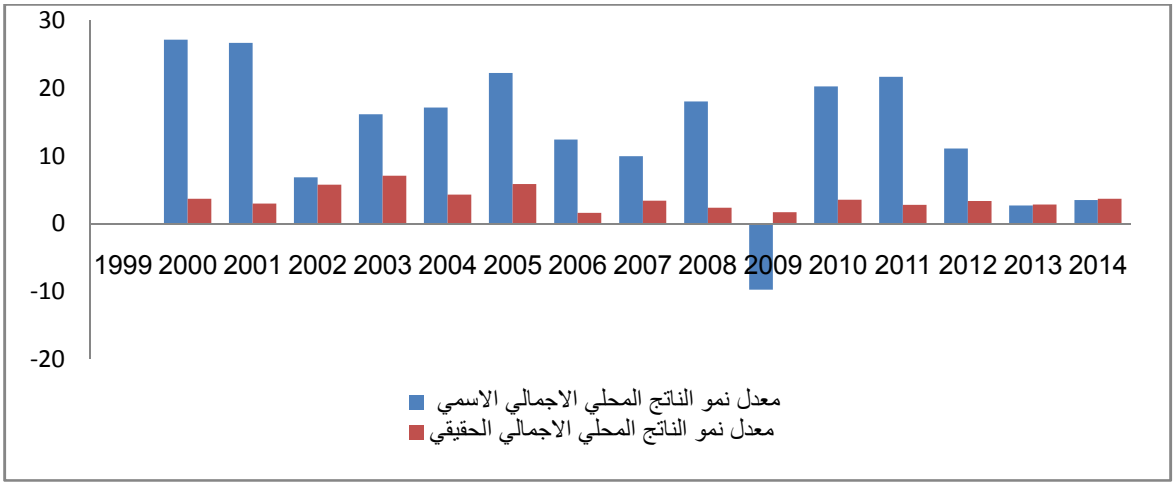

المصدر: من إعداد الطالبة ،بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(12).

إن النظرة الأولية لمختلف المؤشرات سواءا الاسمية أو الحقيقية تدل على عدم استدامة النمو بنفس الوتيرة أي أن كل من حجم ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي ظل يتذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض على طول الفترة(1999م-2014م).

والملاحظ أن معدل النمو الاسمي قد سجل أقل نسبة له سنة 2009م(قدرت بحوالي-9.6%) وذلك نتيجة لانخفاض أسعار النفط آنذاك.

والملاحظ أيضا أن الفجوة بين معدلات النمو الاسمية والحقيقية وبين حجم الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي قد استمرت في الارتفاع من سنة 1999م إلى غاية 2014م، ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدل التضخم نتيجة لتطبيق السياسة الإنفاقية التوسعية.

كما وكانت أعلى نسبة نمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لسنة 2003م قدرت ب 7.10%، وذلك يعود أساسا إلى تحسن معدلات النمو في قطاع المحروقات، وهذا ما يفسر الارتفاع الحاصل في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لنفس السنة.

بالرغم من أن الزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تزامنت مع فترة تطبيق السياسة التوسعية للإنفاق العام الاستثماري، إلا أن ذلك لا يعطي نظرة واضحة عن أثر هاته السياسة على هذا المؤشر، لذلك سيتم عرض مدى مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ضمن معطيات الجدول الموالي.

الجدول رقم(13): تطور نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفترة(1999م-2014م) **الوحدة : %**

السنوات	الفلاحة	الصناعة	المحروقات	البناء والأشغال العمومية	الخدمات
1999	13.83	10.40	34.31	11.83	29.63
2000	10.09	8.47	48.37	8.51	24.56
2001	11.93	9.13	42.95	9.28	26.71
2002	11.44	9.26	41.64	10.15	27.51
2003	11.99	8.27	44.53	9.33	25.88
2004	11.38	7.61	46.47	8.99	25.55
2005	9.04	6.50	53.55	7.85	23.06
2006	8.74	6.12	53.71	8.31	23.12
2007	8.81	5.97	52.05	9.12	24.05
2008	7.78	5.56	54.38	9.31	22.97
2009	11.51	7.31	39.4	12.36	29.42
2010	10.47	6.36	43.75	12.31	27.11
2011	10.49	5.89	47.1	11.19	25.33
2012	11.82	6.06	43.86	11.73	26.53
2013	12.76	5.95	38.68	12.66	29.95
2014	13.36	6.31	35.18	13.53	31.62
المتوسط	10.97	7.2	45	10.40	26.43

المصدر: من إعداد الطالبة ، بالاعتماد على:

- ONS, **les comptes économiques de 2001 à 2015**, N750, Alger, août 2016, p18.
- ONS, **les comptes économiques en volume de 2000 à 2015**, N751, op.cit, pp(11-14).
- ONS, **les comptes économiques en volume de 2000 à 2014**, N710, Alger, Juillet, 2015, pp(15-18).

الشكل رقم(23): نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

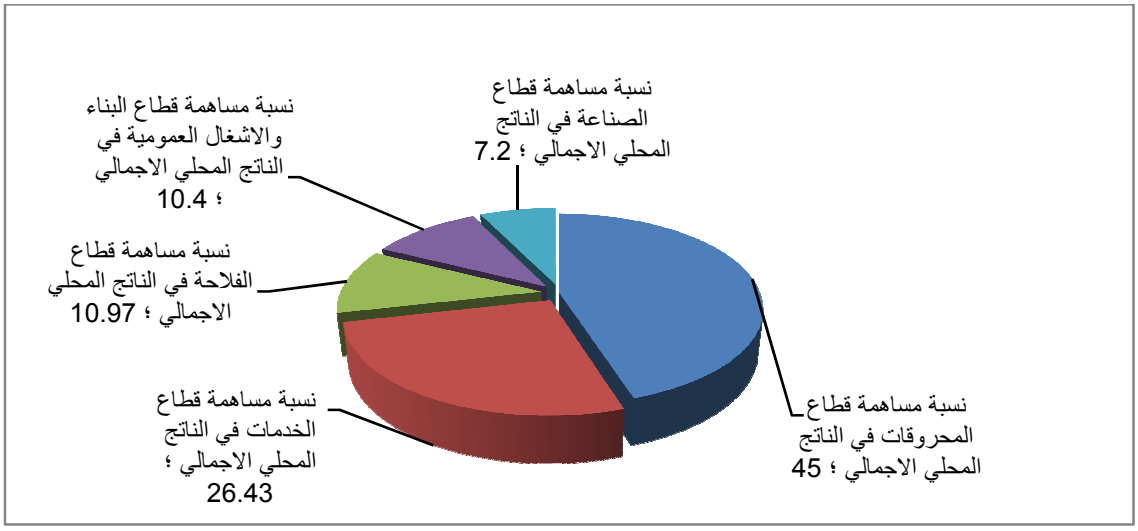

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(13).

وفقا لمعطيات الشكل أعلاه، فإنه يمكن معرفة القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وكذا ترتيبها بحسب مدى هيمنتها عليه خلال الفترة محل الدراسة كما يلي:

1-قطاع المحروقات: قدر متوسط نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الفترة المعنية بالدراسة ب 45%، وما يلاحظ من معطيات الجدول رقم(13) أن هذا القطاع قد سجلت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي تزايدا على العموم ابتداءا من سنة 1999م نتيجة الارتفاع المتواصل لأسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث تفسر نسبة مساهمته في الناتج لسنة 2009م و التي قدرت بحوالي 39.4% -والتي تمثل ثان اقل نسبة بعد سنة 1999 م- بالتذبذب الحاصل في أسواق الخام الدولية بالإضافة إلى قلة الطلب على المحروقات خلال الأزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار النفط التي وصلت آنذاك إلى أقل من 50 دولار للبرميل مما أدى بالدولة إلى تخفيض معدل الإنتاج، هذه التغيرات كان لها أثر واضح على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. إذ انخفض معدل نموه لأقل مستوى له لنفس السنة مسجلا هبوطا بنسبة -0.1% (حسب الجدول السابق رقم(11)).

وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على أن قطاع المحروقات هو القطاع المهيمن والموجه للاقتصاد الوطني من جهة، والمحدد الرئيسي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من جهة أخرى، والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم(24): نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الفترة (1999م-2014م)

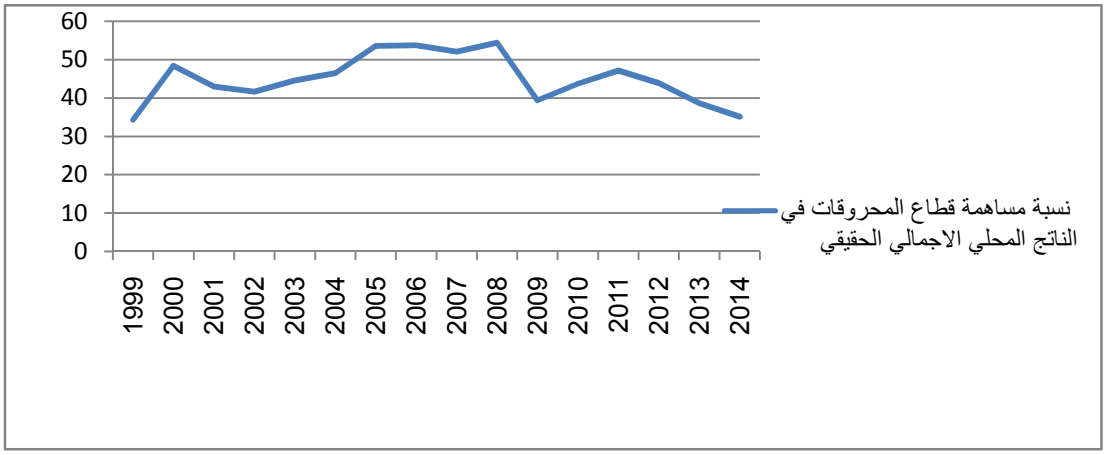

المصدر : من إعداد الطالبة ، بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (13).

2-قطاع الخدمات: يعتبر صاحب الحصة الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من بين القطاعات خارج المحروقات، إذ بلغ متوسط مساهمته في الفترة محل الدراسة حوالي 26.43%، وهذا يعود أساسا إلى الاهتمام الذي أولته الحكومة لهذا القطاع في ظل سياسة الإنفاق العام الاستثماري المطبقة والتي كان من ضمن أهدافها تطوير الخدمة العمومية وتحديثها وتهيئة المناخ أمام خدمات القطاع الخاص من خلال السعي إلى تطوير قطاع النقل والاتصالات وتنشيط التجارة(حسب ما جاءت به معطيات الفصل الثالث من هاته الدراسة)، والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم(25): تطور نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفترة(1999م-2014م)

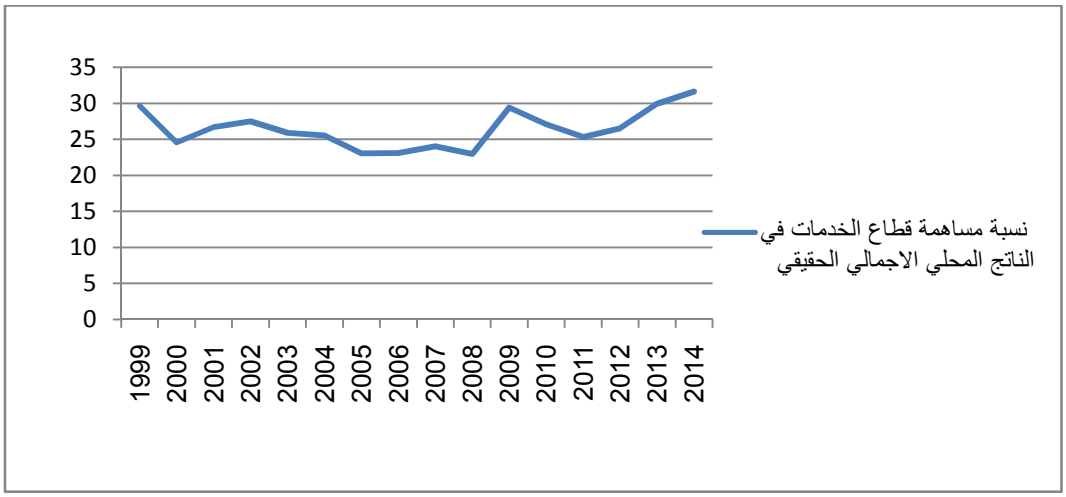

المصدر : من إعداد الطالبة ، بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (13).

3- قطاع الفلاحة: يأتي قطاع الفلاحة في المرتبة الثانية بعد قطاع الخدمات في مساهمته في الناتج خارج قطاع المحروقات بنسبة لا تتجاوز 10.97% في المتوسط خلال الفترة الممتدة بين 1999م و2014م. وبنسب متفاوتة ومتذبذبة، وهذا يدل على أن قطاع الفلاحة يساهم في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ضئيلة جدا على الرغم من المجهودات التي بذلتها الحكومة لتطويره في خضم سلسلة البرامج الاستثمارية العامة لنفس الفترة، وعلى الرغم من التحسن الذي شهده القطاع إلى أنه يبقى رهينا لعوامل أخرى من بينها درجة المغياثية(التساقط) التي تسجلها الدولة أثناء كل موسم فلاحي، ولعل سنة 2008م التي سجلت بها القطاع أقل نسبة مساهمة له في الناتج اكبر دليل على ذلك، إذ أدت الظروف المناخية السيئة لتلك السنة إلى تراجع إنتاج الحبوب آنذاك، والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم(26): تطور نسبة مساهمة قطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفترة(1999م-2014م)

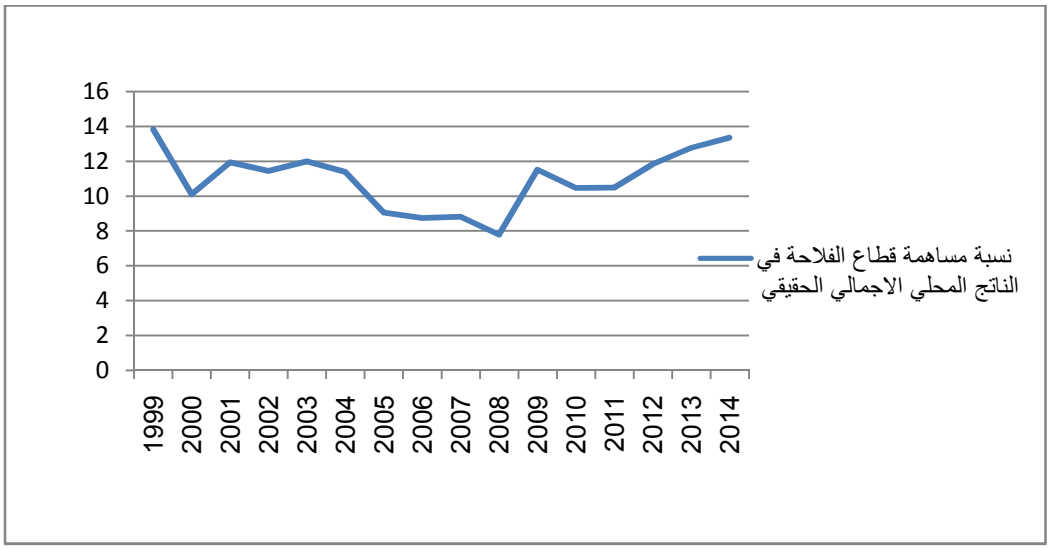

المصدر : من إعداد الطالبة ، بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (13).

4-قطاع البناء والأشغال العمومية: جاء قطاع البناء والأشغال العمومية بثالث نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالنسبة للقطاعات خارج المحروقات، والتي بلغت في المتوسط حوالي 10.40%، وهذه النسبة تعتبر ضعيفة نسبيا بالرغم من تزايد نسب مساهمة القطاع في الناتج إذا ما قورنت بحجم المخصصات المالية التي نالها هذا القطاع ضمن سلسلة البرامج الاستثمارية العامة لنفس الفترة، حيث حضي بحصة الأسد فيها والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم(27): تطور نسبة مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفترة(1999م-2014م)

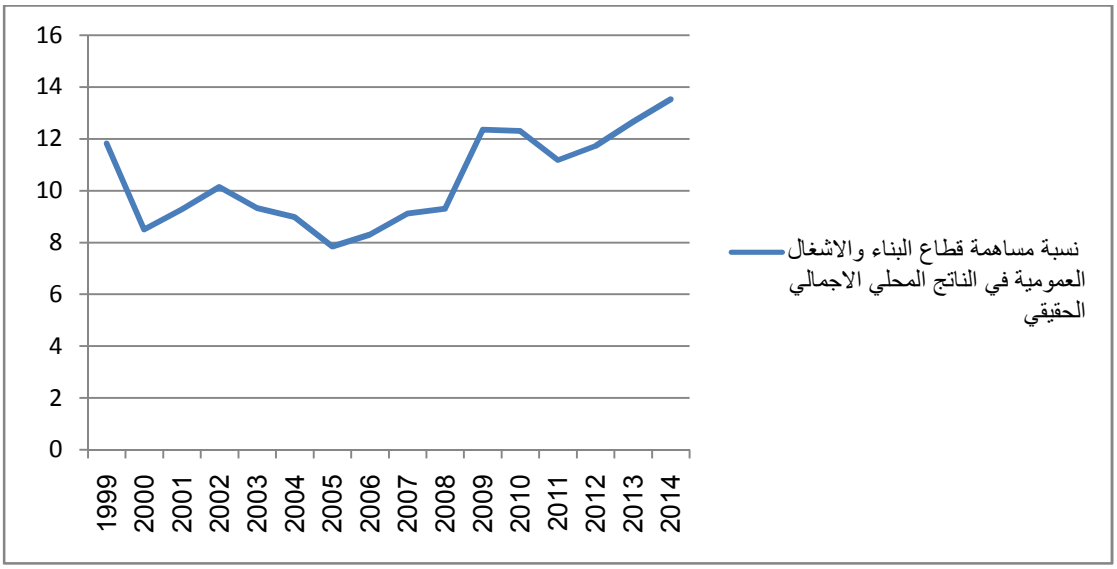

المصدر : من إعداد الطالبة ، بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (13).

5-قطاع الصناعة: بقيت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ضعيفة ومتذبذبة نسبيا على طول الفترة، إذ سجل هذا القطاع أدنى نسب المساهمة بالمقارنة مع القطاعات الأخرى والتي قدرت في المتوسط بحوالي 7.2% فقط، ويرجع هذا إلى عدة أسباب منها عدم الاهتمام الكافي بالقطاع في خضم سياسة الإنفاق العام الاستثماري المطبقة للفترة(1999م-2014م)، والتي اقتصرت في كثير من الأحيان على تهيئة المناطق الصناعية وبمبالغ ضئيلة لا تفي بالنهوض بقطاع استراتيجي يعتبر محركا أساسيا للنمو في الاقتصاديات المعاصرة، بالإضافة إلى الإختلالات الكبيرة والحادة التي شهدها القطاع في الفترة السابقة لاسيما فشل إستراتيجية الصناعات المصنعة في الستينات والأزمة الاقتصادية في الثمانينات والأزمة الأمنية في التسعينات، والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم(28): تطور نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفترة(1999م-2014م)

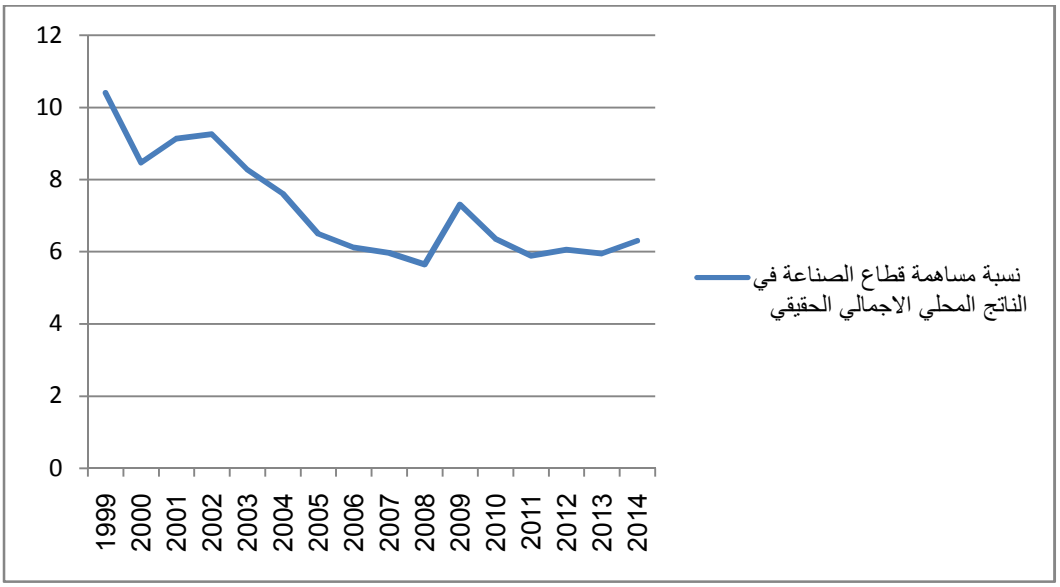

المصدر : من إعداد الطالبة، بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (13).

وبالتالي فنسبة مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بقيت ضعيفة رغم المجهودات المبذولة للخروج من تبعية قطاع المحروقات أو ما يسمى ب" المرض الهولندي".

المطلب الثاني: تحليل أثر سياسة الإنفاق العام الاستثماري على معدل البطالة

يعتبر معدل البطالة أحد مؤشرات البعد الاجتماعي لقياس التنمية المستدامة، وهو ما تم التعرف إليه في خضم الفصل الثاني من هاته الدراسة.

والجدول الموالي يوضح تطوره خلال الفترة(1999م- 2014م).

الجدول رقم(14): تطور معدل البطالة للفترة(1999-2014م)

الوحدة :%

السنوات	معدل البطالة
1999	25.4
2000	28.89
2001	27.3
2002	25.9
2003	23.7
2004	17.7
2005	15.3
2006	12.3
2007	13.8
2008	11.3
2009	10.2
2010	10
2011	10
2012	11
2013	9.8
2014	9.5

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على :

- بيانات البنك الدولي، مرجع سبق ذكره.
- الديوان الوطني للإحصائيات، **حوصلة إحصائية(1962م-2011م)**، فصل التشغيل، الجزائر، ص ص(58-69).
- الديوان الوطني للإحصائيات، **الجزائر بالأرقام- نتائج(2013-2015)**، فصل التشغيل، الجزائر، ص ص(16،17).

الشكل رقم(29): تطور معدل البطالة للفترة(1999م-2014م)

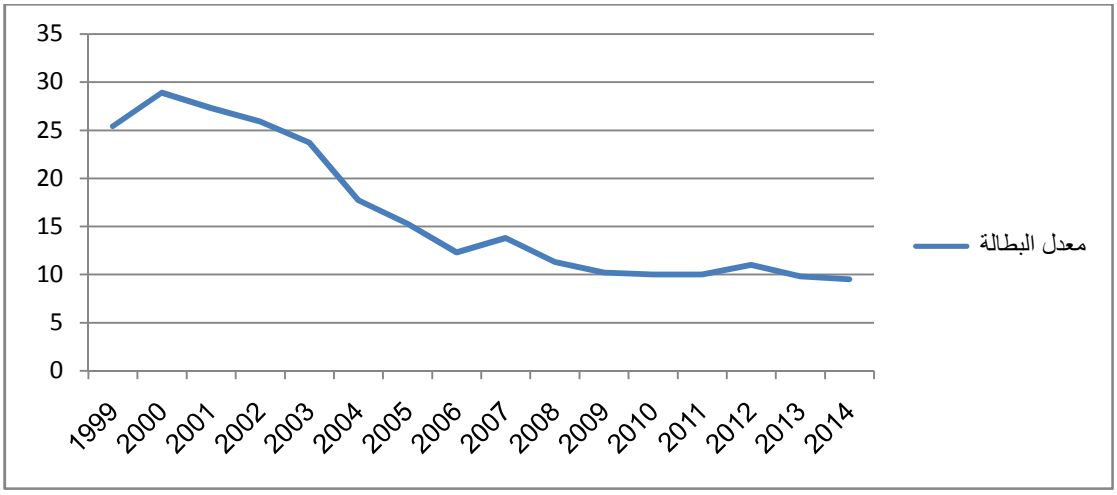

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (14).

ما يلاحظ من الشكل أعلاه أن معدلات البطالة خلال الفترة الممتدة مابين 1999م و2014م في تناقص مستمر، حيث انخفضت نسبتها من حوالي 28.89% والتي كانت تمثل أعلى نسبة في خضم الفترة المعنية بالدراسة إلى 9.5% سنة 2014م، والتي تمثل أقل نسبة لنفس الفترة.

ويعود سبب هذا التراجع الكبير في معدلات البطالة والذي قدر بحوالي 19.39% بالدرجة الأولى إلى سياسة الإنفاق العام الاستثماري التوسعية المطبقة في نفس الفترة، هته الأخيرة التي مكنت سوق العمل الجزائري من استيعاب أعداد كبيرة من فئة السكان النشطة.

حيث أن تطور معدل البطالة يرتبط بكل من تطور عدد السكان النشطين وعدد السكان المشتغلين ومعدل التشغيل، والجدول الموالي يوضح تطور كل منها كما يلي:

الجدول رقم(15): توزيع السكان النشطون للفترة (2000م-2014م) **الوحدة: نسمة**

السنوات	عدد السكان النشطون	عدد السكان البطالون	السكان المشتغلون	
			العدد(نسمة)	%
2000	8690855	2510863	6179922	71.11
2001	8568221	2339449	6228772	72.7
2002	–	–	–	–
2003	8762326	2078270	6684056	76.3
2004	9469946	1671534	7798412	82.3
2005	9492508	1448288	8044220	84.7
2006	10109645	1240841	8868804	87.7
2007	9968906	1374663	8594243	86.2
2008	10315000	1169000	9146000	88.7
2009	10544000	1072000	9472000	89.8
2010	10812000	1076000	9736000	90
2011	10661000	1062000	9599000	90
2012	–	–	–	–
2013	11964000	1175000	10789000	90.2
2014	11716000	1114000	10602000	90.5

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على:

- بيانات البنك الدولي، مرجع سبق ذكره.
- الديوان الوطني للإحصائيات، **حوصلة إحصائية(1962م-2011م)**، مرجع سبق ذكره، ص ص(58-68).
- الديوان الوطني للإحصائيات، **الجزائر بالأرقام- نتائج(2013-2015)**، مرجع سبق ذكره، ص ص(16،17).

ما يلاحظ من الجدول أعلاه أن هناك تزايد مستمر في عدد السكان النشطين، حيث انتقل مما يقارب 8691855 نسمة سنة 2000م إلى أزيد من 11716000 نسمة سنة 2014م، أي بمعدل نمو قدره 34.79% ويدل ذلك على تزايد في الطلب على التشغيل، هذا الأخير الذي يرجع إلى عدة أسباب أبرزها زيادة عدد السكان وتوافد العديد من خرجي الجامعات ومراكز التكوين المهني.

في حين انتقل عدد السكان المشتغلين مما يقارب 6179922 نسمة سنة 2000م إلى ما يقارب 10602000نسمة سنة 2014م، وهذا ما يفسر الزيادة المعتبرة التي شهدتها معدلات التشغيل على طول الفترة، حيث انتقلت مما يقارب 71.11% نسمة 2000م إلى ما يفوق 90.5% سنة 2014م، وهذا ما يفسر الانخفاض الذي شهدته معدلات البطالة كما سبق ذكره.

إن تراجع معدلات البطالة على الرغم من انه تزامن مع تطبيق سياسة الإنفاق العام الاستثماري التوسعية إلا أن ذلك لا يعطي فكرة واضحة على أثر هاته السياسة على معدل البطالة، وعليه سيتم عرض مدى مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية الرئيسية في خلق مناصب عمل وزيادة معدلات التشغيل، وبالتالي الحد من مشكلة البطالة سواءا بشكل مباشر أو غير مباشر، وهذا ما توضحه قيم الجدول الموالي:

الجدول رقم(16): تطور نسبة السكان المشتغلون حسب القطاعات الرئيسية للفترة (2000م-2014م) **الوحدة: %**

السنوات	الفلاحة	الصناعة	البناء والأشغال العمومية	الخدمات
2000	14.12	13.37	9.99	62.52
2001	21.06	13.82	10.44	54.68
2002	-	-	-	-
2003	21.13	12.03	11.97	54.87
2004	20.74	13.60	12.41	53.25
2005	17.16	13.16	15.07	54.61
2006	18.15	14.25	14.18	53.42
2007	13.62	11.96	17.73	56.69
2008	13.69	12.48	17.22	56.61
2009	13.11	12.61	18.14	56.14
2010	11.67	13.73	19.37	55.23
2011	10.77	14.24	16.62	58.37
2012	-	-	-	-
2013	9.5	12.6	16.5	61.4
2014	10.6	13.0	16.6	59.8
المتوسط	15.01	13.15	15.1	56.74

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على :

- الديوان الوطني للإحصائيات، **حوصلة إحصائية(1962م-2011م)**، مرجع سبق ذكره، ص ص(58-68).
- الديوان الوطني للإحصائيات، **الجزائر بالأرقام- نتائج(2013-2015)**، مرجع سبق ذكره، ص ص(16،17).

الشكل رقم (30): متوسط نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الحد من البطالة للفترة (2000م-2014م)

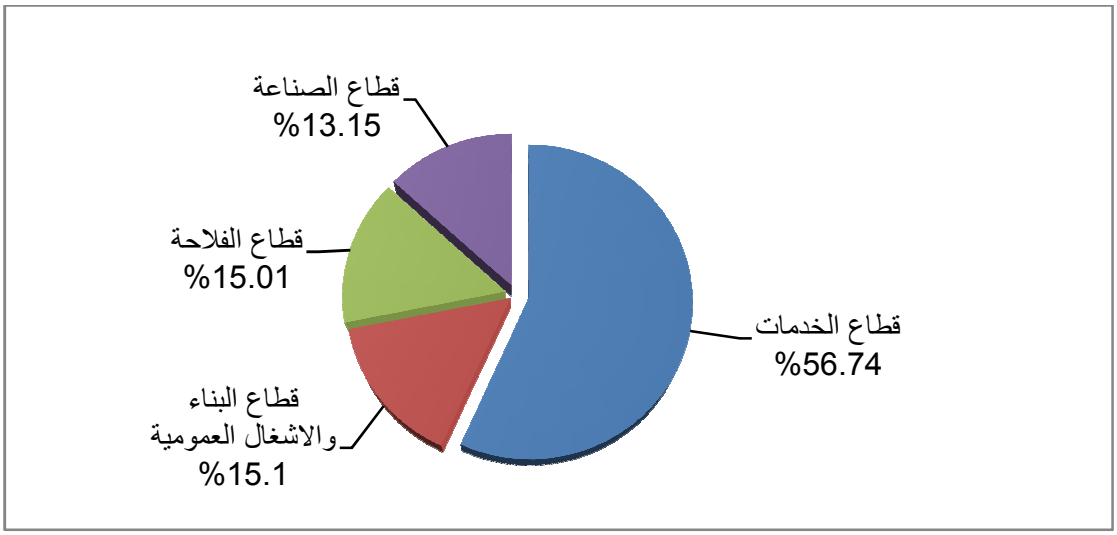

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(16).

يوضح الشكل أعلاه أن هناك عدة قطاعات اقتصادية رئيسية ساهمت في خفض معدلات البطالة للفترة المعنية بالدراسة، تمثلت في كل من قطاع الخدمات، قطاع البناء والأشغال العمومية، قطاع الفلاحة، وقطاع الصناعة مرتبة على التوالي.

1-قطاع الخدمات: يعتبر قطاع الخدمات المستقطب الأول لليد العاملة في خضم الفترة المعنية بالدراسة، حيث بلغت نسبة السكان المشتغلون في هذا القطاع- في المتوسط- حوالي 56.76% ليستحوذ بذلك على أكثر من نصف الطبقة المشتغلة، وهذا ما يعني أن قطاع الخدمات قد كان القطاع الأعلى تأثيرا في خفض معدلات البطالة بالمقارنة مع بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، وما يفسر ذلك أساسا هو توظيف العوائد النفطية بتضخم الجهاز الإداري مما يتسبب في ارتفاع حجم العمل الغير منتج، حيث أن تطور نسبة السكان المشتغلون في قطاع الخدمات قد شهدت تذبذبا نسبيا غير أنها ظلت الأعلى نسبيا على طول الفترة ، وهو ما يوضحه الشكلين المواليين:

الشكل رقم(31): تطور نسبة السكان المشتغلون في قطاع الخدمات للفترة(2000م-2014م)

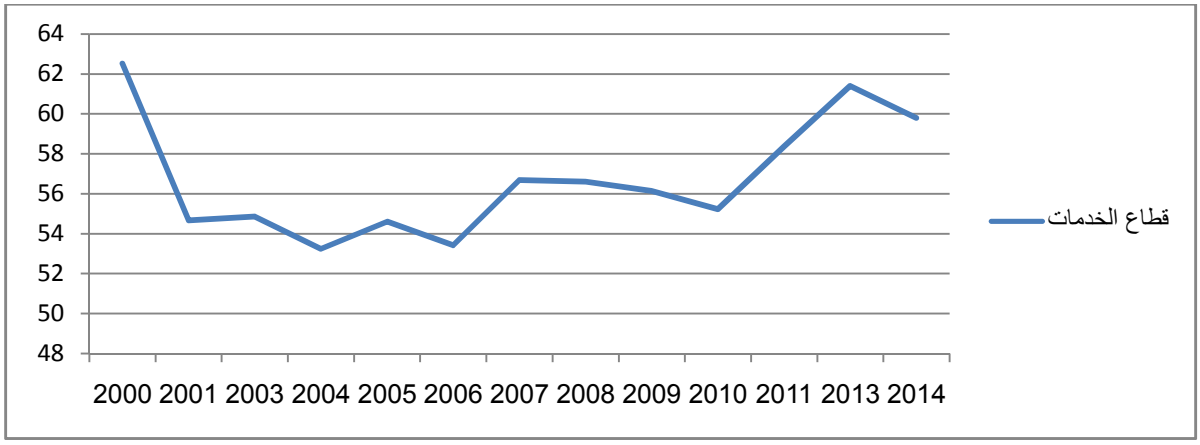

المصدر :من إعداد الطالبة ،بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(16).

الشكل رقم(32): تطور نسبة السكان المشتغلون في القطاعات الرئيسية للفترة (2000م-2014م)

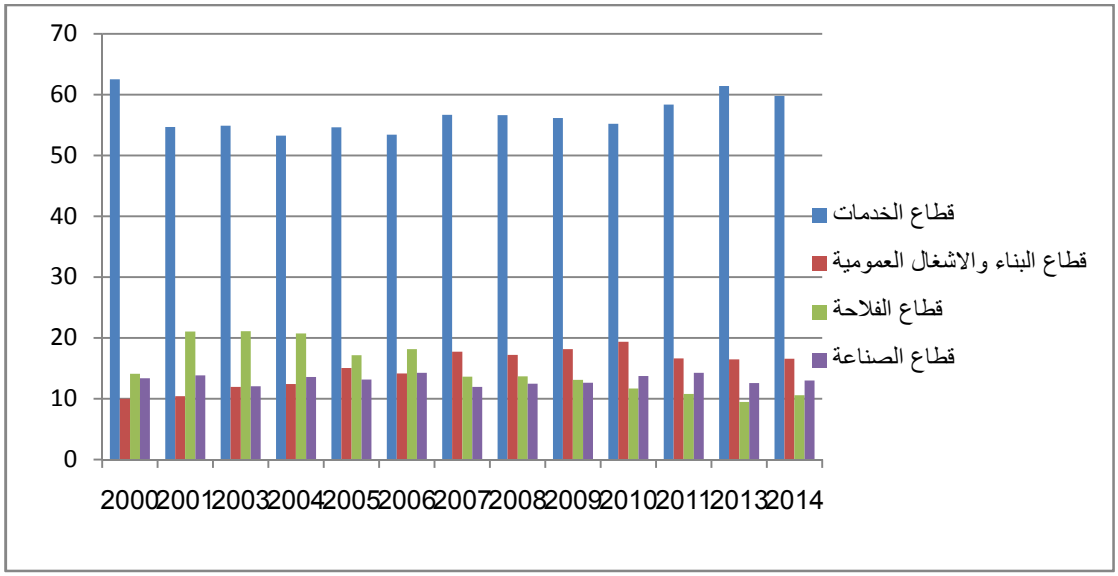

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(16).

2-قطاع البناء والأشغال العمومية: يعتبر قطاع البناء والأشغال العمومية المساهم الثاني في خلق مناصب الشغل، أي أنه القطاع الثاني من مساهمته في الحد من البطالة بمعدل بلغ في المتوسط حوالي15.1% في خضم الفترة المعنية بالدراسة، وما يفسر ذلك هو أن الجزائر قد أصبحت ورشة كبيرة في مجال البناء وتشييد البنى التحتية مع انطلاقة البرامج الاستثمارية العامة، ورغم ذلك فإن

فرص العمل التي يوفرها القطاع تبقى مرتبطة أساسا بحجم تدخل الدولة فيه ما يعني أن زيادة العمالة في هذا القطاع ظرفية وغير مستدامة، وهذا ما يفسره الارتفاع النسبي لمعدل السكان المشتغلون فيه من إجمالي فئة السكان المشتغلين، حيث ارتفعت من حوالي 9.99% سنة 2000م إلى ما يقارب 16.6%سنة 2014م، وهو ما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل رقم (33): تطور نسبة السكان المشتغلون في قطاع البناء والأشغال العمومية للفترة(2000م-2014م)

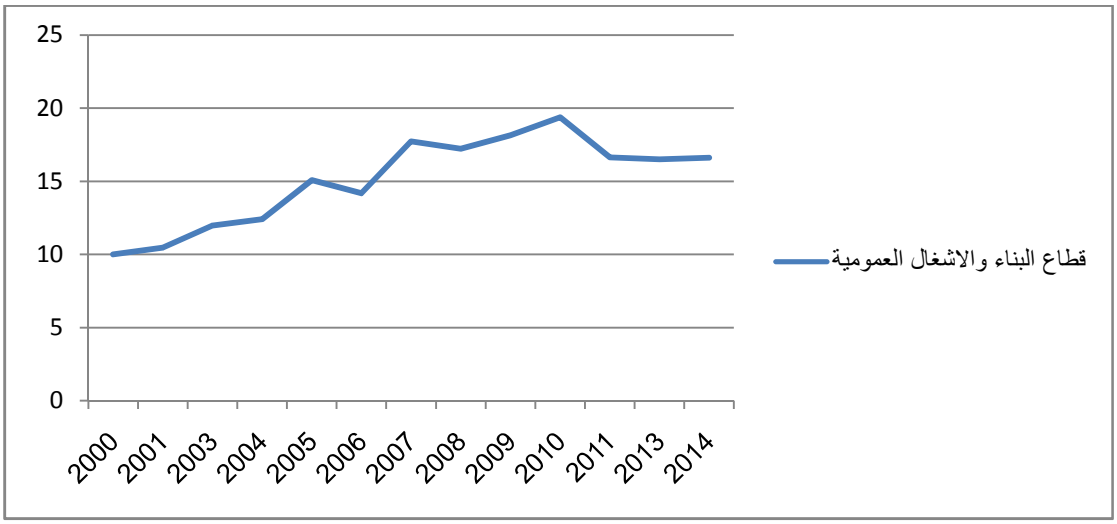

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(16).

3-قطاع الفلاحة: بلغ متوسط نسبة السكان المشتغلون في القطاع الفلاحي حوالي 15% فقط من إجمالي الفئة المشتغلة من السكان، ما يدل على ضعف جاذبية هذا القطاع لليد العاملة، حيث احتل بذلك المرتبة الثالثة فيما يتعلق بمدى مساهمته في خفض معدلات البطالة للفترة المعنية بالدراسة، ويرجع ذلك بالأساس إلى أن نشاط هذا القطاع يرتبط بظروف المناخ والتقلبات الجوية كما سبق التوضيح، ويمكن الإشارة إلى أن القطاع الفلاحي قد عرف تراجعا مستمرا فيما يتعلق بنسبة السكان المشتغلون فيه، حيث بلغت هذه النسبة ما يقارب 21.06% سنة 2001م والتي تمثل أقصى نسبة له، لتنخفض إلى ما قيمته 9.5% سنة 2013م كأدنى نسبة له، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل رقم(34): تطور نسبة السكان المشتغلون في قطاع الفلاحة للفترة(2000م-2014م)

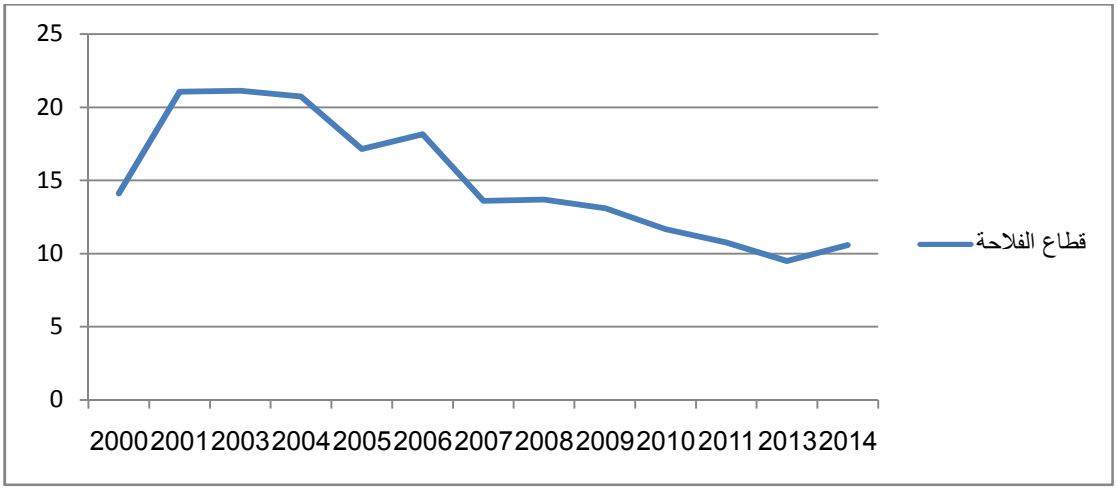

المصدر : من إعداد الطالبة ،بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (16).

4-قطاع الصناعة: سجل قطاع الصناعة أدنى نسبة للسكان المشتغلون به بلغت في المتوسط حوالي 13.15% للفترة المعنية بالدراسة، مما يعني أن هذا القطاع ذو حجم عمالة منخفض مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، ما يدل أيضا على أن هذا القطاع لم يتجاوب بالشكل الكافي مع سلسلة البرامج الاستثمارية العامة المطبقة في نفس الفترة، بحيث أنه لم يشهد أي زيادة هامة في حجم العمالة، إذ ظلت نسبة السكان المشتغلون به مستقرة نسبيا على طول الفترة(2000م-2014م) في حدود المجال[12%-14%]، (وهو ما يوضحه الشكل رقم(36) أدناه). هذا بالرغم من أهمية هذا القطاع وقدرته على توفير فرص عمل حقيقية ودائمة، وترجع محدودية وانخفاض نسبة السكان المشتغلون بالقطاع الصناعي وكذا ضعف مشاركته في استيعاب اليد العاملة والحد من البطالة إلى عدم الاهتمام الكافي بهذا القطاع ضمن سياسة الإنفاق العام الاستثماري المتبعة من جهة، والمشاكل الصعوبات الناتجة بفعل تراكم الديون والإفلاس الذي أصاب العديد من فروعه الإنتاجية والذي أدى إلى عدم قدرته على المنافسة وضعف قدرته الإنتاجية من جهة أخرى.

الشكل رقم(35): تطور نسبة السكان المشتغلون في قطاع الصناعة للفترة(2000م-2014م)

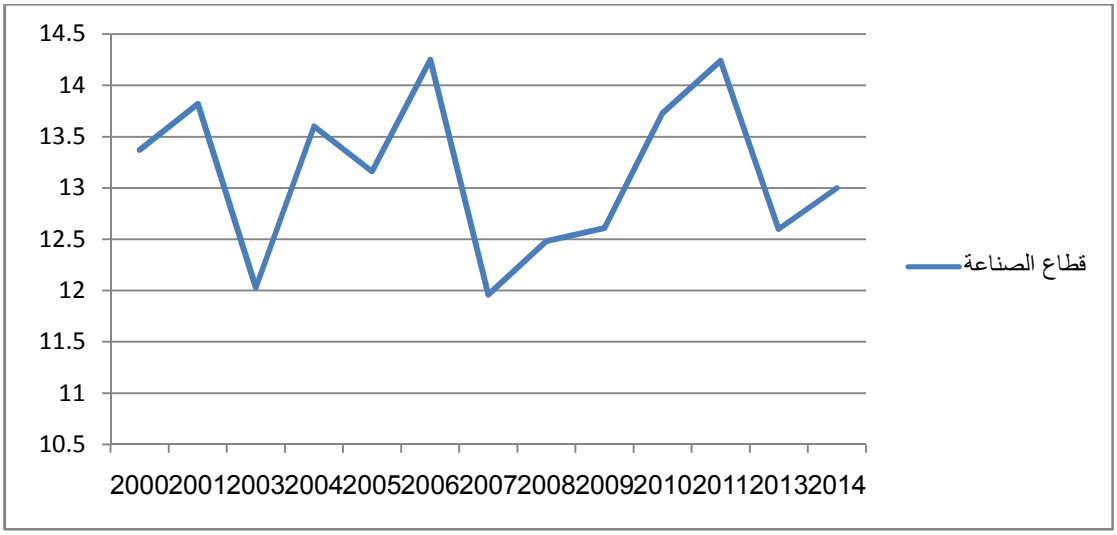

المصدر: من إعداد الطالبة ،بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(16).

المطلب الثالث: تحليل أثر سياسة الإنفاق العام الاستثماري على انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون

تعتبر انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون أحد مؤشرات البعد البيئي لقياس التنمية المستدامة، وهو ما تم التعرف إليه في خضم الفصل الثاني من هاته الدراسة.

والجدول الموالي يوضح تطور هذا المؤشر في الجزائر للفترة (1999م-2014م) .

الجدول رقم(17): تطور حجم انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في الجزائر للفترة (1999م-2014م) **الوحدة: كيلو طن**

السنوات	حجم انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون
1999	92045.37
2000	87861.32
2001	84219.99
2002	89907.51
2003	91575.99
2004	88510.38
2005	107278.09
2006	101069.85
2007	109404.95
2008	110208.02
2009	121399.70
2010	119177.50
2011	121187.02
2012	129987.82
2013	134465.22
2014	145400.22

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على:

- بيانات البنك الدولي، مرجع سبق ذكره.
- بيانات الوكالة الدولية للطاقة، على الموقع https://www.iea.oag/statistics

الشكل رقم(36): تطور حجم انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في الجزائر(199م-2014م)

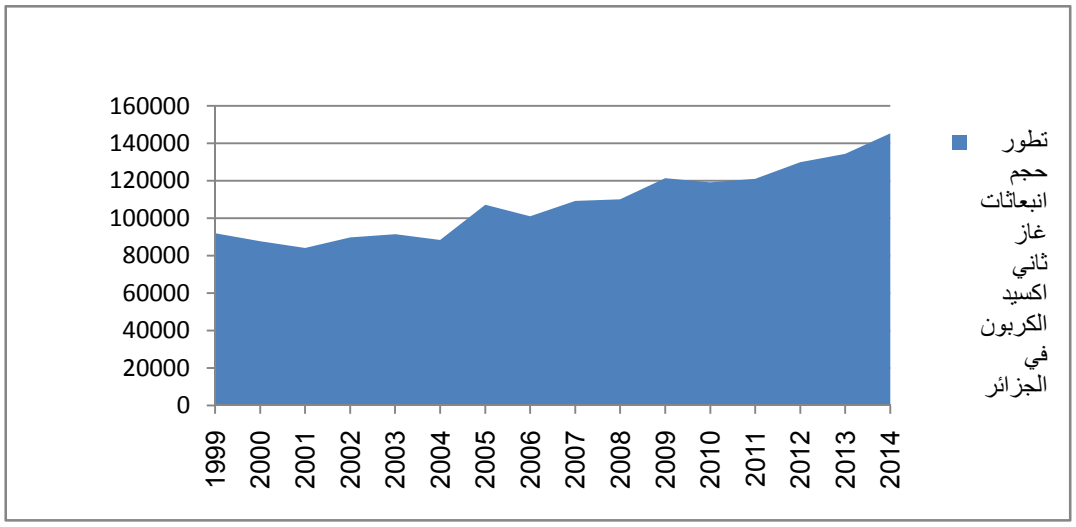

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(17).

ما يلاحظ من الشكل أعلاه أن حجم انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون قد شهد تذبذبا ما بين الارتفاع والانخفاض على طول الفترة(1999م-2014م)، إذ غلب عليها طابع الارتفاع في الكثير من الأحيان، حيث ارتفع حجمها مما قيمته 92045.37 كيلو طن سنة 1999م إلى ما قيمته 145400.22 كيلو طن سنة 2014م، مما يعني أن الدولة لم تستطع أن تقلل من التلوث الجوي الناجم عن انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في العموم، ويعود سبب ذلك أساسا إلى عدم الاهتمام الكافي بقطاع البيئة في خضم سلسلة البرامج الاستثمارية المعتمدة من طرف الدولة لنفس الفترة، حيث خصصت مبالغ ضئيلة نسبيا إذا ما قورنت مع اهتمامها بباقي القطاعات الاقتصادية والاجتماعية من جهة، ومن جهة أخرى إلى التزايد المستمر في حجم الانبعاثات الناجمة عن الاستهلاك المتزايد للوقود الأحفوري بمختلف أشكاله، وهو ما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم(18): مصادر انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون(co2) في الجزائر (1999م-2014م)

الوحدة: كيلو طن

السنوات	انبعاثات(co2) الناتجة عن استهلاك النفط		انبعاثات(co2) الناتجة عن استهلاك الفحم		انبعاثات(co2) الناتجة عن استهلاك الغاز الطبيعي		انبعاثات(co2) الناتجة عن عدة مصادر أخرى	
	الحجم	نسبتها لإجمالي الانبعاثات %	الحجم	نسبتها لإجمالي الانبعاثات %	الحجم	نسبتها لإجمالي الانبعاثات	الحجم	نسبتها لإجمالي الانبعاثات %
1999	22207.35	24.12	2174.53	2.37	50963.97	55.37	16699.52	18.14
2000	30890.81	35.15	1969.18	2.24	39742.95	45.23	15258.38	17.37
2001	28481.59	33.81	2097.52	2.49	41063.07	48.75	12577.81	14.95
2002	29519.35	32.83	2610.90	2.90	44689.73	49.70	13087.53	14.56
2003	31968.91	34.90	2790.59	3.04	44062.67	48.11	12753.82	13.95
2004	32845.32	37.10	1925.17	2.17	41242.75	46.59	12497.14	14.14
2005	31077.83	28.96	2365.22	2.20	61260.90	57.10	12574.14	11.74
2006	35261.87	34.88	2702.58	267	49346.82	48.82	13758.58	13.63
2007	38353.15	35.05	3014.27	2.75	51117.98	46.72	16919.55	15.48
2008	37392.40	33.92	3010.61	2.73	51591.02	46.81	18213.99	16.54
2009	44928.08	37.00	1595.14	1.31	54938.99	45.25	19937.49	16.44
2010	45401.13	38.09	1217.44	1.02	53409.86	44.81	19149.07	16.08
2011	46959.60	38.74	1048.76	0.86	56768.83	46.84	16409.83	13.56
2012	48580.42	37.37	1037.76	0.79	64168.83	49.36	16200.81	12.48
2013	51961.39	38.64	726.07	0.53	66603.62	48.71	.16274	12.12
2014	52885.47	36.37	546.38	0.37	73893.72	50.82	18074.67	12.44
المتوسط	34.80		1.90		48.68		14.62	

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على:

- بيانات البنك الدولي، مرجع سبق ذكره.

الشكل رقم(37): متوسط نسبة انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون حسب المصدر

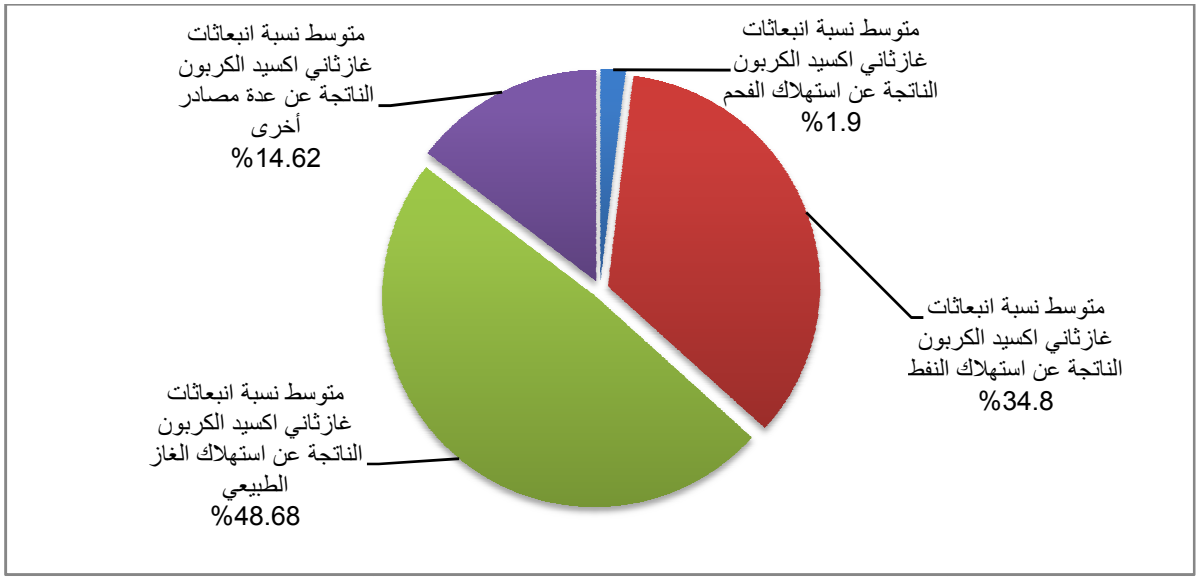

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(18).

من خلال الشكل أعلاه يتضح تعدد مصادر انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في الجزائر، فهو ينتج بالدرجة الأولى نتيجة استخدام مختلف أنواع الوقود الأحفوري (غاز طبيعي، نفط، فحم)، والتي يقدر متوسط نسبتها من إجمالي الانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بأكثر من 85 %، حيث أخذت انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن استهلاك الغاز الطبيعي حصة الأسد والتي قدرت في المتوسط بحوالي 48.68% للفترة المعنية بالدراسة، تليه الانبعاثات الناتجة عن استهلاك النفط بما يقارب 34.80%، في حين لم تكن نسبة الانبعاثات الناتجة عن استهلاك الفحم هامة مقارنة بمصادر الطاقة الأحفورية الأخرى، إلا أنه لا يمكن إهمالها ويعود السبب في ذلك إلى كون الجزائر غنية بمصادر هاته الأخيرة، إلا أنها لا تعتمد على الفحم كمصدر رئيسي لها.

فيما تبقى النسبة الأخيرة والتي لا تتجاوز 14.62 % في المتوسط- في خضم الفترة المعنية بالدراسة- ناتجة عن عدة مصادر أخرى منها الحجم الهائل لمختلف النفايات التي يتم حرقها بطرق غير سليمة وغير صحيحة، بالإضافة إلى إزالة الغابات وتدهورها جراء عدة عوامل أهمها الحرائق.

على الرغم من تزامن تزايد حجم انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون مع تزايد حجم الإنفاق العام الاستثماري لنفس الفترة، إلا أن ذلك لا يعطي صورة واضحة عن الأثر الذي أحدثته هاته السياسة عليه، وبالتالي فإنه من أجل إبراز أثرها يمكن تناول تطور نسبة مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في انبعاثات هذا الغاز، وهو ما توضحه قيم الجدول الموالي.

الجدول رقم(19): تطور نسبة مساهمة مختلف القطاعات في انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (1999م-2014م) **الوحدة: %**

السنوات	قطاع الطاقة	قطاع النقل	قطاع الصناعة التحويلية	قطاعات أخرى
1999	48.10	27.04	9.93	14.93
2000	47.44	27.39	10.02	15.15
2001	47.92	27.05	9.92	15.11
2002	47.38	28.40	9.70	14.52
2003	45.19	30.23	9.74	14.84
2004	43.27	30.02	11.03	15.68
2005	42.08	31.18	10.60	16.14
2006	42.40	31.74	10.78	15.08
2007	40.01	32.52	11.46	16.01
2008	40.03	33.13	11.43	15.41
2009	38.83	32.32	10.43	18.42
2010	37.92	33.10	11.43	17.55
2011	38.87	31.97	10.98	18.18
2012	39.87	32.56	9.22	18.35
2013	38.43	32.83	8.90	19.81
2014	38.83	35.28	8.34	17.55
المتوسط	42.29	31.04	10.24	16.43

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على:

- بيانات البنك الدولي، مرجع سبق ذكره.
- بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة على الموقع:

http://www.fao.org/faostat/en/#home

الشكل رقم(38): متوسط نسبة مساهمة مختلف القطاعات في انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون للفترة(1999م-2014م)

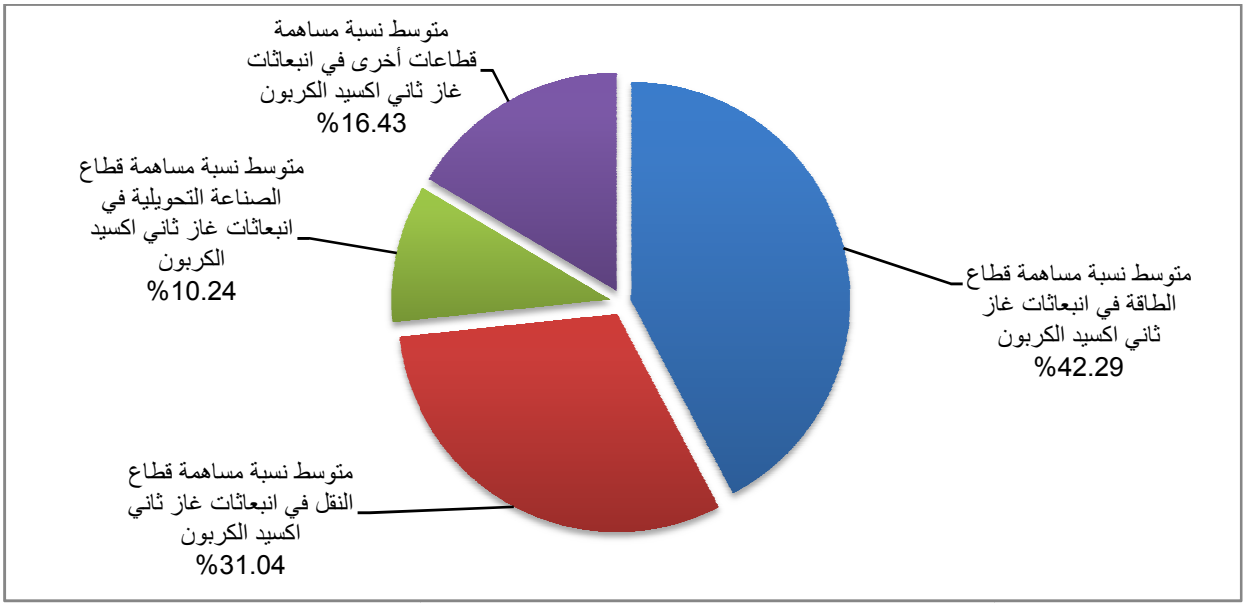

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(19).

انطلاقا من الشكل أعلاه يتضح أن هناك العديد من القطاعات التي ساهمت في إنتاج انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، يأتي في مقدمتها قطاع الطاقة، يليه قطاع النقل ثم قطاع الصناعة كأكثر القطاعات مساهمة فيه بنسبة إجمالية بين القطاعات تقدر بحوالي83.57 %.

في حين تبقى مساهمة بقية القطاعات الأخرى - على غرار القطاع التجاري وقطاع الصحة ....الخ- محدودة مقارنة بالقطاعات المذكورة سابقا، إذ تقدر نسبة مساهمة هاته القطاعات في الإجمالي بحوالي 16.43%.

أولا: القطاعات الأكثر مساهمة في انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون

1-قطاع الطاقة: يعتبر قطاع الطاقة اكبر القطاعات الاقتصادية استهلاكا للطاقة في الجزائر وهذا الأمر يعد منطقيا كونها دولة نفطية وغازية بالدرجة الأولى، حيث بلغ إنتاج هذا القطاع لغاز ثاني أكسيد

الكربون ما يقارب 42.29% كمتوسط نسبة مساهمة القطاع للفترة(1999م-2014م)، يأتي في مقدمتها قطاع إنتاج الكهرباء الذي يعتبر القطاع الأكثر استهلاكا للطاقة في الجزائر وبالتالي فهو القطاع الأكثر إنتاجا لانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، ويرجع ذلك أساسا إلى أن الجزائر قد سعت في خضم سلسلة البرامج الاستثمارية العامة المنفذة لنفس الفترة إلى تلبية احتياجات السكان من الطاقة الكهربائية عبر كافة ربوع الوطن، مما أدى إلى تكثيف جهود الدولة في إنتاج الكهرباء من مختلف مصادر الوقود الأحفوري، وهو ما يمكن توضيحه من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم(20): مصادر إنتاج الكهرباء في الجزائر للفترة (1999م-2014م)

الوحدة:%

السنوات	إنتاج الكهرباء من مصادر الوقود الأحفوري(نفط+غاز+فحم)	إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة باستثناء الطاقة الكهرومائية	إنتاج الكهرباء من الطاقة الكهرومائية
1999	99.18	00	0.82
2000	99.79	00	0.21
2001	99.74	00	0.26
2002	99.79	00	0.21
2003	99.10	00	0.90
2004	99.20	00	0.80
2005	98.36	00	1.64
2006	99.38	00	0.62
2007	99.39	00	0.61
2008	99.30	00	070
2009	99.21	00	0.79
2010	99.62	00	0.38
2011	99.02	00	0.98
2012	98.92	00	1.08
2013	99.45	00	0.55
2014	99.60	00	0.40

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على:

- بيانات البنك الدولي، مرجع سبق ذكره.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(اوابك)، **التقرير الإحصائي السنوي**، 2013م، ص40.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(اوابك)، **التقرير الإحصائي السنوي**، 2015م، ص40.

ما يلاحظ من الجدول أعلاه أن استخدام الطاقات المتجددة لتوليد الكهرباء معدوم على طول فترة الدراسة على الرغم من أن الجزائر غنية بالعديد من مصادر الطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية، إلى أن هته الطاقات ظلت حبيسة ولم يتم استغلالها بشكل الملائم في تنويع مصادر الطاقة واعتمادها كمصدر أساسي وصديق للبيئة إلا في حدود مبادرات محدودة لا تستجيب للتطلعات.

2- **قطاع النقل:** يعتبر قطاع النقل ثاني أثر قطاع في إنتاج انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في الجزائر، إذ يساهم بما نسبته 31.04% من إجمالي الانبعاثات المسجلة للفترة(1999م-2014م)، ويعود ارتفاع نسبة الانبعاثات الناجمة عن أنشطة هذا القطاع إلى عدم كفاءة استخدام الطاقة خاصة للمركبات القديمة والسيئة الصيانة، بالإضافة إلى التزايد المستمر لمختلف وسائل النقل خاصة النقل البري، مما أدى إلى نمو استهلاك مختلف منتجات الوقود الأحفوري وبالتالي ازدياد حجم انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون من هذا القطاع.

3- **قطاع الصناعة التحويلية:** يعتبر قطاع الصناعة التحويلية ثالث أكثر القطاعات تلويثا للبيئة في الجزائر، إذ يساهم بما نسبته10.24% - في المتوسط للفترة (1999م-2014م)- من إجمالي انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، ولعل من بين الأسباب المؤدية لذلك قطاع البناء والمشاريع الكبرى الذي أولته الحكومة أهمية كبيرة في إطار سلسلة البرامج الاستثمارية لنفس الفترة، مما أدى إلى توسيع الفروع القائمة وفتح فروع أخرى جديدة لمختلف المصانع من اجل مضاعفة إنتاج مواد البناء المختلفة كالاسمنت وغيرها لتلبية احتياجات هذا القطاع وتنفيذ مختلف المشاريع التي سطرت لصالحه أضف إلى ذلك الاستهلاك الغير رشيد واستخدام الآلات والمعدات الغير كفؤة والتي تؤدي إلى الإسراف في استهلاك الطاقة.

ثانيا: القطاعات الأقل مساهمة في انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون

ساهمت العديد من القطاعات في زيادة حدة التلوث الجوي المتعلق بزيادة انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون ولم تقتصر الانبعاثات على قطاع الطاقة والنقل والصناعة، بل كان هناك نصيب لعدة قطاعات أخرى ساهمت في إنتاجه ولو بنسبة قليلة قدرت إجمالا بحوالي 16.43% للفترة المعنية بالدراسة، ويعود سبب هاته الانبعاثات لاستهلاك مختلف أنواع الوقود من قبل هذه القطاعات المتمثلة في كل من القطاع التجاري كالمطاعم والفنادق، ومختلف قطاعات الخدمات العامة كقطاع التعليم والصحة، هذا الأخير الذي يمتاز بالحجم الهائل للنفايات التي ينتجها سنويا والتي يتم التخلص منها بصورة غير معالجة في الأجواء مما يزيد من حجم انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون.

المبحث الثاني: نموذج قياسي بسيط لتقدير أثر سياسة الإنفاق العام الاستثماري على بعض المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة

في خضم هذا الجزء من الدراسة سيتم قياس أثر سياسة الإنفاق العام الاستثماري في الجزائر خلال الفترة (1999م-2014م) على بعض المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، حيث تمت الاستعانة ببرنامج Eviews10 لتقدير هذا الأثر خلال الفترة المعنية بالدراسة.

المطلب الأول: تقدير الأثر على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

في خضم هذا المطلب سيتم تقدير النموذج الأول لهاته الدراسة.

الفرع الأول: تقدير النموذج

أولا: تحديد متغيرات النموذج ومصادر البيانات

1-المتغير التابع: يتمثل المتغير التابع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (1999م-2014م)، ويرمز له بالرمز "PIBH".

2-المتغير المستقل: يتمثل المتغير المستقل في الإنفاق العام الاستثماري خلال الفترة المعنية بالدراسة، ويرمز له بالرمز "DIP".

3-البيانات: سوف يتم استخدام بيانات سلسلة زمنية للمتغيرين محل الدراسة في الجزائر خلال الفترة المعنية بالدراسة لتقدير هذا النموذج، وقد تم تجميع البيانات المتعلقة بالمتغير التابع (PIBH) من بيانات البنك الدولي (تم توضيح ذلك بالجدول رقم (11) من هاته الدراسة)، كما تم تجميع البيانات المتعلقة بالمتغير المستقل (DIP) من مختلف قوانين المالية لنفس الفترة (تم توضيح ذلك بالجدول رقم (05) من هاته الدراسة).

ثانيا: نتائج تقدير النموذج

بعد إدخال اللوغاريتم على القيم الأصلية للمتغيرات، وبالاستعانة ببرنامج Eviews10، تم الحصول على النتائج الموضحة بالجدول الموالي.

الجدول رقم (21): نتائج تقدير أثر(LDIP) على (LPIBH) للفترة (1999م-2014م)

Dependent Variable: LPIBH
Method: Least Squares
Date: 05/01/18 Time: 08:52
Sample: 1999 2014
Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	9.518465	0.190443	49.98074	0.0000
LDIP	0.106156	0.009052	11.72764	0.0000

R-squared	0.907614	Mean dependent var	11.75004
Adjusted R-squared	0.901015	S.D. dependent var	0.098969
S.E. of regression	0.031138	Akaike info criterion	-3.984333
Sum squared resid	0.013574	Schwarz criterion	-3.887760
Log likelihood	33.87467	Hannan-Quinn criter.	-3.979388
F-statistic	137.5376	Durbin-Watson stat	0.896394
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

وفقا للجدول أعلاه، فقد ظهرت نتائج التقدير على النحو التالي:

معادلة النمـــــــــــوذج: $LPIBH = 9.51 + 0.10\ LDIP + u_i$

إحصائية ستودنت (t-statistic): (11.72) (49.98)

معامل التحديد (R^2): 90.76%

إحصائية فيشر (F_{stat}): 137.53

إحصائية ديربين واتسون (DW): 0.89

مستوى المعنوية (Prob): 0.00

الفرع الثاني: تقييم النموذج المقدر

أولا: التقييم الاقتصادي للنموذج

بالنظر إلى إشارة المعلمة الانحدارية في النموذج المقدر لأثر الإنفاق العام الاستثماري على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، يمكن القول بأن هناك أثر ايجابي لل LDIP على LPIBH وذلك كون المعلمة الانحدارية ذات إشارة موجبة، مما يعني أنه كلما زاد LDIP بوحدة واحدة يزيد LPIBH ب 0.1 وحدة، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية والعديد من الدراسات السابقة لهذا الأثر.

ومنه فالنموذج يعتبر مقبولا من الناحية الاقتصادية.

ثانيا: التقييم الإحصائي للنموذج

يمكن تقييم النموذج من الناحية الإحصائية باستخدام عدة اختبارات، منها اختبارات معنوية المعالم (متمثلة أساسا في اختبار ستودنت)، واختبار المعنوية الكلية للنموذج (ممثلة في كل من اختبار معامل التحديد واختبار فيشر).

1-اختبار معنوية المعالم: يستخدم اختبار ستودنت (t) لتقييم معنوية معالم النموذج كما يلي:

أ-اختبار معنوية المعلمة الثابتة: بلغت قيمة إحصائية ستودنت المحسوبة للمعلمة الثابتة لهذا النموذج 49.98، وهي أكبر من قيمتها الجدولية 2.145، مما يعني أن للمعلمة الثابتة معنوية إحصائية، وذلك ما يؤكده مستوى المعنوية (prob) التي بلغت 0.00 وهي أقل من 0.05.

ب-اختبار معنوية المعلمة الانحدارية: بلغت قيمة إحصائية ستودنت المحسوبة للمعلمة الانحدارية لهذا النموذج 11.72 وهي أكبر من قيمتها الجدولية 2.145، مما يعني أن للمعلمة الانحدارية معنوية إحصائية، وذلك ما يؤكده مستوى المعنوية (prob) التي بلغت 0.00 وهي أقل من 0.05.

2-اختبار المعنوية الكلية للنموذج: يستخدم اختبار معامل التحديد واختبار فيشر لتقييم المعنوية الكلية للنموذج كم يلي:

أ-اختبار معامل التحديد(R^2): يشير معامل التحديد إلى قوة تفسير عالية للنموذج المقدر، حيث أن ما نسبته 90.76% من التغيرات في LPIBH يمكن تفسيرها من خلال LDIP، بينما تظل نسبة 9.24% فقط تفسرها عوامل أخرى، مما يعني أن للنموذج معنوية إحصائية كبيرة.

ب-اختبار فيشر(F): بلغت قيمة إحصائية فيشر المحسوبة للنموذج المقدر 137.53، وهي أكبر من قيمتها الجدولية 4.60، يدل هذا على المعنوية الإجمالية للنموذج، وهذا ما يؤكده مستوى المعنوية الذي يساوي 0.00 وهو أقل من 0.05.

ومنه فالنموذج يعتبر مقبولا من الناحية الإحصائية.

ثالثا: التقييم القياسي للنموذج

يمكننا تقييم هذا النموذج من الناحية القياسية باستخدام ثلاثة اختبارات أساسية تتمثل في كل من:

- ✓ اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي؛
- ✓ اختبار عدم تجانس تباينات البواقي؛
- ✓ اختبار الارتباط الذاتي للبواقي.

1-اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي: من أجل التأكد فيما إذا كانت البواقي تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، سيتم الاعتماد على اختبار "جاك بيرا"، الذي توضح نتائجه بالشكل الموالي.

الشكل رقم (39): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج المقدر

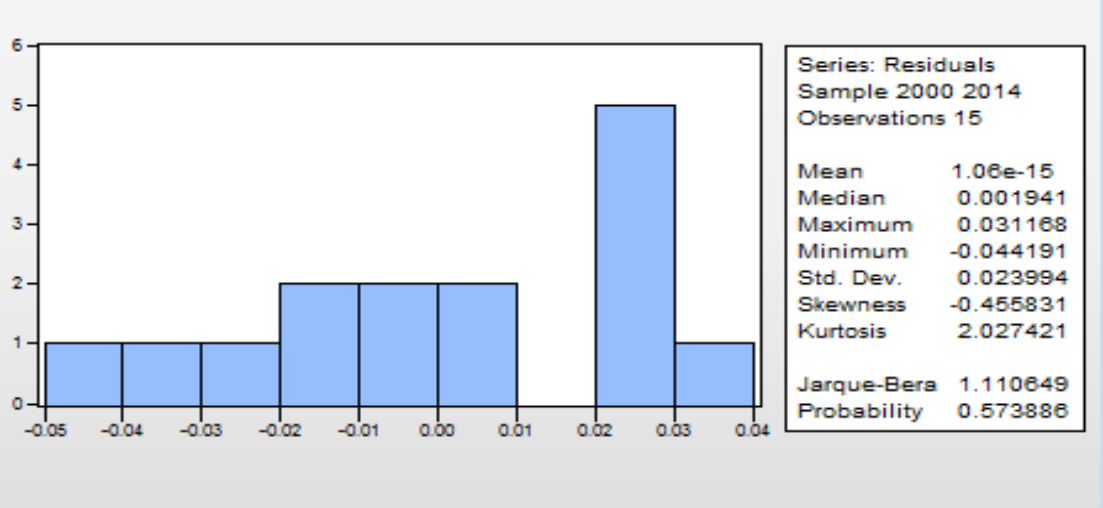

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على نتائج برنامج eviews10.

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن البواقي تتوزع طبيعيا وهذا ما يثبته اختبار جاك بيرا " Jaque Berra"، ذلك لأن نتيجة هذا الاختبار توضح أن الاحتمال المقابل له يساوي إلى 0.57 وهي قيمة أكبر من 0.05.

2-اختبار عدم تجانس تباينات البواقي: من أجل الكشف عن ما إذا كان النموذج يعاني من مشكلة عدم تجانس تباين البواقي، يمكن الاعتماد على اختبار آرش "Arch"، هذا الأخير الذي أسفر على النتائج الموضحة بالجدول الموالي.

الجدول رقم (22): نتائج اختبار عدم تجانس تباين البواقي

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.359688	Prob. F(1,13)	0.5590
Obs*R-squared	0.403850	Prob. Chi-Square(1)	0.5251

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/01/18 Time: 09:15
Sample (adjusted): 2000 2014
Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.000744	0.000318	2.342055	0.0358
RESID^2(-1)	0.162734	0.271340	0.599740	0.5590

R-squared	0.026923	Mean dependent var	0.000880
Adjusted R-squared	-0.047929	S.D. dependent var	0.000847
S.E. of regression	0.000867	Akaike info criterion	-11.13883
Sum squared resid	9.78E-06	Schwarz criterion	-11.04443
Log likelihood	85.54125	Hannan-Quinn criter.	-11.13984
F-statistic	0.359688	Durbin-Watson stat	1.930374
Prob(F-statistic)	0.558989		

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews10.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن قيمة آرش المحسوبة تساوي إلى 0.40 وهي أقل من قيمتها الجدولية التي تساوي إلى 3.84، وهذا يعني أن البواقي لها نفس التباين أي أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين.

3-اختبار الارتباط الذاتي للبواقي:

حسب ما تشير إليه إحصائية ديربين واتسون التي تساوي 0.89 فهذا النموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي.

ومن أجل تصحيح هذا النموذج من هاته المشكلة، يمكن استخدام طريقة كوكران أوركات "Cochrane Orcutt"، الذي توضح نتائجها بالجدول الموالي.

الجدول رقم (23): نتائج تقدير النموذج بطريقة كوكران أوركات

Dependent Variable: DLPIBH
Method: Least Squares
Date: 05/01/18 Time: 09:42
Sample (adjusted): 2000 2014
Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.636282	0.178566	25.96400	0.0000
DLDIP	0.078826	0.018253	4.318532	0.0008

R-squared	0.589254	Mean dependent var	5.406925
Adjusted R-squared	0.557658	S.D. dependent var	0.037438
S.E. of regression	0.024899	Akaike info criterion	-4.424380
Sum squared resid	0.008060	Schwarz criterion	-4.329973
Log likelihood	35.18285	Hannan-Quinn criter.	-4.425386
F-statistic	18.64972	Durbin-Watson stat	1.356849
Prob(F-statistic)	0.000834		

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews10.

وفقا للجدول أعلاه فنتائج تقدير هذا النموذج كانت كما يلي:

معادلة النمـــــــــــوذج: $DLPIBH = 4.63 + 0.07\ DLDIP + u_i$

إحصائية ستودنت (t-statistic): (49.98) (11.72)

معامل التحديد (R^2): 58.92 %

إحصائية فيشر (F_{stat}): 18.64

إحصائية ديربين واتسون (DW): 1.35

مستوى المعنوية (Prob): 0.00

من خلال النتائج الموضحة أعلاه، يتم تقييم النموذج المصحح بنفس الخطوات السابقة كما يلي:

- ✓ يعتبر هذا النموذج مقبولا من الناحية الاقتصادية كون معلماته موجبة وهذا ما يعكس وجود أثر ايجابي لسياسة الإنفاق العام الاستثماري على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي؛
- ✓ يحتوي النموذج المصحح أعلاه على عناصر قوة من الناحية الإحصائية، فجميع المعلمات معنوية، ومعامل التحديد المصحح يأخذ قيمة 0.58، وهذا يدل على أن هذا النموذج مقبول إحصائيا؛
- ✓ توفرت الشروط الأساسية لقبوله قياسيا، وذلك لكون هذا النموذج المصحح لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تباينات البواقي من جهة –أنظر الملحق رقم(01)–، كما وأنه لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي من جهة أخرى –أنظر الملحق رقم(02)–.

المطلب الثاني: تقدير الأثر على معدل البطالة

في خضم هذا المطلب سيتم تقدير النموذج الثاني لهاته الدراسة.

الفرع الأول: تقدير النموذج

أولا: تحديد متغيرات النموذج ومصادر البيانات

1–المتغير التابع: يتمثل المتغير التابع في معدل البطالة خلال الفترة (1999م–2014م)، ويرمز له بالرمز "TCH".

2–المتغير المستقل: يتمثل المتغير المستقل في الإنفاق العام الاستثماري خلال الفترة المعنية بالدراسة، ويرمز له بالرمز "DIP".

3-البيانات: سوف يتم استخدام بيانات سلسلة زمنية للمتغيرين محل الدراسة في الجزائر خلال الفترة المعنية بالدراسة لتقدير هذا النموذج، وقد تم تجميع البيانات المتعلقة بالمتغير التابع (TCH) من بيانات البنك الدولي والديوان الوطني للإحصائيات (تم توضيح ذلك بالجدول رقم (14) من هاته الدراسة)، كما تم تجميع البيانات المتعلقة بالمتغير المستقل (DIP) من مختلف قوانين المالية لنفس الفترة (تم توضيح ذلك بالجدول رقم (05) من هاته الدراسة).

ثانيا: نتائج تقدير النموذج

بعد إدخال اللوغاريتم على القيم الأصلية للمتغيرات، وبالاستعانة ببرنامج Eviews10، تم الحصول على النتائج الموضحة بالجدول الموالي.

الجدول رقم (24): نتائج تقدير أثر(LDIP) على (LTCH) للفترة (1999م-2014م)

Dependent Variable: LTCH
Method: Least Squares
Date: 05/01/18 Time: 10:28
Sample: 1999 2014
Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	12.37971	0.706503	17.52252	0.0000
LDIP	-0.460032	0.033580	-13.69955	0.0000

R-squared	0.930582	Mean dependent var	2.709029
Adjusted R-squared	0.925624	S.D. dependent var	0.423563
S.E. of regression	0.115514	Akaike info criterion	-1.362382
Sum squared resid	0.186809	Schwarz criterion	-1.265808
Log likelihood	12.89905	Hannan-Quinn criter.	-1.357436
F-statistic	187.6777	Durbin-Watson stat	1.290899
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

وفقا للجدول أعلاه، فقد ظهرت نتائج التقدير على النحو التالي:

معادلة النمـــــــــــــوذج: $LTCH = 12.37 - 0.46\ LDIP + u_i$

إحصائية ستودنت (t-statistic): (17.52) (−13.69)

معامل التحديد(R^2): 93 %

إحصائية فيشر (F_{stat}): 187.67

إحصائية ديربين واتسون (DW): 1.29

مستوى المعنوية (Prob): 0.00

الفرع الثاني: تقييم النموذج المقدر

أولا: التقييم الاقتصادي للنموذج

حسب هذا النموذج فان ميل معادلة الانحدار أو المعلمة الانحدارية تساوي إلى 0.46−، هاته القيمة تعني أن زيادة الإنفاق العام الاستثماري بوحدة واحدة سوف تؤدي إلى انخفاض معدل البطالة ب 0.46 وحدة، في حين بلغت قيمة الحد الثابت أو المعلمة الثابتة 12.37، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية والعديد من الدراسات السابقة لهذا الأثر، ما يعني أن هناك أثر سلبي لل LDIP على LTCH، كما وأن معدل البطالة لا يمكن أن ينعدم في أي مجتمع فهي تبقى موجودة ولو بنسبة ضئيلة.

ومنه فالنموذج مقبلو من الناحية الاقتصادية.

ثانيا: التقييم الإحصائي للنموذج

يمكن تقييم النموذج من الناحية الإحصائية باستخدام عدة اختبارات، منها اختبارات معنوية المعالم (متمثلة أساسا في اختبار ستودنت)، واختبار المعنوية الكلية للنموذج (ممثلة في كل من اختبار معامل التحديد واختبار فيشر).

1-اختبار معنوية المعالم: يستخدم اختبار ستودنت (t) لتقييم معنوية معالم النموذج كما يلي:

أ-اختبار معنوية المعلمة الثابتة: بلغت قيمة إحصائية ستودنت المحسوبة للمعلمة الثابتة لهذا النموذج 17.52، وهي أكبر من قيمتها الجدولية 2.145، مما يعني أن للمعلمة الثابتة معنوية إحصائية، وذلك ما يؤكده مستوى المعنوية (prob) التي بلغت 0.00 وهي أقل من 0.05.

ب-اختبار معنوية المعلمة الانحدارية: بلغت قيمة إحصائية ستودنت المحسوبة للمعلمة الانحدارية لهذا النموذج 13.69 وهي أكبر من قيمتها الجدولية 2.145، مما يعني أن للمعلمة الانحدارية معنوية إحصائية، وذلك ما يؤكده مستوى المعنوية (prob) التي بلغت 0.00 وهي أقل من 0.05.

2-اختبار المعنوية الكلية للنموذج: يستخدم اختبار معامل التحديد واختبار فيشر لتقييم المعنوية الكلية للنموذج كم يلي:

أ-اختبار معامل التحديد(R^2): يشير معامل التحديد إلى قوة تفسير عالية للنموذج المقدر، حيث أن ما نسبته 93.05% من التغيرات في LTCH يمكن تفسيرها من خلال LDIP، بينما تظل نسبة 6.95% فقط تفسرها عوامل أخرى، مما يعني أن للنموذج معنوية إحصائية كبيرة.

ب-اختبار فيشر(F): بلغت قيمة إحصائية فيشر المحسوبة للنموذج المقدر 187.67، وهي أكبر من قيمتها الجدولية 4.60، يدل هذا على المعنوية الإجمالية للنموذج، وهذا ما يؤكده مستوى المعنوية الذي يساوي 0.00 وهو أقل من 0.05.

ومنه فالنموذج يعتبر مقبولا من الناحية الإحصائية.

ثالثا: التقييم القياسي للنموذج

يمكننا تقييم هذا النموذج من الناحية القياسية باستخدام ثلاثة اختبارات أساسية تتمثل في كل من:

- ✓ اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي؛
- ✓ اختبار عدم تجانس تباينات البواقي؛
- ✓ اختبار الارتباط الذاتي للبواقي.

1-اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي: من أجل التأكد فيما إذا كانت البواقي تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، سيتم الاعتماد على اختبار "جاك بيرا"، الذي توضح نتائجه بالشكل الموالي.

الشكل رقم (40): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج المقدر

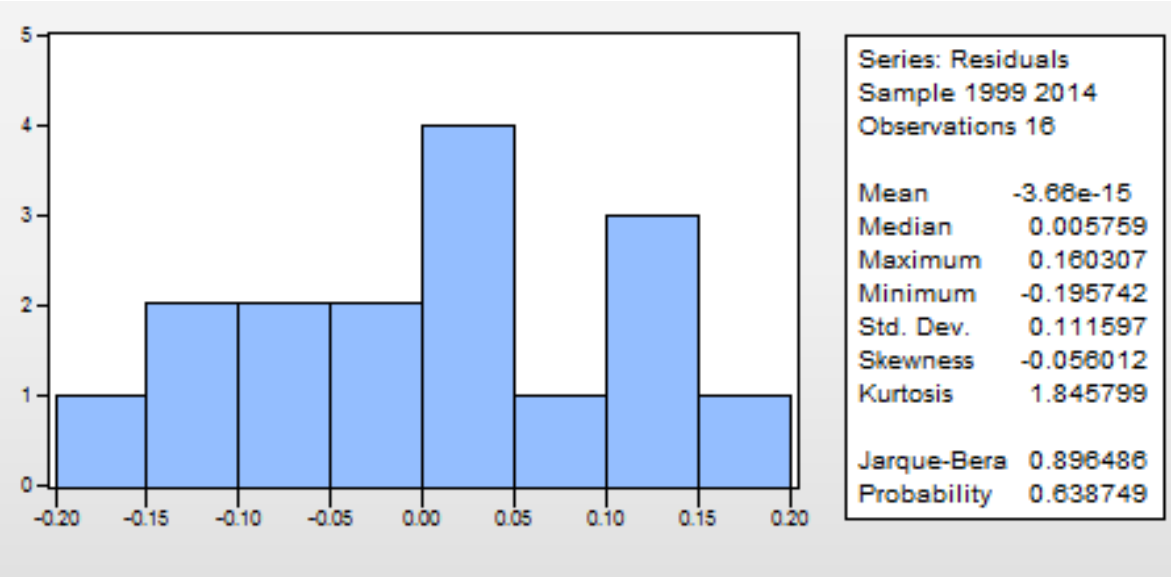

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على نتائج برنامج eviews10.

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن البواقي تتوزع طبيعيا وهذا ما يثبته اختبار جاك بيرا " Jaque Berra"، ذلك لأن نتيجة هذا الاختبار توضح أن الاحتمال المقابل له يساوي إلى 0.63 وهي قيمة أكبر من 0.05.

2-اختبار عدم تجانس تباينات البواقي: من أجل الكشف عن ما إذا كان النموذج يعاني من مشكلة عدم تجانس تباين البواقي، يمكن الاعتماد على اختبار آرش "Arch"، هذا الأخير الذي أسفر على النتائج الموضحة بالجدول الموالي.

الجدول رقم (25): نتائج اختبار عدم تجانس تباين البواقي

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.045988	Prob. F(1,13)	0.3251
Obs*R-squared	1.117033	Prob. Chi-Square(1)	0.2906

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/01/18 Time: 10:31
Sample (adjusted): 2000 2014
Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.012376	0.003321	3.727088	0.0025
RESID^2(-1)	-0.209781	0.205117	-1.022736	0.3251

R-squared	0.074469	Mean dependent var	0.009900
Adjusted R-squared	0.003274	S.D. dependent var	0.008815
S.E. of regression	0.008800	Akaike info criterion	-6.504485
Sum squared resid	0.001007	Schwarz criterion	-6.410078
Log likelihood	50.78364	Hannan-Quinn criter.	-6.505491
F-statistic	1.045988	Durbin-Watson stat	1.638050
Prob(F-statistic)	0.325089		

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews10.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن قيمة آرش المحسوبة تساوي إلى 1.11 وهي أقل من قيمتها الجدولية التي تساوي إلى 3.84، وهذا يعني أن البواقي لها نفس التباين أي أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين.

3-اختبار الارتباط الذاتي للبواقي:

حسب ما تشير إليه قيمة إحصائية ديربين واتسون التي تساوي 1.29 فهذه الأخيرة تقع في منطقة الشك، ويمكن التأكد من أن هذا النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي من خلال إجراء اختبار بروش غودفري "Breush Godfrey"، التي توضح نتائجه بالجدول الموالي.

الجدول رقم (26): نتائج اختبار بروش غودفري

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	2.766094	Prob. F(2,12)	0.1028
Obs*R-squared	5.048714	Prob. Chi-Square(2)	0.0801

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews10.

المطلب الثالث: تقدير الأثر على انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون

في خضم هذا المطلب سيتم تقدير النموذج الثالث لهاته الدراسة.

الفرع الأول: تقدير النموذج

أولا: تحديد متغيرات النموذج ومصادر البيانات

1-المتغير التابع: يتمثل المتغير التابع في انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون خلال الفترة (1999م-2014م)، ويرمز له بالرمز "CO2".

2-المتغير المستقل: يتمثل المتغير المستقل في الإنفاق العام الاستثماري خلال الفترة المعنية بالدراسة، ويرمز له بالرمز "DIP".

3-البيانات: سوف يتم استخدام بيانات سلسلة زمنية للمتغيرين محل الدراسة في الجزائر خلال الفترة المعنية بالدراسة لتقدير هذا النموذج، وقد تم تجميع البيانات المتعلقة بالمتغير التابع (CO2) من الوكالة الدولية للطاقة و البنك الدولي (تم توضيح ذلك بالجدول رقم (17) من هاته الدراسة)، كما تم تجميع البيانات المتعلقة بالمتغير المستقل (DIP) من مختلف قوانين المالية لنفس الفترة (تم توضيح ذلك بالجدول رقم (05) من هاته الدراسة).

ثانيا: نتائج تقدير النموذج

بعد إدخال اللوغاريتم على القيم الأصلية للمتغيرات، وبالاستعانة ببرنامج Eviews10، تم الحصول على النتائج الموضحة بالجدول الموالي.

الجدول رقم (27): نتائج تقدير أثر(LDIP) على (LCO2) للفترة (1999م-2014م)

Dependent Variable: LCO2
Method: Least Squares
Date: 05/01/18 Time: 10:34
Sample: 1999 2014
Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	8.077953	0.549059	14.71235	0.0000
LDIP	0.166558	0.026097	6.382298	0.0000

R-squared	0.744216	Mean dependent var	11.57929
Adjusted R-squared	0.725946	S.D. dependent var	0.171483
S.E. of regression	0.089772	Akaike info criterion	-1.866622
Sum squared resid	0.112826	Schwarz criterion	-1.770049
Log likelihood	16.93298	Hannan-Quinn criter.	-1.861677
F-statistic	40.73373	Durbin-Watson stat	0.927966
Prob(F-statistic)	0.000017		

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

وفقا للجدول أعلاه، فقد ظهرت نتائج التقدير على النحو التالي:

معادلة النمـــــــــــوذج: $LCO2 = 8.07 + 0.16\ LDIP + u_i$

إحصائية ستودنت (t-statistic): (14.71) (6.38)

معامل التحديد(R^2): 74 %

إحصائية فيشر (F_{stat}): 40.73

إحصائية ديربين واتسون (DW): 0.92

مستوى المعنوية (Prob): 0.00

الفرع الثاني: تقييم النموذج المقدر

أولا: التقييم الاقتصادي للنموذج

بالنظر إلى إشارة المعلمة الانحدارية لهذا النموذج، والتي تساوي ما قيمته 0.16 بإشارة موجبة، والتي تدل على أنه كلما زاد الإنفاق العام الاستثماري بوحدة واحدة سيؤدي ذلك إلى زيادة انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بمقدار 0.16 وحدة، وهذا ما لا يتوافق مع العديد من الدراسات التي توصلت إلى نتيجة معاكسة لهذا النموذج والتي مفادها أنه يمكن لل LDIP أن يؤدي إلى خفض ال LCO2، وتعود ايجابية هاته المعلمة بالأساس إلى طبيعة الأنشطة الاقتصادية للدولة من جهة، وكيفية تخصيص الإنفاق العام الاستثماري لها من جهة أخرى، وهو ما يوضحه مسار هذا الإنفاق الذي لم تولي فيه الدولة أهمية كبيرة للقطاعات التي من شأنها أن تساهم في الحد من حجم انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون.

وعليه يمكن قبول هذا النموذج من الناحية الاقتصادية.

ثانيا: التقييم الإحصائي للنموذج

يمكن تقييم النموذج من الناحية الإحصائية باستخدام عدة اختبارات، منها اختبارات معنوية المعالم (متمثلة أساسا في اختبار ستودنت)، واختبار المعنوية الكلية للنموذج (ممثلة في كل من اختبار معامل التحديد واختبار فيشر).

1-اختبار معنوية المعالم: يستخدم اختبار ستودنت (t) لتقييم معنوية معالم النموذج كما يلي:

أ-اختبار معنوية المعلمة الثابتة: بلغت قيمة إحصائية ستودنت المحسوبة للمعلمة الثابتة لهذا النموذج 14.71، وهي أكبر من قيمتها الجدولية 2.145، مما يعني أن للمعلمة الثابتة معنوية إحصائية، وذلك ما يؤكده مستوى المعنوية (prob) التي بلغت 0.00 وهي أقل من 0.05.

ب-اختبار معنوية المعلمة الانحدارية: بلغت قيمة إحصائية ستودنت المحسوبة للمعلمة الانحدارية لهذا النموذج 6.38 وهي أكبر من قيمتها الجدولية 2.145، مما يعني أن للمعلمة الانحدارية معنوية إحصائية، وذلك ما يؤكده مستوى المعنوية (prob) التي بلغت 0.00 وهي أقل من 0.05.

2-اختبار المعنوية الكلية للنموذج: يستخدم اختبار معامل التحديد واختبار فيشر لتقييم المعنوية الكلية للنموذج كم يلي:

أ-اختبار معامل التحديد(R^2): يشير معامل التحديد إلى قوة تفسير عالية للنموذج المقدر، حيث أن ما نسبته 74.42% من التغيرات في LCO2 يمكن تفسيرها من خلال LDIP، بينما تظل نسبة 25.58% فقط تفسرها عوامل أخرى، مما يعني أن للنموذج معنوية إحصائية معتبرة .

ب-اختبار فيشر(F): بلغت قيمة إحصائية فيشر المحسوبة للنموذج المقدر 40.73، وهي أكبر من قيمتها الجدولية 4.60، يدل هذا على المعنوية الإجمالية للنموذج، وهذا ما يؤكده مستوى المعنوية الذي يساوي 0.00 وهو أقل من 0.05.

ومنه فالنموذج يعتبر مقبولا من الناحية الإحصائية.

ثالثا: التقييم القياسي للنموذج

يمكننا تقييم هذا النموذج من الناحية القياسية باستخدام ثلاثة اختبارات أساسية تتمثل في كل من:

- ✓ اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي؛
- ✓ اختبار عدم تجانس تباينات البواقي؛
- ✓ اختبار الارتباط الذاتي للبواقي.

1-اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي: من أجل التأكد فيما إذا كانت البواقي تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، سيتم الاعتماد على اختبار "جاك بيرا"، الذي توضح نتائجه بالشكل الموالي.

الشكل رقم (41): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج المقدر

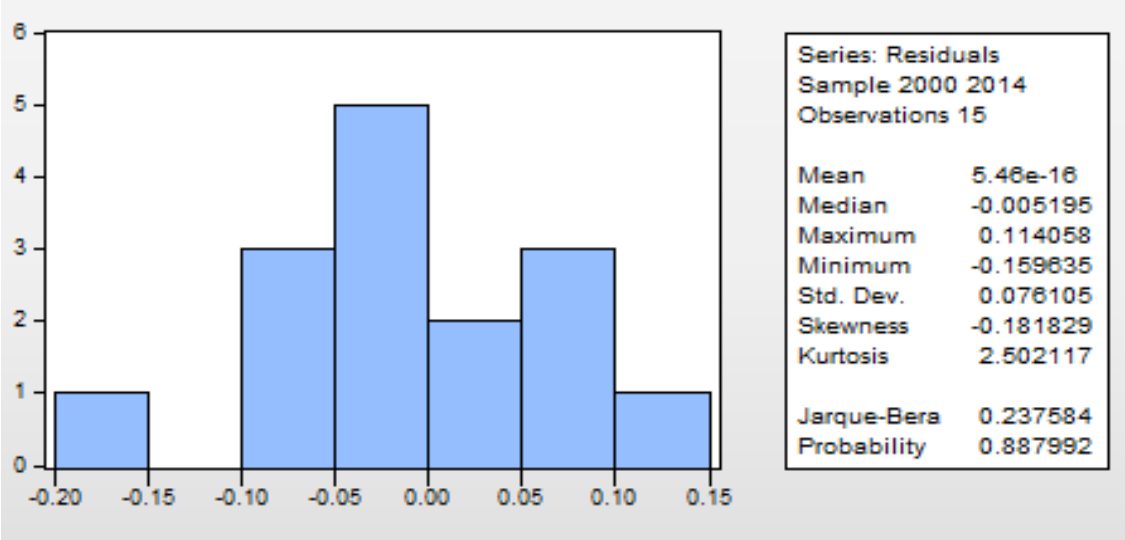

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على نتائج برنامج eviews10.

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن البواقي تتوزع طبيعيا وهذا ما يثبته اختبار جاك بيرا " Jaque Berra"، ذلك لأن نتيجة هذا الاختبار توضح أن الاحتمال المقابل له يساوي إلى 0.88 وهي قيمة أكبر من 0.05.

-**اختبار عدم تجانس تباينات البواقي:** من أجل الكشف عن ما إذا كان النموذج يعاني من مشكلة عدم تجانس تباين البواقي، يمكن الاعتماد على اختبار آرش "Arch"، هذا الأخير الذي أسفر على النتائج الموضحة بالجدول الموالي.

الجدول رقم (28): نتائج اختبار عدم تجانس تباين البواقي

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.642109	Prob. F(1,13)	0.2224
Obs*R-squared	1.682247	Prob. Chi-Square(1)	0.1946

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/01/18 Time: 10:47
Sample (adjusted): 2000 2014
Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.003841	0.003104	1.237362	0.2378
RESID^2(-1)	0.525870	0.410371	1.281448	0.2224

R-squared	0.112150	Mean dependent var	0.006686
Adjusted R-squared	0.043854	S.D. dependent var	0.008592
S.E. of regression	0.008401	Akaike info criterion	-6.597293
Sum squared resid	0.000918	Schwarz criterion	-6.502886
Log likelihood	51.47970	Hannan-Quinn criter.	-6.598298
F-statistic	1.642109	Durbin-Watson stat	1.444764
Prob(F-statistic)	0.222422		

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews10.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن قيمة آرش المحسوبة تساوي إلى 1.68 وهي أقل من قيمتها الجدولية التي تساوي إلى 3.84، وهذا يعني أن البواقي لها نفس التباين أي أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين.

3-اختبار الارتباط الذاتي للبواقي:

حسب ما تشير إليه إحصائية ديربين واتسون التي تساوي 0.92 فهذا النموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي.

ومن أجل تصحيح هذا النموذج من هاته المشكلة، يمكن استخدام طريقة كوكران أوركات "Cochrane Orcutt"، الذي توضح نتائجها بالجدول الموالي.

الجدول رقم (29): نتائج تقدير النموذج بطريقة كوكران أوركات

Dependent Variable: DLCO2
Method: Least Squares
Date: 05/01/18 Time: 10:58
Sample (adjusted): 2000 2014
Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.028272	0.568604	7.084489	0.0000
DLDIP	0.186916	0.050686	3.687706	0.0027

R-squared	0.511263	Mean dependent var	6.123769
Adjusted R-squared	0.473668	S.D. dependent var	0.108862
S.E. of regression	0.078978	Akaike info criterion	-2.115732
Sum squared resid	0.081088	Schwarz criterion	-2.021325
Log likelihood	17.86799	Hannan-Quinn criter.	-2.116737
F-statistic	13.59918	Durbin-Watson stat	2.002529
Prob(F-statistic)	0.002733		

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews10.

وفقا للجدول أعلاه فنتائج تقدير هذا النموذج كانت كما يلي:

معادلة النمـــــــــــوذج: $DLCO2 = 4.02 + 0.18\ DLDIP + u_i$

إحصائية ستودنت (t-statistic): (7.08) (3.68)

معامل التحديد(R^2): 51 %

إحصائية فيشر (F_{stat}): 13.59

إحصائية ديربين واتسون (DW): 2.00

مستوى المعنوية (Prob): 0.00

من خلال النتائج الموضحة أعلاه، يتم تقييم النموذج المصحح بنفس الخطوات السابقة كما يلي:

- ✓ يعتبر هذا النموذج مقبولا من الناحية الاقتصادية كون معلماته موجبة وهذا ما يعكس وجود أثر ايجابي لسياسة الإنفاق العام الاستثماري على انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في حالة الجزائر؛
- ✓ يحتوي النموذج المصحح أعلاه على عناصر قوة من الناحية الإحصائية، فجميع المعلمات معنوية، ومعامل التحديد المصحح يأخذ قيمة 0.51، وهذا يدل على أن هذا النموذج مقبول إحصائيا؛
- ✓ توفرت الشروط الأساسية لقبوله قياسيا، وذلك لكون هذا النموذج المصحح لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تباينات البواقي من جهة –أنظر الملحق رقم(03)، كما وأنه لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي من جهة أخرى وهو ما توضحه قيمة إحصائية ديربين واتسون المساوية لل2.

الخلاصة

تناول هذا الفصل أثر سياسة الإنفاق العام الاستثماري على بعض المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة التي تم اختيارها، والتي يعكس كل منها بعدا أساسيا من أبعاد التنمية المستدامة، ممثلة في كل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والذي يمثل البعد الاقتصادي، معدل البطالة والذي يمثل البعد الاجتماعي، و كذا انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون والذي يمثل البعد البيئي.

في بداية هذا الفصل تم التطرق إلى تحليل أثر السياسة المعنية بالدراسة على كل مؤشر من المؤشرات المختارة، وذلك من خلال تحليل تطور المؤشر، ومن ثم تحليل تطور نسبة مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية فيه.

هذا بالإضافة إلى محاولة إعداد نموذج قياسي بسيط لتقدير هذا الأثر، وذلك بالاستعانة ببرنامج Eviews10 .

الخاتمـــــــــــــة العامـة

الخاتمة العامة

في خضم هذه الدراسة تم تقييم سياسة الإنفاق العام الاستثماري في الجزائر باستخدام أبرز ثلاث مؤشرات لقياس التنمية المستدامة، بحيث يعكس كل مؤشر من هاته المؤشرات بعدا أساسيا من أبعاد التنمية المتكاملة فيما بينها، وهذا من خلال تحليل وقياس مدى الأثر الذي تحدثه هاته السياسة على مختلف المؤشرات المختارة خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي (1999م-2014م).

نتائج الدراسة:

بناءا على فحوى هذه الدراسة، فقد تم التوصل إلى جملة من النتائج يمكن ذكرها فيما يلي:

- ✓ تعتبر سياسة الإنفاق العام الاستثماري إحدى أدوات السياسة الإنفاقية الكلية التي تزايد الاهتمام بها مع تزايد وتعاظم دور الدولة في الاقتصاد، وهو الأمر الذي أكسب هاته السياسة أهمية معتبرة لدى مختلف الدول، هاته الأخيرة التي أصبحت تستخدمها كآلية لتحقيق مختلف أهدافها؛
- ✓ تعتبر ظاهرة تزايد الإنفاق العام سمة أساسية من سمات تطور الإنفاق العام، وهو ما أثبتته العديد من الدراسات، حيث تختلف الأسباب المؤدية لحدوث هذه الظاهرة ما بين الأسباب الحقيقية والأسباب الظاهرية؛
- ✓ لم يعد مفهوم التنمية المستدامة مقتصرا على مفهوم النمو الاقتصادي فحسب، بل أصبح مقترنا بمفهوم التنمية التي تحقق التكامل بين مختلف الأبعاد الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، هاته التنمية التي يمكن قياسها ومعرفة مدى تحققها في الدولة من خلال العديد من المؤشرات التي تعكس وتمثل مختلف أهدافها؛
- ✓ تؤثر سياسة الإنفاق العام الاستثماري على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من خلال تأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال ما يعرف بآلية المضاعف؛

- ✓ تعتبر سياسة الإنفاق العام الاستثماري أحد أهم مكونات الطلب الكلي، مما يعني أن زيادة هذا الإنفاق ستؤدي إلى زيادة الطلب على التشغيل، وبالتالي التأثير على معدلات البطالة؛
- ✓ يمكن لسياسة الإنفاق العام الاستثماري التأثير على انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بطريقة غير مباشرة، وذلك من خلال التأثير على جملة من المتغيرات الوسيطية، أبرزها استهلاك الطاقة والتقنيات النظيفة، مما يعني أن أثر هاته السياسة على هذا المؤشر يختلف باختلاف كيفية تخصيص هذا النوع من الإنفاق؛
- ✓ لا يوجد في نتائج الدراسات والأبحاث التي تناولت أثر سياسة الإنفاق العام الاستثماري على مختلف المؤشرات المختارة لقياس التنمية المستدامة والمتمثلة في كل من (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، معدل البطالة، و انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون) ما يثبت طبيعة الأثر لهاته السياسة، مما يعني أن البحث فيها ما يزال قائما؛

*تؤكد النتائج أعلاه **صحة الفرضية الأولى** والقائلة بأنه "**يمكن لسياسة الإنفاق العام الاستثماري التأثير على مختلف المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة**".

- ✓ تزايدت أهمية الإنفاق العام الاستثماري في الجزائر ضمن سياسة الإنفاق العام الكلية في خضم الفترة (1999م-2014م) مقارنة بالفترة السابقة لها، وذلك بسبب تحسن أسعار النفط العالمية لنفس الفترة، مما يعني أن زيادة هذا الإنفاق مرتبطة بالظرف البترولي العالمي والذي لا تملك فيه الدولة أي نوع من السيطرة؛
- ✓ اعتمدت الدولة على التوسع في حجم الإنفاق العام الاستثماري في خضم الفترة المعنية بالدراسة، إذ جسدت ذلك من خلال اعتمادها لأضخم ثلاث برامج استثمارية تمثلت في كل من برنامج الإنعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، وبرنامج التنمية الخماسي؛

- ✓ تمثلت الأهداف الأساسية لسياسة الإنفاق العام الاستثماري في خضم البرامج الاستثمارية للدولة للفترة المعنية بالدراسة في تحقيق النمو الاقتصادي والقضاء على البطالة، في حين بقي الهدف المتعلق بحماية البيئة ثانويا وليس ذا أهمية كبيرة، وهو ما يدل على أن هذا الهدف قد تم إغفاله مقارنة مع الأهداف الأخرى؛

*تؤكد النتائج أعلاه **عدم صحة الفرضية الثانية** والقائلة "**وازنت الجزائر بين مختلف أبعاد التنمية المستدامة في خضم سياستها الاستثمارية التي اتبعتها للفترة (1999م-2014م)**".

- ✓ ظل قطاع البناء والأشغال العمومية مستحوذا على الحصة الأكبر من الإعتمادات المخصصة للبرامج الاستثمارية للدولة على طول الفترة المعنية بالدراسة بالمقارنة مع بقية القطاعات الأخرى؛
- ✓ تدني قيمة الإنفاق العام الاستثماري الموجه لحماية البيئة في خضم الفترة المعنية بالدراسة؛
- ✓ إن تأثير سياسة الإنفاق العام الاستثماري على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي معتبر ولكنه غير مستدام، ذلك لأنه يتحدد أساسا بمستوى أداء قطاع المحروقات بالنظر لمساهمته الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي؛
- ✓ بقيت نسبة مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الناتج ضعيفة نسبيا رغم كل المجهودات المبذولة، مما يعني استمرار تبعية الاقتصاد الجزائري الشبه كلي لقطاع المحروقات، مما يعني ضعف سياسة الإنفاق العام الاستثماري وعدم تمكنها من تحقيق أهدافها الخاصة بتنويع الإنتاج وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل؛
- ✓ بقي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خارج المحروقات هشا باعتباره منشطا إلى حد كبير بواسطة الاستثمارات العامة في مجال الخدمات، وأن مساهمة قطاعي الصناعة والفلاحة التي تعد أساسا لكل نمو حقيقي ودائم كانت على العموم ضعيفة ومحدودة؛

*تؤكد النتائج أعلاه **صحة الفرضية الثالثة** والقائلة "**ساهمت سياسة الإنفاق العام الاستثماري في الجزائر في الرفع من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي**".

- ✓ تشير النتائج إلى أن معدلات البطالة قد سجلت انخفاضا معتبرا خلال الفترة (1999م-2014م)، وذلك يرجع بالأساس لتحسن مداخيل الدولة التي مكنتها من التوسع في الإنفاق الاستثماري؛
- ✓ ازدياد فرص العمل في قطاع البناء والأشغال العمومية معتبر لكنه ظرفي وغير مستدام، ذلك لأن هذا القطاع غالبا ما يتيح مناصب شغل مؤقتة وغير دائمة؛
- ✓ لم يتجاوب القطاع الصناعي مع سلسلة البرامج الاستثمارية التي اعتمدتها الدولة في الفترة المعنية بالدراسة فيما يتعلق باستيعاب اليد العاملة والحد من البطالة؛

*تؤكد النتائج أعلاه **صحة الفرضية الرابعة** والقائلة "**ساهمت سياسة الإنفاق العام الاستثماري في الجزائر في تخفيض معدل البطالة**".

- ✓ تعتبر زيادة معدل استهلاك الطاقة الأحفورية في مختلف القطاعات المسبب الأول لانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، يضاف إليها عدم كفاءة استخدامها في جل القطاعات، دون إهمال مساهمة النفايات وتدهور الغابات ولو كانت بدرجة أقل؛
- ✓ يعتبر قطاع الطاقة المولد الأكبر لانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في الجزائر، نظرا لأهميته في اقتصاد الدولة باعتبارها دولة ريعية بالدرجة الأولى، يليه قطاع النقل ثم قطاع الصناعة؛
- ✓ كما أثبتت الدراسة القياسية كذلك أن هناك أثر ايجابي لسياسة الإنفاق العام الاستثماري على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر في خضم الفترة (1999م-2014م)، في حين أثبتت كذلك أن هناك أثر سلبي لسياسة الإنفاق العام الاستثماري على معدل البطالة في الجزائر

خلال نفس الفترة، كما أثبتت أيضا أن هناك أثر ايجابي لسياسة الإنفاق العام الاستثماري على انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون.

* تؤكد النتائج أعلاه **عدم صحة الفرضية الخامسة** والقائلة "**ساهمت سياسة الإنفاق العام الاستثماري في التقليل من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون**".

اقتراحات الدراسة:

بعد عرض نتائج الدراسة، يمكن اقتراح جملة من التوصيات التي يمكن الاستفادة منها في زيادة كفاءة سياسة الإنفاق العام الاستثماري في الجزائر من أجل تحقيق تنمية مستدامة، والتي يمكن ذكرها فيما يلي:

- ✓ يتوقف استكمال تنفيذ البرامج الاستثمارية العامة على مدى توفر مصادر التمويل، وعليه ينبغي على الحكومة تنويع مصادر التمويل باعتبار أن الاقتصار على مصدر تمويل وحيد كالجباية البترولية سيؤدي حتما إلى تعطيل سيرورة هاته السياسة في حالة انهيار أسعار النفط؛
- ✓ رسم سياسة اقتصادية عقلانية في القطاع النفطي، وذلك بترشيد استعمال الإيرادات النفطية في الحدود التي تحافظ على إدامة المورد النفطي بما يحفظ حقوق الأجيال القادمة منه؛
- ✓ ضرورة الموازنة بين مختلف الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ضمن سياسة الإنفاق الاستثماري للدولة، وذلك من خلال إعادة الاعتبار لقطاع البيئة الذي لم يحظى باهتمام كاف في هاته الفترة في خضم سلسلة البرامج الاستثمارية المعتمدة، ويتم ذلك إما من خلال زيادة المخصصات المالية لهذا القطاع أو إعادة تخصيص الإنفاق الاستثماري بما يخدمه؛
- ✓ ضرورة تنويع الاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال تفعيل القطاعات المنتجة (الزراعة والصناعة) من أجل تحقيق مناصب شغل دائمة، وكذا رفع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي مما يخفف من الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد من جهة، وسعيا لتحقيق تنمية مستدامة من جهة أخرى، ويتم ذلك من خلال إعطاء الأولوية لهذه القطاعات ضمن البرامج الاستثمارية العامة، بالإضافة إلى تحسين مناخ الاستثمار لهذه القطاعات؛

- ✓ ضرورة إعطاء موضوع الرقابة أهمية استثنائية، وذلك من خلال وضع نظام معلوماتي فعال ودقيق عن مختلف مراحل إعداد وتنفيذ مختلف البرامج الاستثمارية للدولة، مما يضفي المزيد من المصداقية والشفافية لنتائجها؛
- ✓ إشراك الخبراء والباحثين الاقتصاديين في بناء وتقييم سياسة الإنفاق العام الاستثماري، وهذا سيساعدها في بلوغ أهدافها، وكذا تحديد أكثر لأوجه قصورها وهو ما يُمكّن السلطات من تجنبها مستقبلا، بالإضافة إلى ضرورة وجود جهاز للاستشراف، هذا الأخير الذي سيساعد على التنبؤ بالأزمات، وبالتالي التخطيط المبكر لمواجهتها؛
- ✓ الاهتمام بمشاريع البحث والتطوير لما له من أهمية في رفع كفاءة الإنفاق الاستثماري للدولة، حيث أن الاهتمام بالتعليم العالي والبحث العلمي يساعد على توفير كوادر علمية تساهم في عملية التقدم التقني، هذه الأخيرة التي ستساهم في زيادة إنتاجية مختلف القطاعات من جهة، والحفاظ على البيئة ونظافتها من جهة أخرى؛
- ✓ تنويع مصادر الطاقة وجعل الطاقات المتجددة مصدرا ومساهما أساسيا في تغطية الطلب على الطاقة، وذلك من خلال ربط هذا المصدر بمختلف الشبكات الوطنية؛
- ✓ زيادة المشاريع المعنية بإعادة تدوير النفايات القابلة للتدوير، بالإضافة إلى تجهيز مدافن صحية للنفايات، هذا مع ضرورة تعميم هذه الفكرة على كامل التراب الوطني من أجل تقليل انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن التخلص غير الصحي من النفايات؛
- ✓ تكثيف برامج تجديد الغابات وإعادة التشجير وتحسين إدارتها، مما يؤدي إلى تخفيض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون.

آفاق الدراسة:

بعد جملة النتائج المتوصل إليها والتوصيات المقدمة في هاته الدراسة، تُثار عدة أسئلة أخرى لها علاقة بالموضوع المدروس، والتي لم يسمح إطار الدراسة بتناولها بشيء من التفصيل، والتي يمكن أن تكون مفاتيحا لمواضيع دراسات أخرى، منها:

- ✓ تعرضت الجزائر لأزمة نفطية حادة عقب سنة 2014م، وهذا حتما سيعيق سيرورة الإنفاق العام الاستثماري، وعليه يمكن اقتراح دراسة بعنوان "أثر صدمات القطاع النفطي على مسار الإنفاق العام الاستثماري ".
- ✓ إن السعي لتحقيق تنمية مستدامة يقتضي المحافظة على البيئة وتقليل انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، و كمثال لذلك يمكن اقتراح الموضوع التالي "الاستثمار العام في الطاقات المتجددة كآلية للحد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون".
- ✓ هناك العديد من القضايا الاجتماعية المهمة على غرار قضية البطالة، والتي يمكن تناولها بشيء من التفصيل في بحوث أخرى، و كمثال لذلك يمكن اقتراح موضوع حول "أثر الإنفاق العام على مؤشر التنمية البشرية".
- ✓ هناك إشكال يطرح نفسه بإلحاح عن مدى مساهمة القطاع الزراعي في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وكذا مدى مساهمته في الحد منها، فهذه جدلية أخرى يمكن طرحها كموضوع للبحث بعنوان "القطاع الزراعي –بين جدلية مساهمته في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والحد منها– ".
- ✓ إن مسألة التخلص العشوائي من النفايات وإزالتها يعتبر من بين الأسباب المؤدية لزيادة حجم انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بما فيها غاز ثاني أكسيد الكربون، وعليه فانه يمكن للدولة إعادة النظر في هذه القضية فعوض أن تصبح النفايات مصدرا ضارا قد تكون مصدرا مربحا وصديقا للبيئة، وعليه يمكن اقتراح موضوع بعنوان "الاستثمار في تدوير النفايات كآلية للحفاظ على البيئة ودعم الاقتصاد".

قائمــة المراجـــــــــع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ-الكتب

1-إبراهيم العيسوي، **التنمية في عالم متغير- دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها**- الطبعة الثانية، دار الشروق للنشر، القاهرة، 2001م.

2-ابن منظور، **لسان العرب**، المجلد 12، دار صادر للنشر، بيروت(لبنان)، 1990م.

3-ابن منظور، **لسان العرب**، المجلد 15، دار صادر للنشر، بيروت (لبنان)، 1990م.

4-أحمد جابر بدران، **التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة**، الطبعة الأولى، المؤلف للنشر، القاهرة، 2014م.

5-أحمد علاش، **دروس وتمارين في التحليل الاقتصادي الكلي**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010م.

6-أعاد حمود القيسي، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، 2008م.

7-اعمر يحياوي، **مساهمة في دراسة المالية العامة-النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة**-، دار هومة للنشر والتوزيع، بوزريعة (الجزائر)، 2005م.

8-باتر محمد علي وردم، **العالم ليس للبيع-مخاطر العولمة على التنمية المستدامة**، الطبعة الأولى الأهلية للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، 2003م.

9-باهر محمد عتلم، **المالية العامة ومبادئ الاقتصاد المالي**، الطبعة الخامسة، مكتبة الآداب للنشر، القاهرة، 1998م.

10-البشير جعيد، محمد الطاهر قادري، **مختارات من الاقتصاد الدولي -في ظل تحديات أخطبوط العولمة-** ، الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2016م .

11-بن داود إبراهيم، **الرقابة المالية على النفقات العامة**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010م.

12-حسين العمر، **مبادئ المالية العامة**، الطبعة الأولى، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، 2002م.

13-خالد شحادة الخطيب، احمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع ،2007م.

14-خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية (مصر)، 2007م.

15-رواء زكي الطويل، **التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي-في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان-**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، 2009م.

16-زواوية حلام، **دور اقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية**، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، 2014م.

17-زينب حسين عوض الله، **أساسيات المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2006م.

18-سامر عبد الهادي وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2013م.

19-سعيد عبد العزيز عثمان، **المالية العامة- مدخل تحليلي معاصر-**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2008م.

20-سعيد علي العبيدي، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، 2011م.

21-سمير الشاعر، **المالية العامة والنظام المالي الإسلامي-الاقتصاد العام،بيت مال المسلمين-**، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم للنشر، بيروت، 2011م.

22-سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة- النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت(لبنان)، 2009م.

23-سيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب النجا، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2013م.

24-صالح تومي، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، الطبعة الثانية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.

25-صالح خليل أبو أصبع، **الاتصال والتنمية المستدامة في الوطن العربي**، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2009م.

26-صالح صالحي، **التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر**، المؤتمر العلمي الدولي"التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام(07-08) أفريل 2008م، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، دار الهدى للنشر والطباعة، عين مليلة، 2008م.

27-طارق الحاج، **المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2009م.

28-عادل احمد حشيش ، **أساسيات المالية العامة-مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام-**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية (مصر)، 2006م.

29-عادل العلي، **المالية العامة والقانون المالي والضريبي**، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، 2009م.

30-عادل فليح العلي، **المالية العامة والتشريع المالي والضريبي**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2007م.

31-عادل فليح العلي، **مالية الدولة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2008م.

32-عايد عبد الله العصيمي، **المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، 2015م.

33-عبد الرحمن الهيتي نوزاد، حسن إبراهيم المهندي، **التنمية المستدامة في دولة قطر- الانجازات والتحديات**- الطبعة الأولى، اللجنة الدائمة للسكان للنشر، قطر، 2008م.

34-عبد الرحمن تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر -الواقع والآفاق -** ، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011م .

35-عبد الرحمن سيف سردار، **التنمية المستدامة**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، 2015م.

36-عبد العزيز قاسم محارب، **التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي**، دار الجامعية الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية(مصر)، 2011م.

37-عبد اللطيف مصيطفى، عبد الرحمن سانية، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2014م.

38-عبد الله خبابة، **الوقائع الاقتصادية- العولمة الاقتصادية، التنمية المستدامة**-، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية (مصر)، 2009م.

39-عبد الله خبابة، **تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية (مصر)، 2014م.

40-عبد الله خبابة، **أساسيات في اقتصاد المالية العامة**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2009م.

41-عبد المجيد دراز، المرسي السيد حجازي، **المالية العامة** ، بدون دار نشر، 2004م.

42-عبد المجيد قدي وآخرون، **الاقتصاد البيئي**، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010م.

43-عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية- دراسة تحليلية تقييميه**-، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006م.

44-عبير عبد الخالق، **التنمية البشرية وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية(مصر)، 2014م.

45-علي زغدود، **المالية العامة**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون(الجزائر)، 2008م.

46-فتحي أحمد ذياب عواد، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، 2013م .

47-فريدريك دوغلاس موسشيت، ترجمة بهاء شاهين، **مبادئ التنمية المستدامة**، الطبعة الأولى، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة(مصر)، 2000م.

48- جمال لعمارة ، **منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر**، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004م.

49-محمد البنا، **اقتصاديات المالية العامة- مدخل حديث**-، الطبعة الثانية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2009م.

50-محمد الطاهر قادري، **التنمية المستدامة في الوطن العربي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت(لبنان)، 2013م.

51-محمد جمال ذنيبات، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2003م.

52-محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2008م.

53-محمد صغير بعلي، يسرى أبو العلا، **المالية العامة-النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة**-، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة (الجزائر)، 2003م.

54-محمد طاقة، هدى العزاوي، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان(الأردن)، 2010م.

55-محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة-النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، بن عكنون (الجزائر)، 2003م.

56-محمد فريد عبد الله وآخرون، **إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2015.

57-محمود حسين الوادي، زكريا احمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان(الأردن)، 2007م.

58-محمود شهاب، **الاقتصاد المالي-نظرية مالية الدولية، السياسات المالية للنظام الرأسمالي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية(مصر)، 1999م.

59-مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية-نظريات، سياسات، موضوعات**-، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، 2007م.

60-نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2006م.

61-هادي احمد الفراجي، **التنمية المستدامة في استراتيجيات الأمم المتحدة**، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2015م.

62-وليد عبد الحميد العايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي- دراسة تطبيقية قياسية لنموذج التنمية الاقتصادية**-، الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية للنشر والتوزيع، بيروت (لبنان)، 2010م.

63-يونس أحمد البطريق، حامد عبد المجيد دراز، **المالية العامة-الضرائب والنفقات العامة**-، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية (مصر)، بدون سنة نشر.

ب-الأطروحات والرسائل

64-أمل حمدان خفاجة، **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي- دراسة قياسية على الاقتصاد الفلسطيني-(1996-2011م)**-، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2013م.

65-باكر إبراهيم ناصر إسحاق ،**أثر الإنفاق الحكومي على مؤشرات الاقتصاد الكلي: دراسة حالة السودان في الفترة مابين (2010م-2015م)**، رسالة ماجيستار، علوم اقتصادية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية والسياسية، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم، السودان، (2016م-2017م).

66- محمد بن عزة، **ترشيد الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف-دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الجزائرية-**، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، (2014م-2015م).

67-محمد كمال حسين رجب، **أثر السياسة الإنفاقية في التضخم في فلسطين**، رسالة ماجستير، تخصص علوم اقتصادية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة،2011م.

68-بوزيد السايح، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية- حالة الجزائر-**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، (2012م-2013م).

69-جابر بن قويدر، **التقسيم الإداري في الجزائر ودوره في التنمية المستدامة- حالة دائرة بريكة- ولاية باتنة-**، رسالة ماجستير، تخصص تهيئة إقليمية، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا، الجزائر، 2012م.

70-خالد منة، **دراسة تحليلية نقدية للسياسة الميزانية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ سنة 1990م**، أطروحة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، (2014م-2015م).

71-دلال بن ياسمينة، **تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية- دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه ،علوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،(2012م-2013م).

72-صبرينة بو يحياوي، **التنمية المستدامة وآفاقها في الجزائر- محاولة دراسة المفاهيم وآليات التطبيق**-، رسالة ماجستير، علم اجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر، الجزائر، (2009م-2010م).

73-طاوش قندوسي، **تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر(1970-2012)**، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، (2013م-2014م).

74-عوني فريد موسى قاقيش، **أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على مؤشرات الاقتصاد الكلي قبل وبعد برامج التصحيح الاقتصادي (1976م-2001م)**، رسالة ماجيستار، علوم اقتصادية، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2005م.

75-فطيمة حاجي، **إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة(2005-2014)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة خيضر، بسكرة، (2013م-2014م).

76-نذير غانية، **إستراتيجية التسيير الأمثل للطاقة لأجل التنمية المستدامة-دراسة حالة بعض الاقتصاديات**-، أطروحة دكتوراه، علوم التسيير، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، (2015-2016م).

ج-المجلات والملتقيات

77-إعتراف لقمان اللاوند، علي مال الله عبد الله، **نظام المحاسبة الاقتصادية البيئية المتكامل(SEEA) ودوره في توفير متطلبات قياس التنمية المستدامة في العراق**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد93، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2012م.

78-أمال شوثري، **الحكم الراشد وجه آخر للعولمة**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد(01)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2008م.

79-إيمان أبو شنقير، الطيب داودي، **التنمية المستدامة والتطور التكنولوجي في القطاع الصناعي- دراسة تحليلية**-، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 30، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ماي 2013م.

80-بالرقي تيجاني، **تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة(2001م-2011م)-دراسة تحليلية تقييمية**-، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد(13)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، سطيف، 2013م.

81-بغداد كربالي، محمد حمداني، **استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر**، مجلة علوم إنسانية، العدد(45)، العراق، 2010م.

82-بكر إبراهيم محمود وآخرون، **دور ديون الرقابة المالية في تفعيل وترسيخ مؤشرات التنمية المستدامة**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد(33)، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق.

83-بلقاسم رحالي، ركن الدين فلاك، **دراسة تحليلية قياسية لأثر الاستثمار العمومي على البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970م-2010م)**، مداخلة بالملتقى الدولي "استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، يومي (15،16) نوفمبر 2011م.

84-توفيق بن الشيخ، لعفيفي الدراجي، **التنمية المستدامة وأبعادها**، الملتقى الوطني الأول حول" آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، أيام(15،16) جانفي 2011م.

85-جميلة الجوزي، **أهمية المحاسبة البيئية في استدامة التنمية**، المؤتمر العلمي الدولي حول" سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، أيام(20-21) نوفمبر 2012م.

86-حسين بن الطاهر، **التنمية المحلية والتنمية المستدامة**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد(24)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، مارس 2012م.

87-حكيمة بوسلمة، نجوى عبد الصمد، دور **الحوكمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة**، الملتقى العلمي الدولي حول" آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، أيام(25-26)، نوفمبر 2013م.

88-خميس عبد الرحمان رداد، **المؤشرات البيئية كجزء من مؤشرات التنمية المستدامة**، المؤتمر الإحصائي العربي الثاني، لا تنمية بدون إحصاء"، الهيئة العامة للمعلومات، سرت الأربعاء، ليبيا، أيام(2،3،4) نوفمبر 2009م.

89-ريهام محمد عطية، **دراسة البصمة البيئية كجزء من مؤشرات التنمية في مصر**، مجلة الإسكندرية للبحوث الزراعية، المجلد(59)، العدد(03)، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2014م.

90-سالم سلامة سلمان، **تأثير التجارة الدولية على التنمية المستدامة**، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس حول" الإدارة البيئية"، تونس، سبتمبر 2006م، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، 2007م.

91-سالم عبد الله محمد باسويد ، **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في اليمن**، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (17)، العدد (16)، جامعة الأندلس للعلوم والتقنية، ديسمبر 2017م.

92-سعيد محصول، **تمكين المرأة كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، العدد(01)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد صديق بن يحي، جيجل، جوان 2016م.

93-سليمان مهنا، ريدة ديب، **التخطيط من اجل التنمية المستدامة**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد(25)، العدد(01)، سوريا، 2009م .

94-سهام حرفوش وآخرون، **الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها**، المؤتمر العلمي الدولي حول" التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام(07-08) أفريل 2008م.

95-سيماء محسن علاوي، **الإنفاق الاستثماري الحكومي وأهميته في معالجة مشكلة البطالة في العراق للمدة (2003م-2008م)**، مجلة دنانير، المجلد (01)، العدد(06)، كلية الاقتصاد والإدارة، الجامعة العراقية، العراق، 2014م.

96-عاشور مزريق، قدور بن نافلة، **التنمية المستدامة في الوسط الصناعي بين إلزامية التشريعات البيئية والالتزام المؤسسي**، الملتقى الوطني الأول" التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، أيام(15-16) جانفي 2011م.

97-عائشة بوشيخي، **الإنفاق العام على التنمية الاقتصادية وأثره على سوق العمل- حالة الجزائر**، الملتقى الدولي الأول حول" البدائل التنموية الاقتصاديات العربية وترشيد استغلال الموارد" كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، أيام(21-22) نوفمبر 2012م.

98-عبد القادر ناصري، **الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة قبل سنة من موعد انتهائها2015م**، مجلة المفكر، العدد12، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، مارس 2015م.

99-عبد الله حسون محمد وآخرون، **التنمية المستدامة-المفهوم والعناصر والأبعاد**-، مجلة ديالي، العدد (67)، كلية التربية للعلوم الإنسانية، الجامعة المستنصرية، العراق، 2015م.

100-عبد المالك بضياف، عنتر بوتيارة، **دور البعد الأخلاقي في تعزيز مقومات التنمية المستدامة- من منظور إسلامي**-، الملتقى الدولي حول"مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة 8ماي 1945، قالمة، أيام(3-4) ديسمبر 2012م.

101-عبد النافع الزرري، عاطف بطارسة، **أثر الإنفاق الاستثماري لكل من القطاعي العام والخاص على النمو الاقتصادي في الأردن للفترة (1990م-2012م)**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد(17)، العدد(02)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، 2015م .

102-عثمان علام، **واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي(2001م-2014م)**، الملتقى العربي الأول" العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، شرم الشيخ، مصر، أيام (25-28) جانفي 2015م.

103-عدنان فرحان الجوارين، **التنمية المستدامة في العراق- الواقع والتحديات**-، أوراق اقتصادية، شبكة الاقتصاديين العراقيين.

104-عز الدين القينعي، **تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة على التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة(2001م-2014م)**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد (05)، العدد(10)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة البليدة 02، البليدة ،2015م.

105-علي محمد علي، محمود محمد داغر، **الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره على النمو الاقتصادي في ليبيا**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد (51)، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010م.

106-علي مصطفى العساف، طالب عوض وراد، **أثر الانفتاح على انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون: دراسة حالة الأردن**، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد (04)، العدد(02)، 2017م .

107-عمار عماري، **إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها**، المؤتمر العلمي الدولي "التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام (07-08) أفريل 2008م.

108-عمر شريف، **الطاقة الشمسية وحماية البيئة كإستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة**، الملتقى الوطني الخامس اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، أيام(21-22) أكتوبر 2008م.

109-عمر محمود أبو عبيدة، **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية – دراسة قياسية تطبيقية خلال الفترة 1995م-2013م**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية ،المجلد (01) ،العدد(03)، عمادة البحث العلمي، جامعة القدس، 2015م.

110-فتيجة مخناش، ناجية صالحي، واقع **إستراتيجية النمو المحلية في الجزائر(2001-2011) وآفاق النمو**، مجلة رؤى اقتصادية، العدد(03)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر، الوادي، ديسمبر 2012.

111-فوزية خلوط، **برامج التنمية بين الأهداف المنشودة والنتائج المحدودة**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد(29)، كلية العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013م.

112-قيس حسن علوان ،سعيد محمود الطراونة ،**الآثار المتبادلة بين النمو الاقتصادي و انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في إطار فرضيات منحنى كوزنتس البيئي: دراسة حالة الأردن**، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد (01)، العدد(02)، الجامعة الأردنية، 2014م .

113-كريم سالم حسين الغالبي، **الإنفاق الحكومي واختبار قانون فاجنر في العراق للمدة (1975م-2010م): تحليل قياسي**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (08)، العدد (25)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، 2012م.

114-كمال الدين بن عيسى، محمد مراس، **أثر الإنفاق العام على الدخل والتوظيف وتوزيع الدخل ومستوى الأسعار في الجزائر -في الفترة الممتدة بين (2001م-2014م) -مع وضع نماذج قياسية مقترحة لذلك-**، المؤتمر الدولي "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001م-2014م)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، أيام (11،12) مارس 2013م.

115-كمال مرداوي، حبيبة شعور، الإطار التحليلي للتنمية المستدامة تطبيقاته على الدول العربية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد(33)، جامعة منتوري، قسنطينة، جوان 2010م.

116-ماجد حسين صبيح ،**تحليل أثر الإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (1996م-2014م)**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد(72)، مركز دراسات الوحدة العربية، 2015م .

117-مارتيزا فارغاس، **أهداف التنمية المستدامة" تحويل عالمنا" بالابتكار**، مجلة بيئة المدن الالكترونية، العدد 13، جانفي 2016م.

118-مبارك بوعشة، **الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية- مقارنة نقدية-**، المؤتمر الدولي" تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار

والنمو الاقتصادي خلال الفترة(2001م-2014م)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، سطيف، أيام(11-12)مارس 2013م.

119- ، عبد اللطيف شليل، محمد بن عزة **آثار برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي-تحليل إحصائي لأثر برامج الإنفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر -**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والادراة، العدد (05)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سيدي سعيد، معسكر، أفريل 2014م.

120-محمد كريم قروف، محمد الطاهر مسعودي، **السياسة الاقتصادية في الجزائر وانعكاساتها على الأداء الاقتصادي- دراسة تحليلية للفترة(199-2011م)**، مجلة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد(19)، العدد(12)، كلية العلوم الإنسانية، جامعة تكريت، العراق، 2012م .

121-محمد مراس، **دراسة أثر برامج الإنعاش الاقتصادي(2001م-2014م) على متغيرات قطاع التجارة الخارجية في الجزائر باستخدام نماذج التنبؤ والاستشراف VAR**، مجلة البشائر الاقتصادية، العد(02)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد، بشار، ديسمبر 2015م.

122-مخول مطانيوس، عدنان غانم، **نظم الإدارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة**، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد(02)، جامعة دمشق، سوريا، 2009م.

123-مديحة بخوش، عمر جنينة، **المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في إطار التنمية المستدامة**، الملتقى الوطني الأول حول(آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945م، قالمة، أيام(15-16) 2011م.

124-مهدي صالح دواي، **دليل الفقر البشري-دراسة تحليلية لواقع الفقر العربي من منظور التنمية البشرية**-، مجلة الفتح، العدد(31)، كلية التربية الأساسية، جامعة ديالي، العراق، 2007م.

125–ناجية صالحي، **أثر برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي**، المؤتمر الدولي "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001م–2014م)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، سطيف، أيام (11،12) مارس 2013م .

126–ناصر مراد، **التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر**، بحوث اقتصادية عربية، العدد 46، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2009م.

127–ناظم عبد الله عبد المحمدي، عبد الله احمد نصيف المحمدي، **تحليل إحصائي لبعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة (2005م–2012م)**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد(06)، العدد(12)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار، العراق، 2014م.

128–نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادية المطبقة في الجزائر للفترة (2000م–2010م)**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد(02)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر 2012م.

129–هدى عبو، **جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة**، الملتقي الوطني " التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر–واقع وتحديات–، كلية العلوم القانونية والعلوم الإدارية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، أيام(16–17) ديسمبر 2008م.

130–وديع محمد عدنان، **قياس التنمية ومؤشراتها**، مجلة جسر التنمية، المجلد(01)، الإصدار(02)، منشورات المعهد العربي للتخطيط، الكويت، فيفري 2002م.

131–وهيبة عبد الرحيم وآخرون، **واقع التنمية البشرية في الدول العربية من خلال مؤشرات عالمية**، الملتقى الدولي" تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، أيام(08–09) ديسمبر 2014م.

د-التقارير والمنشورات الرسمية

132-الأمم المتحدة، **تقرير التكامل" مؤشر أهداف التنمية المستدامة ولوحات المعلومات**، نيويورك ،جوان 2016م.

133-الأمم المتحدة، **تقرير التنمية البشرية لعام 2003م**، نيويورك، 2003م.

134-الأمم المتحدة، **تقرير حول البيئة والتنمية**، المجلد الأول، مؤتمر ريودي جانيرو ،(03-14) جويلية 1992م .

135-بيان اجتماع مجلس الوزراء، **البرنامج التكميلي لتنمية الهضاب العليا ومناطق الجنوب**، 14 جانفي 2006م.

136-بيان اجتماع مجلس الوزراء، **برنامج التنمية الخماسي(2010م-2014م)**، 24 ماي 2010م.

137-الديوان الوطني للإحصائيات، **الجزائر بالأرقام- نتائج(2013-2015)**، فصل التشغيل، الجزائر.

138-الديوان الوطني للإحصائيات، **حوصلة إحصائية(1962م-2011م)**، فصل التشغيل، الجزائر.

139-اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، **وضع واستخدام المؤشرات القابلة للتطبيق فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة**، الأمم المتحدة، طنجة، المغرب، مارس 2001م.

140-اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، **نحو إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة- وثيقة إطار الإستراتجية الوطنية للتنمية المستدامة ومنهجية إعداد المؤشرات لها**، وزارة الدولة لشؤون البيئة، مصر.

141-مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، **قياس الفقر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي-تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية**-، أنقرة، 2015م.

142-مصالح الوزير الأول، **ملحق بيان السياسة العامة**، 16 أكتوبر 2010م.

143-منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(اوابك)، **التقرير الإحصائي السنوي**، 2013م.

144-منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(اوابك)، **التقرير الإحصائي السنوي**، 2015م.

145-وثيقة الوزارة الأولى ، **برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)** ، أفريل 2001م .

146-وثيقة الوزارة الأولى، **البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي**، أفريل 2005م.

147-وزارة البيئة والمياه، **ملخص التقرير الوطني(2007-2010)" مبادرة البصمة البيئية للإمارات**، الإمارات العربية المتحدة، 2011م.

هـ-القوانين

148-القانون(17/84) المتعلق بقوانين المالية، المؤرخ في 07جويلية 1984م، الجريدة الرسمية، العدد28، 10 جويلية 1984م.

149- قوانين المالية السنوية والتكميلية للسنوات(من 1963م إلى غاية 2014م).

150- القانون(03-10) المتعلق بحماية البيئة، الجريدة الرسمية ، العدد 43، 20 جويلية 2003م.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

A-Les ouvrages

151-Alain Jounot, **100 Questions pour comprendre et agire le développement durable**, AFNOR, France, 2004.

152-Beat Burgenmeier, **Economie du Développement durable-questions D'économie et Gestion**, 2eme édition, De BOECK, Bruxelles, 2004.

153-Bertrand Zuindeau, **développement durable et territoire**, press universitaire du Septentrion, France, 2010.

154-Bruno.Cohen-Bacrie, **communiquer efficacement sur le développement durable**, les éditions Demos, paris, 2006.

155-Catherine Aubertin, Frank Dominique vivie, **le Développement durable enjeux politiques économiques et sociaux**, la documentation Française, IRD Edition, paris, 2005.

156-Céline Merlin- Brogniart et autres; **Développement durable et Responsabilité Sociale des Acteurs**, L'harmattan édition, paris, 2009.

157-Ewa Berrezowsta-Azzag, **Connaitre Le contexte de développement durable**, volume(01), Editions Synergie, Alger , 2011.

158-Gabriel Wakerman, **Le Développement durable**, éditions ellipses, France, 2008 .

159-Michel Dion, Dominique Wolff, **Le développement durable-Théories et application au management**, Dunod, paris, 2008.

160-Paul de Backer, **Les Indicateurs financiers du développement durable**, Editions d'organisation, Paris.

161-Rachid Boudjema, **Economie du développement de l'Algérie(1962-2010),** volume(02) ,édition khaldounia pour publication, Alger, 2011.

B-Les thèses

162-Sum map ,**marché du travail et emploi au Cambodge :contraintes a court terme et enjeux a long terme**, thèse de doctorat, sciences économiques et de gestion, université lumiere Lyon 2, France, février 2007 .

C-les articles

163-Abdrrahim chibi et autres, **The Macroeconomic Effects of fiscal policy shocks in Algeria**, working paper series , n° 536, Economic Research Forum, Egypt ,2010 , p08 .

164-Bashir jumare and others, **impact of government expenditure on economic growth in Nigeria**, journal of agricultural economics, environment and social sciences, vol (03), n°(01), university of maiduguri, Nigeria, 2016 .

165-Bruckner M ,Pappa E, **fiscal expansions: unemployment and labor force partipation –theory and evidence–**, International economic review, vol(53), issue(04), the economics department, university of Pennsylvania, USA, November 2012 .

166-Emranul haque, **why does public investment fail to raise economic growth?**, The Manchester school journal, vol(83), n°(06), university of Manchester, Britain, 2015.

167-Fernandez Y and others, **Innovation for sustainability: the impact of research and development on co2 emissions**, journal of cleaner production, vol (170), ELSEVIER, January 2018.

168-Fouladi masoome, **the impact of government expenditure on gross domestic product (GDP) and employment and private investment**, Iranian economic review, vol (15), n°(27), faculty of economics, university of Tehran, 2010.

169-Gervasio Semedo, **l'évolution des dépenses publiques en France: loi de Wagner**, cycle électoral et contrainte européenne de subsidiarité, revue l'actualité économique, volume 83, no 2, Paris, juin 2007.

170-Lingyun he and others, **the impact of government investment on the carbon emissions reduction effect: an empirical analysis of panel data from 30 provinces and municipalities in China**, Plos One, California, july20,2017.

171-Lopez Ramon and others, **fiscal spending the environment: theory and empirics**, journal of environmental economics and management, vol (62), USA, 2011 .

172-Mahesh A , Jasmine K, **role of public investment in renewable energy in India: an alternative to co2 mitigation**, renewable and sustainable energy reviews, vol (26), ELSEVIER, 2013 .

173-Matsumae T, Roy h, **impacts of government spending on unemployment**, discussion paper series, n°329, economicand social research institute, Tokyo, Japan, march 2016 .

174-Milbourne .R and others, **public investment and economic growth**, applied economics journal, vol (35), Routledge Taylor and Francis group, 2003.

175-Paola garrone, luca grilli, **Is there a relationship between public expenditure in energy (R and D) and carbon emissions per GDP? an empirical investigation**, energy policy, vol (38), ELSEVIER, 2010 .

176-Peng y, **investment behavior of government, the level of economic development and carbon emission: an empirical analysis based on Chinese provincial panel data**, comparative economic and social systems, vol (03), ELSEVIER, 2013.

177-Samsal joydeb, **Distributive politics ,nature of government spending and economic growth in low income democracy**, journal of economics ,finance and administrative science, vol (16), n°(30), June 2011 .

178-Serena Lamartina, Andrea Zaghini, **increasing public expenditures :Wagner's law in OECD countries**, CFS working paper, no (2008/13), Paris, April 2008.

179-Vincent and others, **does public spending affect unemployment in an emerging market?**, risk governance and control: financial markets and institutions journal, vol (07), issue(01), Virtus interpress, winter 2017 .

180-Zhang wg and others, **government investment co2 emission and co2 reduction: evidence from Chinese provincial panel data**, Ecological economy, vol (31), n° (07), ELSEVIER, 2015 .

D-Les rapports

181-ONS, **les comptes économiques de 2001 à 2015**, N750, Alger, août 2016.

182-ONS, **les comptes économiques en volume de 2000 à 2014**, N710, Alger, Juillet, 2015.

183-ONS, **les comptes économiques en volume de 2000 à 2015**, N751, Alger, août 2016.

184-OPEC, Annual Statistical Bulletin 2004, Vienna, 2005.

185-OPEC, Annual Statistical Bulletin 2014, Vienna, 2015.

186-OPEC, Annual Statistical Bulletin 2015, Vienna, 2016.

187-United NATIONS, **The Future we Want, Outcome of the conference**, Rio de Janiro, Brazil, (20-22) June 2012.

188-UNITED NATIONS, **the Millennium development Goals Report**, DESA (department of economic and social Affairs), New York, June 2007.

ثالثا: مواقع الانترنت

189–البنك الدولي https://data.albankaldawli.org

190–الديوان الوطني للإحصائيات http://www.ons.dz

191–منظمة الدول المصدرة للنفط http://www.opec.org/opec_web/en

192–الوكالة الدولية للطاقة https://www.iea.oag/statistics

193– منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة http://www.fao.org/faostat/en/#home

الملاحـــــــــــــق

الملاحــق:

الملحق رقم (01): نتائج اختبار ARCH للنموذج المصحح

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.033906	Prob. F(1,12)	0.8570
Obs*R-squared	0.039446	Prob. Chi-Square(1)	0.8426

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/01/18 Time: 09:56
Sample (adjusted): 2001 2014
Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.000552	0.000224	2.460452	0.0300
RESID^2(-1)	-0.052843	0.286980	-0.184136	0.8570

R-squared	0.002818	Mean dependent var	0.000523
Adjusted R-squared	-0.080281	S.D. dependent var	0.000582
S.E. of regression	0.000605	Akaike info criterion	-11.85066
Sum squared resid	4.39E-06	Schwarz criterion	-11.75937
Log likelihood	84.95465	Hannan-Quinn criter.	-11.85912
F-statistic	0.033906	Durbin-Watson stat	1.680323
Prob(F-statistic)	0.856982		

الملحق رقم (02): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي للنموذج المصحح

قيمة إحصائية ديربين واتسون المحسوبة (DW) تساوي 1.35

0	1.08	1.36	2	2.64	2.92	4
ارتباط ذاتي موجب	منطقة الشك	عدم وجو د ارتباط	عدم وجود ارتباط	منطقة الشك	ارتباط ذاتي سالب	
	1.35					

نتائج اختبار Breush-Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.476080	Prob. F(2,11)	0.6334
Obs*R-squared	1.194963	Prob. Chi-Square(2)	0.5502

الملحق رقم (03): نتائج اختبار ARCH للنموذج المصحح

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.076331	Prob. F(1,12)	0.7870
Obs*R-squared	0.088490	Prob. Chi-Square(1)	0.7661

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/01/18 Time: 11:04
Sample (adjusted): 2001 2014
Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.005394	0.002402	2.245213	0.0444
RESID^2(-1)	0.081539	0.295129	0.276281	0.7870

R-squared	0.006321	Mean dependent var	0.005790
Adjusted R-squared	-0.076486	S.D. dependent var	0.006947
S.E. of regression	0.007208	Akaike info criterion	-6.895660
Sum squared resid	0.000623	Schwarz criterion	-6.804366
Log likelihood	50.26962	Hannan-Quinn criter.	-6.904111
F-statistic	0.076331	Durbin-Watson stat	1.898142
Prob(F-statistic)	0.787033		

الملخص باللغة الأجنبية

Evaluation of Public investment spending policy in Algeria Using Economic Indicators for Sustainable Development during the Period (1999-2014)

Abstract:

This study aims to achieve a number of objectives, the most important of them is to research on the course of public investment spending in Algeria, by indicating the volume of investments and how to distribute them during the period between (1999-2014), which was characterized by the launch of a series of investment programs, Initiated by the economic recovery program for the period (2001-2004), Followed by the supplementary program to support economic growth for the period (2005-2009), It concluded with the Five-Year Development Program (2010-2014), In addition to searching in The extent to which the country's investment spending affects the three most important indicators for measuring sustainable development (GDP per capita, unemployment rate, carbon dioxide emissions), And then to identify the shortcomings in the policy of public investment spending in Algeria on the achievement of sustainable development.

the study concluded that the public investment spending policy of Algeria was unable to reconcile the basic dimensions of sustainable development which explains Structure of this expenditure In the series of investment programs approved for the period under study, Where this policy is largely focused on economic and social dimensions, Which has neglected the environmental dimension, and this is reflected by the inability of this policy to reduce the size of carbon dioxide emissions, In addition to that improvement recorded on a level to GDP per capita, unemployment rate, Mainly due to the improvement in the revenues of the State derived from the hydrocarbons sector, Which proves that the state was unable to diversify the economy, And that it has not been able to eliminate dependence on this sector.

Key words: the public investment spending policy, the sustainable development, GDP per capita, unemployment rate, carbon dioxide emissions, simple standard model.